حُسْنُ التَّقَاضِي

فِي سِيرَةِ الإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ القَاضِي

رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ

وصفحة من طبقات الفقهاء

بقلم

محمد زاهد الكوثري

عفى عنه

١٣٦٨ هـ — ١٩٤٨ م

طبع في
دار الأنوار للطباعة والنشر
١٩ نهاية شارع جبرس بالمراوى بمصر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعلى منازل الفقهاء ، وشرف قدرهم تشريفاً يوازن خدماتهم للشريعة الغراء ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وسند الأصفياء ، سيدنا محمد وآله وصحبه البررة الأتقياء ، القادة النجباء . وبعد فهذه رسالة سميتها (حسن التقاضى فى سيرة الامام أبى يوسف القاضى) سجلت فيها مالا يحسن جهله من أحوال هذا الامام العظيم أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم الانصارى رضى الله عنه بالنظر إلى أنه أول من جمع بين العلم والعمل فى المسائل القضائية من بين الأئمة المجتهدين ، فى عهد التدوين بأن ولى القضاء ، لثلاثة من الخلفاء : المهدى والهادى والرشيد ، وطال أمد قضائه من سنة ١٦٦ هـ إلى سنة ١٨٢ هـ حتى قضى نحبه ، وهو محمود السيرة فى القضاء ، وكان شامل الحكم لجميع الأقطار الاسلامية ، ولم يستمر هذا لغيره ، وكان رضى الله عنه يغذى طول هذه المدة القضاء بآرائه الناضجة ، وأساليبه المتزنة ، وأحكامه العادلة ، فى قضايا هائلة ، حتى أصبح القضاة من بعده ينسجون فى التوثيق على منواله ، ويجرون فى التحقيق على مثاله ، فى مشارق الأرض ومغاربها على توالى القرون لا تقليداً له بل تخيراً لمنهجه على مناهج سائر القضاة فى شتى البلدان ، لما ظهر لهم فى مسلكه من وجوه المتانة والرجحان ، كما يظهر من كتب أدب القضاء وكتب أخبار القضاة ، وهذه ميزة صالحة لاتخاذها وسيلة لدراسة أحوال هذا الامام العظيم وترجمة حياته الملأى بجلائل المآثر والمفاخر .

ومما يجب على كل من يريد أن يسلك طريق القضاء أن يكون ملما بأقضية الرسول صلى الله عليه وسلم — وفيها كتب خاصة — وبأقضية القضاة من

الصحابة والتابعين ومن بعدهم مما دون كثير منها فى سنن سعيد بن منصور ومصنف عبد الرزاق ومصنف ابن ابى شيبة وكتب أدب القضاء وغيرها من كتب أهل الشأن ، ليتخذهم قدوة حسنة فى أقضيته فى مختلف النوازل ، ولذلك عنى أهل العلم قديما وحديثا بتأليف كتب خاصة فى أحوال قضاة الاسلام وتراجمهم كأخبار القضاة للقاضى محمد بن خلف المعروف بوكيع القاضى المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، وهذا الكتاب من محفوظات مكتبة ينى جامع ومكتبة محمد مراد بالآستانة - ونسبة النسخة الأولى إلى ابن كامل الشجرى غلط - وقد صورته الجامعة المصرية ، ويجرى الآن طبع كتاب وكيع هذا بمصر لكن ببطء بالغ ، وسبق أن اشتغل بتحقيقه الدكتور جوزيف شخت المستشرق الالمانى مدة طويلة كما حكاه لى قبـــل سنين . وبالنظر الى سقم الأصل الوحيد لا يستطيع القائم بتصحيحه أن يطمئن إلى عمل نفسه ، وان كان هذا أنفس تراث فى هذا الموضوع ، لكونه يتحدث عن قضاة الاسلام عامة غير مقتصر على قطر خاص ، وعن أقضيتهم خاصة ، ومن الكتب المشهورة فى القضاة كتاب قضاة مصر للكندى وهو مطبوع ، وفى قضاة مصر أيضا (رفع الإصر عن قضاة مصر) لابن حجر العسقلانى وذيـــله للحافظ السخاوى تلميذه و(النجوم الزاهرة فى قضاة مصر والقاهرة) لسبط ابن حجر ثلاثتها غير مطبوعة . وقضاة قرطبة لمحمد بن الحارث الخشنى مما طبع فى ضمن المكتبة الأندلسية فى (مجريط) ، وطبع حديثا بمصر كتاب « قضاة الأندلس» لأبى الحسن على بن عبد الله النباهى من رجال القرن الثامن ، وأما (الثغر البسام فى ذكر من ولى قضاء الشام) للحافظ الشمس بن طولون الدمشقى - من رجال القرن العاشر - فلم يطبع بعد ، وآمل أن لا يتأخر كثيراً طبع مالم يطبع من تلك الكتب المؤلفة فى أخبارهم ، وكل تلك الكتب إنما ألفت لتلك الغاية النبيلة ، وقد جريت فى دراستى لأحوال هذا الامام الجليل ،

الواسع الافق فى العلم ، البعيد الغور فى الاجتهاد ، على تخير أصدق الروايات من أهم المصادر ، واوثقها من مطبوع ومخطوط فى خزانات عامة أو خاصة متجشما مشاق البحث والتحليل العلمى فيما أستخلصه من تلك المصادر ، مدونا صفوة ماأستقيه منها فى أبواب خاصة ، جاعلا كل ناحية من نواحى حياته فى باب خاص على وجوه تطمئن اليها نفوس الباحثين عن الحقائق بإخلاص وليس قصدى إرضاء الجميع لأنى أعلم أن ذلك غاية لاتدرك ، وأن المبالاة بأصحاب الجهل المركب أو المكعب ليس من شأن المقبلين على العلم للعلم ، وسوف أتحدث فى ثنايا الكلام عن طبقات الفقهاء وتوزيع أهلها عليها لكثرة التخبط فى ذلك فى كتب المقلدة الذين ينقلون ماتوارثوه من كتب من سبقهم من غير إعمال الروية ولا استعمال معايير الفهم فيما حوته ، وذلك لما أرى من الحاجة الماسة إلى ذلك ، وإن كان فى هـــذا الاستطراد نوع من الخروج عن الموضوع ، والله سبحانه ولى التوفيق والتسديد .

نسب ابى يوسف وتحقيق الخلاف فى ميلاده

هو الامام الحافظ المتقن المجتهد المطلق أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن بحـــير (باهمال الحاء) بن معاوية بن قحافة بن نفيل بن سدوس بن عبد مناف بن اسامة بن سحمة بن سعد بن عبد الله بن قدار بن معاوية بن ثعلبة بن معاوية بن زيد بن العوذ بن بجيلة الانصارى البجلى رضى الله عنه ، وسعد والد حبيب صحابى عرض على النبى ﷺ يوم أحد مع رافع بن خديج وابن عمر فاستصغره وشهد الخندق وما بعدها ، ثم نزل الكوفة ومات بها وصلى عليه زيد بن أرقم رضى الله عنهما وذريته بها .

قال ابن عبدالبر فى الاستيعاب : نظر النبى ﷺ إلى سعد بن حبتة يوم الخندق يقاتل قتالا شديداً وهو حديث السن فدعاه فقال له من أنت يافتى قال : سعد

ابن حبتة فقال له النبي ﷺ : أسعد الله جدك اقترب منى . فاقترب منه فمسح على رأسه ا هـ . وكان أبو يوسف يقول : أجد بركة هذه المسحة فينا ويقال له سعد بن حبتة لأنه ابن حبتة (بفتح المهملة وسكون الموحدة) بنت خوات بن جبير الأوسي الصحابي الجليل ، كما ذكره ابن أبي العوام صاحب النسائي والطحاوى - وذكره الذهبي أيضاً في الجزء الذى ألفه في مناقب أبي يوسف إلا أنه وقع فيه بحير بدل جبير غلطاً مطبعيا ، وجعل ابن عبد البر والخطيب حبته بنت مالك من بنى عوف اعتماداً على ابن الكلبي لكن ابن الكلبي ليس بموضع للتعويل ، وعلى هذه الرواية يبنى مايروى من أن أباسعد بحيراً حالف خوات بن جبير فزوج سعداً بنتا من قومه والله أعلم . ولاذكر لخنيس في عمود نسب أبي يوسف في رواية يحيى بن معين وهو ادرى بنسب شيخه من سواه ، وعول ابن عبد البر على الطحاوى (١) في ذكر خنيس في عمود نسب أبي يوسف ، وهو مرجوح ، لأن خنيسا أخو حبيب لا أبوه فيكون من أعمامه لامن أجداده ، وإليه تنسب الرحبة المعروفة **بالكوفة باسم** (جهارسوج خنيس) بمعنى الرحبة ذات الجهات والطرق الأربع ، وعلى ترك ذكر خنيس في عمود النسب مضى يحيى بن معين ويعقوب بن شيبه ووكيع القاضى وأبو القاسم بن أبي العوام وإلى ذلك نطمئن أكثر من غيره لقوة صلتهم بمعرفة نسبه ، وقال الذهبي في جزئه : أن حبتة ابنة خوات الأنصارى ونسب سعد في بجيلة ا هـ .وهذا القدر من البيان كاف في معرفة نسبه ، وأما ميلاد أبي يوسف فقد رووا عن الطحاوى أنه سنة (١١٣هـ) وعليه جرى الأكثرون ، لكن ذكر المؤرخ الفقيه أبو القاسم على بن محمد السمنانى المتوفى سنة ٤٩٩ هـ في روضة القضاة - وهي كتاب مفيد في القضاء - :

---

(١) والطحاوى تابع رواية سليمان بن شيخ عند ابن أبي خيثمة ونرجح رواية ابن معين عليها لما سبق (ز)

« توفى أبو يوسف وله تسع وثمانون سنة على خلاف فى ذلك » ومثله فى (مسالك الأبصار) لابن فضل الله العمرى ، وإليه يجنح صاحب «أخبار الأول» ومؤلف « روضات الجنات » تقريباً ، فيكون ميلاده سنة ٩٣هـ بالنظر إلى أن وفاته سنة ١٨٢هـ فى التحقيق ، وبين التاريخين تفاوت عظيم كما ترى ، ولا يبعد أن يكون ما فى غالب الكتب مصلحاً ظناً حيث كان ميلاده مكتوباً فى بعض النسخ القديمة هكذا (٩٣) بالرقم فغير رقم (٩) إلى (١) لعدم بروز رأس (٩) أو انطماسه فشابه (١) فقرأ القارىء أن ميلاده سنة (١٣) ، ولظهور أن ميلاده لا يكون بهذا القدم عد هذا بعد المائة الأولى وإنما حذفت المائة اختصاراً كما هو المعتاد فى المئات عند الأمن من الخطأ فجرى ذكر رقم (١١٣) كميلاد له فتناقله المؤرخون كميلاد حقيقى له ، ومن الدليل على وجاهة هذه الملاحظة ما ذكره الحافظ أبو عبد الله محمد بن مخلد العطار المتوفى سنة ٣٣١ هـ فى جزئه المشهور الذى سماه (ما رواه الأكابر عن مالك) : « نا محمد بن هارون ثنا أبو موسى الأنصارى قال قال لى أبو يوسف القاضى : إن طال بالناس الزمن رجعوا إلى فتى من أهل المدينة يعنى مالكا » . وهو فى ضمن المجموعة رقم ٩٨ فى ظاهرية دمشق ، وعليه سماعات كثير من الحفاظ ، ولو لم يكن أبو يوسف أكبر سناً من مالك أو من أقرانه لما صح أن يقول عنه مثل هذا القول ، وكذلك نجد أبا يوسف يعامل مالكا معاملة الاقران فى كثير من الاحوال ، وهذا ما كان يصح منه لولا أنه من أقرانه أو أنه أكبر منه سناً ، وهذا ما يستأنس به فيما لاحظناه على اختلاف الروايتين المتباعدتين كل التباعد . على أن مواليد الأسلاف فيها اختلاف كبير واضطراب عظيم لتأخر تدوين كتب الوفيات ، ولا يوجد من عنى بالتراجم قبل الواقدى المتوفى سنة ٢٠٧هـ ، وهو أدرك طبقة أبى يوسف فيقل غلطه فى وفيات رجال هذه الطبقة بخلاف مواليدهم التى لم يدركها ، هذا ما عن لى فى هذا البحث ،

وللقارىء الكريم أن يختار ما يطمئن إليه قلبه والله أعلم .

اتصال ابى يوسف بمجلس ابى حنيفة

قال موسى بن حزام أنبأنا خلف بن أيوب سمعت أبا يوسف يقول كنت أختلف الى ابن أبى ليلى وكانت لى عنده منزلة وكان إذا أشكل عليه شىء من المسائل يطالب ذلك من وجه أبى حنيفة وكنت أحب أن اختلف إلى أبى حنيفة ،وكان يمنعنى الحياء منه فوقع بينى وبينه سبب ثقل عليه فاغتنمت ذلك واحتبست عنه واختلفت إلى أبى حنيفة . كما رواه أبو عبد الله بن منده الحافظ عن الحارثى بسنده إلى أبى يوسف . وذلك السبب هو انتهاب أبى يوسف من السكر المنثور فى زواج بنت ابن أبى ليلى ومنع ابن ابى ليلى من ذلك قائلا إن النهى مكروهة فقال له أبو يوسف إنما كره النهى فى العساكر فأما فى العرسات فلا بأس . قال أبو يوسف فتغير فتحولت إلى أبى حنيفة . فيظهر أن ابن ابى ليلى لم يتذكر إذ ذاك مورد النهى عن النهى، والانسان عرضة للنسيان، وقد ورد فى الحديث أنه نثر شىء فى إملاك فلم يأخذوه فقال النبى عليه السلام :ما لكم لا تنتهبون ؟ قالوا أوليس قد نهيت عن النهى . فقال : انما نهيت عن نهى العساكر فانتهبوا اهـ. وساق الخطيب بطريق على بن حرملة التيمى عن أبى يوسف قال : كنت أطلب الحديث والفقه وأنا مقل رث الحال ، فجاء أبى يوما وأنا عند أبى حنيفة فانصرفت معه فقال : يابنى ؟ لا تمدن رجلك مع أبى حنيفة ،فان أبا حنيفة خبزه مشوى ، وأنت تحتاج إلى المعاش فقصرت عن كثير من الطلب، وآثرت طاعة أبى ، فتفقدنى أبو حنيفة وسأل عنى ، فجعلت اتعاهد مجلسه . فلما كان أول يوم أتيته بعد تأخرى عنه قال لى : ما شغلك عنا ؟ قلت الشغل بالمعاش وطاعة والدى ، فجلست فلما انصرف الناس دفع إلى صرة ، وقال: استمتع بهذه ، فنظرت فاذا فيها مائه درهم . فقال لى : الزم الحلقة واذا نفدت هذه فأعلمنى ،

فلزمت الحلقة فلما مضت مدة يسيرة دفع إلى مائة أخرى، ثم كان يتعاهدنى وما أعلمته بخلة قط ولا أخبرته بنفاد شيء، وكان كأنه يخبر بنفادها حتى استغنيت وتمولت اهـ. ثم قال الخطيب: وحكى أن والد أبى يوسف مات وخلف أبا يوسف طفلا صغيراً. ثم ساق بسنده حكاية أمه وتسليمها إياه لقصار وهربه إلى مجلس أبى حنيفة وشكوى أمه إلى أن قال أبو حنيفة لها: (هوذا يتعلم أكل الفالوذج بدهن الفستق) وأكل أبى يوسف ذلك فى مائدة الرشيد. لكن هذه حكاية لا أصل لها. وقد انفرد بروايتها محمد بن الحسن ابن زياد النقاش المقرىء صاحب (شفاء الصدور) فى التفسير، وهو كذاب مشهور، وثناء أبى عمرو الدانى عليه من عدم علمه بأحواله لبعد داره عن الشرق، والتعويل على الرواية السابقة حيث لا مأخذ فى رجال سندها إلا أن الخطيب حذف من آخرها بعد (تمولت) مالفظه: فلزمت مجلسه حتى بلغت حاجتى وفتح الله لى ببركته وحسن نيته مافتح من العلم والمال فأحسن الله عنى مكافأته وغفر له اهـ. وقد تضافرت الروايات على أن صاحب القصة هو والد أبى يوسف لا أمه كما يظهر من رواية الحسن بن أبى مالك وعبد الحميد الحمانى أيضاً عن أبى يوسف عند الحارثى وغيره، راجع كتاب الموفق الخوارزمى وأسانيده فى تلك الروايات، وكان أبو يوسف شديد الملازمة لأبى حنيفة حتى روى محمد بن قدامة عن شجاع بن مخلد أنه سمع ابا يوسف يقول: مات ابن لى فلم أحضر جهازه ولا دفنه وتركته على جيرانى وأقربائى مخافة أن يفوتنى من أبى حنيفة شيء لا تذهب حسرته عنى، روى العباس ابن حمزة عن اسحاق بن أبى إسرائيل عن حسان بن إبراهيم أنه سمع أباحنيفة يقول: مالزمنى أحد مثل مالزمنى أبو يوسف ولو دام داود الطائى على الذى كان فيه لانتفع الناس به اهـ. وكان أبو يوسف عظيم الأجلال لشيخيه ابن أبى ليلى وأبى حنيفة كبير البر لهما فبذلك نال بركة العلم.

بيئته العلمية واهمية الكوفة بين أمصار المسلمين

فى ذلك العـــهد

كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يهتم بالكوفة جدا بعد فتح العراق حيث بناها سنة ١٧ هـ وأسكن فى أرضها فصح القبائل ، وجعلها محط رحال كبار الصحابة ، وبعث الى أهل الكوفة عبد الله بن مسعود المعروف بابن ام عبد رضى الله عنه ليعلمهم القرآن ويفقههم فى الدين ، قائلا لهم : « إنى آثرتكم على نفسى بعبد الله » وما ذاك إلا لكبر منزلة ابن مسعود فى العلم بحيث لايستغنى عنه الخليفة فى عاصمته ، وقد قال عليه السلام : « من أراد أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن ام عبد » وقال أيضا : « انى رضيت لأمتى مارضى لها ابن ام عبد » . وقال عنه عمر رضى الله عنه « كنيف ملىء علما » . والاخبار الواردة فى كتب السنة فى سعة علمه وجليل مناقبه فى غاية الكثرة ، ومثل هذا الصحابى الجليل تولى تفقيه أهل الكوفة بجد وعناية منذ بعثه عمر إلى أواخر خلافة عثمان رضى الله عنه ، وتخرج عليه عدد عظيم جداً من القراء والفقهاء فى الكوفة ، حتى ان على بن أبى طالب كرم الله وجهه أعجب غاية الأعجاب بكثرة فقهائها فقال لابن مسعود : « ملأت هذه القرية علما وفقها » بل بلغ تلاميذه وتلاميذ تلاميذه أربعة آلاف شخص هم سرج تلك القرية ، وبعد انتقال على كرم الله وجهه وأقوياء الصحابة رضى الله عنهم إلى الكوفة ازداد الاهتمام بتفقيه أهلها إلى أن أصبحت الكوفة لامثيل لها فى أمصار المسلمين فى كثرة فقهائها ومحدثيها والقائمين بعلوم القرآن وعلوم اللغة العربية فيها من حيث سكنى فصح القبائل العربية حولها وكثرة من نزل بها من كبار الصحابة رضى الله عنهم ، فكبار أصحاب على وابن مسعود رضى الله عنهما بها لو دونت تراجمهم فى كتاب خاص لأتى كتابا ضخما

وأبلغ العجلي عدد الصحابة الذين سكنوا الكوفة فقط إلى ألف وخمسمائة صحابي فضلا عن باقي بلدان العراق ، قال مسروق بن الأجدع التابعي الكبير : « وجدت علم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ينتهي الى ستة : الى علي وعبدالله وعمر وزيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي بن كعب ، ثم وجدت علم هؤلاء الستة انتهى إلى علي وعبد الله » .

وقال ابن جرير : « لم يكن أحـــد له أصحاب معروفون حرروا فتياه ومذاهبه فى الفقه غير ابن مسعود ، وكان يترك مذهبه وقوله لقول عمر ، وكان لا يكاد يخالفه فى شيء من مذاهبه ويرجع من قوله إلى قوله » . وكان بين فقهاء الصحابة من يوصي أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود إقراراً منهم بواسع علمه ، كما فعل معاذ بن جبل رضي الله عنه حيث أوصى صاحبه عمرو بن ميمون الأودي باللحاق بابن مسعود بالكوفة ، وقد روى الرامهرمزي عن انس ابن سيرين أنه قال : « أتيت الكوفة ، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث ، وأربعمائة قد فقهوا اه » ، وفى أى مصر من أمصار المسلمين غير الكوفة . تجد مثل هذا العدد العظيم للمحدثين والفقهاء ؟ وفى هذا مايدل على أن الفقيه مهمته شاقة جداً ، فلا يكثر عدده كثرة عدد النقلة ، وروى أيضاً عن عفـــان أنه قال « ... قدمنا الكوفة فأقمنا أربعة اشهر ، ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها ، فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث ، وما رضينا من أحد إلا ما الأمة إلا شريكا ، فانه أبى علينا ، وما رأينا بالكوفة لحانا مجوزاً اه » - أي متساهلا - ويقول البخاري : لاأحصى مادخلت الكوفة . حينما يذكر سائر الأمصار بعدد دخوله فيها وأئمة القراءة والعربية فيها فى غاية الكثرة أيضاً ، وبهذا يعلم مبلغ أهمية الكوفة فى الحديث والفقه والقراءة والعربيـــة ووجه توارث علومهم جماعة عن جماعة إلى أقدم نبع فياض ، وفى هذه البيئة كان المجمع الفقهي الذى يتكون من أربعين عالما

يرأسهم أبو حنيفة فى تحقيق المسائل ، وتدوينها بعد تمحيصها بالدلائل ، وكان هذا مما امتازت به الكوفة ، قال ابن أبى العوام : حدثنى الطحاوى كتب الى ابن ابى ثور قال أخبرنى نوح أبو سفيان قال لى المغيرة بن حمزة : كان أصحاب أبى حنيفة الذين دونوا معه الكتب أربعين رجلا كبراء الكبراء اه . وقال أيضاً حدثنى الطحاوى كتب الى محمد بن عبد الله بن أبى ثور الرعينى حدثنى سليمان بن عمران حدثنى أسد بن الفرات قال : كان أصحاب أبى حنيفة الذين دونوا الكتب أربعين رجلا ، فكان فى العشرة المتقدمين : أبو يوسف وزفر بن الهذيل وداود الطائى وأسد بن عمرو ويوسف بن خالد السمتى (أحد مشايخ الشافعى) ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة وهو الذى كان يكتبها لهم ثلاثين سنة اه . وقال أسد بن الفرات أيضاً بهذا السند قال لى أسد بن عمرو : كانوا يختلفون عند أبى حنيفة فى جواب المسألة فيأتى هذا بجواب وهذا بجواب ثم يرفعونها إليه ويسألونه عنها فيأتى الجواب من كثب - أى من قرب - وكانوا يقيمون فى المسألة ثلاثة أيام ثم يكتبونها فى الديوان اه وقد أسند الصيمرى إلى إسحاق بن إبراهيم أنه قال : كان أصحاب أبى حنيفة يخوضون معه فى المسألة ، فاذا لم يحضر عافية - بن يزيد - قال أبو حنيفة لاترفعوا المسألة حتى يحضر عافية فإذا حضر عافية ووافقهم قال أبو حنيفة : أثبتوها ، وإن لم يوافقهم قال أبو حنيفة : لاتثبتوها اه . وقال يحيى بن معين فى معرفة التاريخ والعلل عن الفضل بن دكين سمعت زفر يقول : كنا نختلف إلى أبى حنيفة ، ومعنا أبو يوسف ومحمد بن الحسن ، فكنا نكتب عنه ، قال زفر : فقال يوما أبو حنيفة لأبى يوسف . ويحك يايعقوب لاتكتب كل ماتسمع منى فإنى قد أرى الرأى اليوم وأتركه غداً وأرى الرأى غداً واتركه فى غده اه . انظر كيف كان ينهى أصحابه عن تدوين المسائل إذا تعجل أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها كما يجب ، فاذا أحطت خبراً بما سبق علمت وجاهة مايقوله الموفق المكى

(٢ - ١٣٣) :أنه وضع أبو حنيفة مذهبه شورى بينهم لم يستبد فيه بنفسه دونهم اجتهاداً منه فى الدين ومبالغة فى النصيحة لله ورسوله والمؤمنين ، فكان يلقى المسائل مسألة مسألة ويسمع ما عندهم ويقول ما عنده ويناظرهم شهراً أو أكثر حتى يستقر أحد الأقوال فيها ، ثم يثبتها أبو يوسف فى الأصول حتى أثبت الأصول كلها ، وهذا يكون أولى وأصوب ، والى الحق أقرب ، والقلوب اليه أسكن وبه أطيب ، من مذهب من انفرد فوضع مذهبه بنفسه ، ويرجع فيه الى رأيه اهـ ، وطريقة أبى حنيفة فى تفقيه أصحابه أنه كان عند مدارسته المسائل مع أصحابه يذكر احتمالا فى المسألة فيؤيده بكل ماله من حول وطول ثم يسائل أصحابه أعندهم ما يعارضونه به ؟ فاذا وجدهم مشوا على التسليم بدأ هو بنفسه ينقض ما قاله أولا بحيث يقتنع السامعون بصواب رأيه الثانى، فيسائلهم عما عندهم فى الرأى الجديد فاذا رأى انه لاشىء عندهم أخذ يصور وجها ثالثا فينصرف الجميع الى هذا الرأى الثالث ، وفى آخر الأمر يحكم لأحدها بأنه هو الصواب بأدلة ناهضة ، وهذه طريقة فى التفقيه امتاز بها أبو حنيفة وأصحابه كما تجد شرح ذلك فى التأنيب (ص ١٤٠) زيادة على ماهنا ، فأبو يوسف نشأ فى العلم فى مثل هذه البيئة الممتازة تحت اشراف مثل أبى حنيفة البارع فى التفقيه ، فصقل عقله واتسع افق فقهه ، واثمرت مواهبه ، وظهرت مآثره ، بتوفيق الله جل شأنه ، على أن شيخه الآخر فى الفقه محمد بن أبى ليلى القاضى طال أمد قضائه فى الدولتين الأموية والعباسية حيث لم يمكن استغناؤهما - على تنافسهما - عن خبرته الواسعة فى القضاء على طريقة قضاء على بن أبى طالب رضى الله عنه وقضاء شريح الممتد من عهد عمر رضى الله عنه الى زمن الحجاج ، فازداد أبو يوسف علما وعملا بأحكام القضاء بما تلقاه من ابن أبى ليلى هذا من أحكام القضاء التى ورثها من قضايا على وشريح ، فيظهر من ذلك أن العلم كان ميسراً له من كل النوحى ، وكل ميسر لما خلق له .

حافظته القوية وذكاؤه البالغ

ذكر أبو الفرج بن الجوزى أبا يوسف فى جزئه فى المائة الأفذاذ من حفاظ هذه الأمة من جهة قوة الحفظ مطلقا غير مقتصر على حفظ الحديث وقال إنه كان يحفظ خمسين وستين حديثاً بسماع واحد ثم يحدث بها يعنى بأسانيدها وهذا الجزء يسمى (أخبار الحفاظ)، يوجد بظاهرية دمشق إلا أنه تنقصه الورقة الأولى، وقال ابن عبد البر فى الانتقاء: أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد قال أخبرنا أحمد بن الفضل بن العباس قال أخبرنا محمد بن جرير الطبرى: «كان أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى فقيها عالما حافظاً ذكر أنه كان يعرف بحفظ الحديث وأنه كان يحضر المحدث فيحفظ خمسين وستين حديثا ثم يقوم فيمليها على الناس وكان كثير الحديث اهـ.» وهو عين ما ذكره ابن جرير فى ذيل المذيل، وقال الصيمرى فى أخبار أبى حنيفة وأصحابه بسنده إلى الحسن بن زياد أنه قال حججنا مع أبى يوسف فاعتل فى الطريق فنزلنا ببئر ميمون فأتاه سفيان ابن عيينة يعوده فقال لنا: خذوا حديث أبى محمد. فروى لنا أربعين حديثا فلما قام سفيان قال لنا أبو يوسف: خذوا ما روى لكم فرد علينا الأربعين حديثا حفظا على سنه وضعفه وعلته وشغله بسفره اهـ. وروى الموفق المكى بسنده إلى الحسن بن أبى مالك أنه قال: كنا نختلف إلى أبى معاوية فى حديث الفقه من حديث الحجاج بن أرطاة فقال لنا أبو معاوية: أليس أبو يوسف القاضى عندكم؟ قلنا بلى. فقال: أتتركون أبا يوسف وتكتبون عنى؟ كنا نختلف إلى الحجاج بن أرطاة فكان أبو يوسف يحفظ، والحجاج يملى علينا، فاذا خرجنا كتبنا من حفظ أبى يوسف رحمه الله. وذكر الموفق بسنده أيضا إلى يحى بن آدم قيل لهارون الرشيد — وكان فقيها عالما — أنك رفعت أبا يوسف فوق المقدار وأنزلته المنزلة الرفيعة فبأى وجه نال ذلك منك

قال عن معرفة مني به فعلت ذلك وعن تجربة ، والله ما امتحنته فى باب من أبواب العلم إلا وجدته كاملا فيه لقد كان يختلف معنا فى الحديث فكنا نكتب ولا يكتب فاذا قمنا من المجلس انضم اليه أصحاب الحديث فصححوا كتبهم عن حفظه ولقد بلغ فى الفقه غاية لم يبلغها أحد (من أهل طبقته) فصغير عنده أجل الناس ، ونازل عنده أفقه الناس ، يقعد للناس وليس معه كتاب ولا شيء ، درسه بالليل مع شغله فى أعمالنا فيقول : ما تريدون ؟ فيقولون فى باب كذا وكذا فيندفع فيه فيجيء فى بديهته بشيء يعجز عنه علماء زمانه ، ومع ذلك عنده استقامة فى المذهب وصيانة فى الدين ، هاتوا لى مثله اه فليعتبر بهذا الوصف لأبى يوسف من الرشيد أمير المؤمنين فقد جمع وأوعى وقال داود بن رشيد لو لم يكن لابى حنيفة تلميذ الا أبو يوسف لكان له فخراً على جميع الناس ، كنت اذا رأيت أبا يوسف يتكلم فى باب من أبواب العلم كانما كان يغرفه من بحر ، الحديث فى وجهه ، والفقه فى وجهه ، والكلام فى وجهه ، كان لا يتعذر عليه شيء من ذلك اه وقال هلال ابن يحيى البصرى المعروف بهلال الرأى : كان أبو يوسف يحفظ التفسير والمغازى وأيام العرب وكان أحد (١) علومه الفقه اه يعنى وفقهه كما يعلمه الحاضر والبادى ، وقال يحيى بن خالد فى رواية الذهبي : قدم علينا ابو يوسف وأقل ما فيه الفقه وقد ملأ بفقهه ما بين الخافقين اه . وقال يحيى بن معين : ما رأيت فى اصحاب الراى اثبت فى الحديث ولا احفظ ولا اصح رواية من ابى يوسف كما روى ذلك ابن ابى العوام عن الطحاوى ، وقد ترجم لأبى يوسف الذهبي فى تذكرة الحفاظ فى عداد حفاظ الحديث كما ألف جزءا خاصا فى مناقبه رضى الله عنه ، وهو مطبوع ، وروى الصيمرى بطريق الطحاوى

(١) هكذا فى جزء الذهبي ، ووقع فى بعض الكتب (أقل علومه) ولعله تحريف أو مبالغة (ز) .

عن ابن ابى عمران ، أن أبا يوسف دخل على الحجاج بن أرطاةوهو قاضى الـكوفة فسأله عن جنين الأمة فقال له الحجاج : فيه نصف عشر قيمة أمه فقال له أبو يوسف : أليس جنين الحرة إذا وقع من الضربة ميتا ففيه غرة وان وقع منا حيا ثم مات ففيه الدية.فقال الحجاج نعم ، قال أبو يوسف فأنت قلبت الأمر فجعلت فى جنين الأمة إذا كان ميتا اكثر مما يجب فيه اذا كان حيا ومات بعد ذلك لأنهقد يكون قيمته حيا درهمين وقيمة أمه مائةدرهم فقال له الحجاج إذا كان مثل هذا فلا تلقه الى بحضرة الناس يابنى . وروى الصيمرى بسنده ان ابا يوسف قال لربيعة الرأى (شيخ مالك) ماتقول فى عبد بين اثنين اعتقه أحدهما قال لا يجوز عتقه قال لم ؟ قال :لأن هذا ضرر وقد جاء لاضرر ولا ضرار . قال فان اعتقه الاخرقال جازعتقه . قال تركت قولك ، ان كان الكلام الاول لم يعمل شيئا ولم يقع له عتق فقد اعتقه الثانى وهو عبد فسكت اه . وروى الطحاوى عن ابنأبىعمران عن ابن سماعة عن ابى يوسف نحوه وفى هذا القدر كفاية فى الاشارة الى قوة حفظهوباهر ذكائه .

بعض شيوخ ابى يوسف فى الفقة والحديث

وقد تفقه أبو يوسف فى احكام القضاء على محمد بن أبى ليلى القاضى ولازم ابا حنيفة فىالفقة والحديث حتى تخرج عليهما فىالفقةوادلة الاحكام ، وكان بارابهما وناشرا لعلمهما حتىحكى أحمد بن عماربن أبى مالك عن ابيه فى ابى يوسف انهلولاه لم يذكرأبوحنيفةولا ابن ابى ليلىاه . وهذا غلو لايرضاه أبو يوسف نفسه بل لولاهما لما ارتفع لابى يوسف شأن ، وهو القائل : ما كان فى الدنيا مجلس اجلسه احب الى من مجلسى ابى حنيفة وابن ابى ليلى فانى مارأيت فقيها افقه من ابى حنيفة ولا قاضيا خيرا من ابن ابى ليلى . كما اخرجه الصيمرى بسنده اليه . نعم كان تلميذا بارا لهما ينشر عليهما

ويدعو لهما بل كان يدعو لأبي حنيفة بالمغفرة دبر كل صلاة قبل والديه كما ورد بطرق عنه فبارك الله في علمه ، على أن عمار بن أبي مالك ضعفه أبو الفتح الأزدي وأقره عليه الذهبي وابن حجر ؛ وقد ذكر يوسف بن ابي سعد أن أبا يوسف قال : « اختلفت الى أبي حنيفة تسعا وعشرين سنة ما فاتتني صلاة الغداة » كما في المنية والنافع الكبير ، وروى الصيمري بسنده إلى أبي يوسف أنه قال : « صحبت أبا حنيفة سبع عشرة سنة لا أفارقه في فطر ولا أضحى إلا من مرض » . ولعل هذه الرواية لمدة الملازمة الكليه ، والاولى في الاختلاف اليه في الصباح مع التردد إلى شيوخ آخرين في باقي اليوم ، فنسرد هنا بعض شيوخ أبي يوسف في العلوم ، وهم : أبان بن أبي عياش ، والأحوص ابن حكيم ، وابو اسحاق الشيباني (سليمان) ، واسرائيل بن أبي اسحاق يونس ، واسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر البجلي ، واسماعيل بن أمية ، واسماعيل بن أبي خالد ، واسماعيل بن علية ، واسماعيل بن مسلم ، وأيوب بن عتبة ، وبيان بن بشر ، وأبو بكر بن عبد الله الهذلي ، وثابت ابو حمزه الثمالي ـ من رجال الترمذي ـ وابن جريج عبد الملك ، وابو جناب يحي الكلبي ، والحجاج بن ارطاة ، وحريز بن عثمان ، والحسن بن حي ، والحسن بن دينار ؛ والحسن ابن عبد الملك بن ميسرة ، والحسن بن علي بن عمارة ، وحصين بن عبد الرحمن السلمي ، وحصين بن عمرو بن ميمون ، وحنظلة بن ابي سفيان ، وخصيف ابن عبد الرحمن ، وداود بن ابي هند ، وروح بن مسافر ، والسري بن اسماعيل وسعيد بن ابي عروبة ، وسعيد بن المرزبان ، وسعيد بن مسلم ، وسعيد بن يحي اللخمي ، وسفيان بن عيينة ، وابو سفيان بن العلاء ، وسليمان التيمي ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وسماك بن حرب ، وطلحة بن يحي ، وطارق ابن عبد الرحمن ، وعاصم بن ابي النجود ، وعاصم الأحول ، وعبد الله بن

سعيد المقبرى ، وعبد الله بن على ، وعبيد الله بن عمر ، واخوه عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن المحرر ، وعبد الله بن واقد ، وعبد الله بن الوليد المدنى، وعبيد الله بن ابي حميد ، وعبيدة بن ابى رائطة، وعبدالرحمن بن ثابت ،وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودى ، وعبد الرحمن بن معمر ، وعبدالملك بن ميسرة، وعتبة بن عبد الله ، وعطاء بن السائب ، وعطاء بن عجلان،والعلاء بن كثير ، وعمرو بن دينار ، وعمرو بن عثمان ، وعمرو بن المهاجر ، وعمرو بن ميمون ابن مهران وعمرو بن يحيى بن عمارة ، وعمر بن نافع ، وغالب بن عبيد الله ، وغيلان بن قيس الهمدانى،والفضل بن مرزوق، وفطر بن خليفة ؛ وقيس بن الربيع ، وقيس بن مسلم ، وكامل بن العلاء ؛ والليث بن سعد ، وليث بن أبى سليم ، ومالك بن انس؛ ومالك بن مغول ، ومجالد بن سعيد ،ومحمد بن اسحاق صاحب المغازى ،ومحمد بن ابى حميد، ومحمد بن السائب الكلبى ، ومحمد بن سالم ، ومحمد بن طلحة ، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن شعيب ، ومحمد بن عبيد الله العرزمى ، ومحمد بن عمرو بن علقمة ، ومسعر بن كدام ، ومسلم الحزامى، ومطرف بن طريف ، وابو معشر ، ومغيرة بن مقسم ، ومنصور بن المعتمر، والمنهال بن خليفة ، وميسرة بن معبد . ونافع مولى ابن عمر ، ونصر بن طريف ، وابن ابى نجيح عبد الله والنعمان بن ثابت . وورقاء الأسدى ، والوليد ابن عيسى ، وهشام بن عروة وهشام بن سعيد . ويحى بن ابى انيسة ، ويحيى ابن سعيد الانصارى ، ويحيى بن عبد الله التيمى ، ويحيى بن عمرو بن سلمة ويزيد ابو خالد ، ويزيد بن ابى زياد ،ويونس بن ابى اسحاق، وغيرهم من حملة العلم من رجال الحجاز والعراق وسائر البلدان ، وبينهم من يذكر بضعف عند بعض النقاد من الرواة ، الا ان للفقهاء نظرا خاصا فى الرجال باعتبار موارد اخبارهم ومنشأ كلام المتكلمين فيهم ، فلا يسايرون المتعنتين من اهل الجرح ومقلديهم على إسرافهم فى التجريح بمجرد نظرهم فى الرأى والكلام ،

ولا سيما الذين عاشروهم ودرسوا أحوالهم عن كثب فهم أدرى بأحوال شيوخهم الذين خالطوهم من ضبط واتقان أو غلبة وهم ونسيان أو عدالة أو قلة دين بل يزنون ذلك كله بميزان العدل غير مسترسلين فى التجريح كفعل كثير من النقلة من ضيق أفق هؤلاء فى إدراك المسائل التى كان النقاش يجرى فيها بين أهل الدراية وأصحاب الرواية والجامعين بينهما ، وكم من راو قبله الامام الشافعى رضى الله عنه أيضاً لذلك مع تشدد بعض الرواة فيه .

اقباله العظيم على العلم وتعليمه وصبره مع المتفقهين عليه

وجملة من الذين أخذوا الحديث والفقه عنه

قال الحسن بن زياد : كنت أختلف إلى زفر والى أبى يوسف فى الفقه وكان أبو يوسف أوسع صدرا بالتعليم من زفر فكنت أبدأ بزفر فأسأله عن المسألة التى تشكل على فيفسرها لى فلا أفهمها فاذا أعييته قال : ويحك مالك صناعة مالك ضيعة ؟ ما أحسبك تفلح ابدا . قال فأخرج من عنده وقد فترت واغتممت فآتى أبا يوسف فيفسرها لى فاذا لم أفهمها قال لى ارفق ، ثم يقول لى : أنت الساعة مثلك حين بدأت ؟ فأقول له : لا ، قد وقفت منها على أشياء وان كنت لم أستتم ما أريد . فيقول لى : فليس من شيء ينقص إلا يوشك أن يبلغ غايته ، اصبر فانى أرجو أن تبلغ ما تريد . قال الحسن بن زياد فكنت أعجب من صبره ، وكان أبو يوسف يقول لأصحابه : «لو استطعت أن أشاطركم ما فى قلبى لفعلت » . وقد بلغ به الاهتمام بتعليم العلم الى أن يتحدث عن العلم وتعليم المسائل وهو فى حالة الاحتضار ، وقد روى ابراهيم ابن الجراح أن أبا يوسف مرض فأتيته أعوده فوجدته مغمى عليه فلما أفاق قال لى يا ابراهيم ايما افضل فى رمى الجمار أن يرميها الرجل راجلا أو راكبا فقلت راجلا فقال لى أخطأت فقلت راكبا . فقال اخطأت . ثم قال اما ما

كان منها يوقف عنده للدعاء فالأفضل ان يرميه راجلا واما ما كان لا يوقف عنده فالافضل أن يرميه راكبا . ثم قمت من عنده فما بلغت باب داره حتى سمعت الصراخ عليه واذا هو قد مات رحمة الله عليه . كما فى كتاب ابن ابى العوام بأسانيده ، ونحوه فى كتاب الصيمرى بطريق ابى عبيد عن ابراهيم ابن الجراح ؛ وفيه : قلت فى مثل هذا الحال؟ قال لا بأس بذلك ندرس فينجو به ناج . ثم علل عدم الركوب فى موضعه بكونه اشد للتمكن واغزر للدعاء ، وعلل الركوب فى موضعه بكونه اسرع فى التنحى . ونال بهذه المصابرة بركة العلم ، فحاز رضى الله ورسوله ورضى العلماء . فمن الذين اخذوا عنه او تفقهوا عليه : ابراهيم بن الجراح المازنى القاضى ، وابراهيم بن سلمه الطيالسى ، وابراهيم بن يوسف بن ميمون البلخى ، وابو ابراهيم بن معبد ، وأحمد بن حنبل - كتب عنه ثلاثة قماطر من العلم - ، واحمد بن محمد بن عيسى السكونى ، وأحمد بن منيع الحافظ ، واسحاق بن الفرات الكندى ، واسحاق بن ابى اسرائيل ، وأسد بن الفرات - مدون مذهب مالك قبل سحنون - ، واسماعيل ابن حماد بن ابى حنيفة ، واسماعيل بن الفضل ، واشرف بن سعيد النيسابورى وبشار بن موسى الخفاف البصرى ، وبشر بن غياث (١) أبو عبد الرحمن المريسى - بفتح وتخفيف عند الجمهور ، وبكسر وتشديد عند الصغانى - ، وبشر بن المعلى ، وبشر بن الوليد الكندى ، وبشر بن يزيد أبى الأزهر النيسابورى ، وأبو بكر ابن أخت أبى يوسف ، وتوبة بن سعد المروزى ، وجعفر بن يحى البرمكى ، والحسن بن أيوب أبو على النيسابورى

---

(١) تابع المعتزلة فى مسألة خلق القرآن فزجره أبو يوسف ولم ينزجر ، وكان الواجب أن لا يخوض فى هذه المسأله وإن كان مراده ما بين الدفتين وما فى ألسنة التالين ، فأسقطه النقاد على براعته فى الفقه ، وخصومه يظهر اتجاههم فى «نقض الدارمى» المنشور قبل سنوات ، وقال عبد القاهر البغدادى

والحسن بن زياد اللؤلؤى ، والحسن بن زياد بن عثمان بن حماد الزيادى ابو حسان ، والحسن بن شبيب ، والحسن بن أبي مالك ، والحسن بن مسهر ، والحسين بن ابراهيم بن الحر البغدادي اشكاب ، والحسين بن حفص الاصفهانى والحسين بن الوليد ، وحفص الفرد ، وحماد بن دليل ، وحيان بن بشر بن المخارق ، وخالد بن صبيح ، وأبو الخطاب كاتب أبي يوسف ، وخلف بن ايوب البلخى ، وداود بن رشيد الخوارزمى ، وسعيد بن الربيع الهروى ابو زيد ، وسورة بن الحكم ، وسهل بن مزاحم ، وشجاع بن مخلد ، وشعيب بن سليمان الكيسانى ، وشقيق بن ابراهيم البلخى ، وعباس بن الوليد ، وأبو العباس الطوسى ، وعبدالله بن عمر بن غانم الرعينى ، وعبدالرحمن بن عبدالله العمرى ، وعبد الرحمن بن مسهر ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبدوس بن بشر الرازى وعثمان بن بحر الجاحظ ، وعثمان بن حكيم ، وعرزم بن فروة ، وعصام بن

— فى أصول الدين (٣٠٨) : فأما المريسى من أصحاب أبى حنيفة فانما وافق المعتزلة فى خلق القرآن وأكفرهم فى خلق الأفعال اه . وقال ابن تيمية فى منهاجه (١-٢٥٦) : كان من المرجئة ولم يكن من المعتزله اه . وتنسب اليه بدع والله أعلم بثبوتها عنه . وروى ابن زنجويه عن احمد بن حنبل قال : كنت فى مجلس أبى يوسف القاضى حين أمر ببشر المريسى فجر برجله فأخرج ثم رأيته بعد ذلك فى المجلس فقلت له : على ما فعل بك رجعت الى المجلس ؟ قال : لست أضيع حظى من العلم بما فعل بى بالأمس اه . وأسند ابن ابى العوام بطريق الطحاوى أن أبا يوسف كان يقول لبشر المريسى : أى رجل أنت لولا رأيك السوء اه . وقال الصيمرى : وله تصانيف وروايات كثيرة عن أبى يوسف وكان من أهل الورع والزهد غير انه رغب الناس عنه فى ذلك الزمان لاشتهاره بعلم الكلام وخوضه فى ذلك وعنه اخذ حسين النجار مذهبه اه . ونزل عنده الشافعى ببغداد فى إحدى الرحلات (ز)

يوسف البلخى، وعلى بن الجعد الجوهرى الحافظ - صاحب الجعديات المشهورة - ، وعلى بن حجر المروزى ، وعلى بن حرملة الكوفى ، وعلى بن خشرم ، وعلى ابن صالح الجرجانى ، وعلى بن صبيح ، وعلى بن عمروس القرظى ، وعلى بن المدينى ، وعلى بن مسلم الطوسى ، وعمار بن عبد الملك أبو اليقظان المروزى، وعمر بن حماد، وعمرو بن أبى عمرو الحرانى، وعمرو بن محمد الناقد، وعمرو بن الوليد الأعصف ، وفرات بن نصر الهروى ، وفرج بن عبد الله مولى أبى يوسف . والفضل بن حاتم ، والفضل بن غانم ، والفضيل بن عياض ، والقاسم ابن الحكم العرنى ، وقتيبة بن أسد ، ومحمد بن ابراهيم بن أبى سكينة ، ومحمد ابن بكر بن خالد القصير أبو جعفر كاتب أبى يوسف ، ومحمد بن الحسن الشيبانى ، ومحمد بن خالد الحنظلى الرازى ، ومحمد بن أبى رجاء الخراسانى ومحمد بن سماعة التميمى ، ومحمد بن الصباح ، ومحمد بن عمرو بن السرى المصرفى ، ومخلد بن خالد ، والمعلى بن منصور الرازى ، والموجه أبو عمرو المروزى ؛ وموسى بن سليمان الجوزجانى ، وأبو موسى الأنصارى ، وابن ابى نجدة ، ونصر بن عبد الكريم البلخى ، ووكيع بن الجراح ، وهشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسى ، وهشام بن عبيد الله الرازى - لينوه فى روايته للفقه ، وهشام بن معدان كاتب أبى يوسف ، وهلال بن يحيى الرأيى البصرى المعروف بهلال الرأى - صاحب أحكام الوقف - ، والهيثم بن خارجة ، والهيثم بن موسى ويحيى بن آدم ، ويحيى بن عبد الصمد ، ويحيى بن معين ، ويحيى بن يحيى النيسابورى وابن ابى يوسف يوسف القاضى - راوى كتاب « الآثار » لأبى يوسف عن أبيه ، وكثير سواهم . وفيهم من شارك أبا يوسف فى الأخذ عن أبى حنيفة وفيهم أيضا من شارك محمد بن الحسن فى الأخذ عن أبى يوسف ثم أخذ عن محمد بن الحسن . وتفقه عليه عدد كثير كما يقول الذهبى وأخذ عنه أئمة كما ترى والشافعى انما يروى عنه فى الأم والمسند بواسطة محمد بن الحسن كما فى

حديث بيع الولاء ، ولم يجتمع به كما جزم به ابن تيمية وابن حجر والسخاوى إن عاصره . وأما ما فى بعض مسانيد أبى حنيفة من رواية الشافعى عن أبى يوسف فسبق قلم عن يوسف بدون (أبى) وهو يوسف بن خالد السمتى ، والله أعلم .

منزلته فى الاجتهاد وبعد غوره فى التأصيل والتفريع

والاجتهاد هو استفراغ المجهود فى استنباط الحكم الفرعى عن دليله ، وشرط مطلقه علم الكتاب بمعانيه شرعا ولغة ، إفراداً وتركيباً ، سليقة أو تعلما ، وعلم السنة متناوسندا ، وعلم موارد الاجماع ووجوه القياس الشرعى إلى غير ذلك مما هو مبسوط فى اصول الفقه ، وأبو يوسف كان من أفذاذ أركان المجمع الفقهى الذى كان يرأسه أبو حنيفة فى الكوفة وكان يشارك الجماعة بقسط وافر فى تحقيق المسائل ، وتدقيق الدلائل وتدوين الأجوبة الممحصة إلى وفاة ابى حنيفة تسعا وعشرين سنة مع بعض فترات يسيرة انقطع فيها عن مجلس أبى حنيفة ، ولازمه سبع عشرة سنة بلا انقطاع أصلا فمثل أبى يوسف فى ذكائه المفرط وحافظته الخارقة للعادة واقباله الكلى على العلم اذا لازم ذلك المجلس بتلك المواهب وبتلك المثابرة لا بد من أن تثمر مواهبه ويعلو شأنه فى الاجتهاد ويحوز مرتبة الاجتهاد المطلق وان حافظ على انتسابه لابى حنيفة عرفانا لجميل أستاذه عليه فى تكوينه العلمى ، وقد شهد له أبو حنيفة أنه أعلم أهل الأرض فى طبقته كما روى الطحاوى بسنده عن أسد بن الفرات على ما فى تاريخ الخطيب ، وشهد له الحافظ الفقيه على ابن الجعد ـ صاحب الجعديات المشهورة ـ بأنه ما رأى مثله وقال ابن ابى عمران شيخ الطحاوى : وقد راى على بن الجعد الثورى والحسن بن صالح ومالكا وابن أبى ذئب والليث بن سعد وشعبة بن الحجاج

اه . كما أسنده الصيمرى فيكون بهذا الكلام فضله عليهم . وقول الأعمش له أنتم الأطباء ونحن الصيادلة . عند جوابه استنباطاً من حديث بريرة الذى كان حدثه به ، وقوله له أيضاً إنى رويت هذا الحديث قبل أن يجتمع أبواك ولم أعرف تأويله إلا الساعة ، شهادة له بدقة الاستنباط أيضاً . بل قال طلحة ابن محمد بن جعفر الشاهد : « هو أفقه أهل عصره ولم يتقدم عليه أحد فى زمانه » . وقال يحى بن خالد : « قدم علينا أبو يوسف ، وأقل مافيه الفقه ، وقد ملأ بفقهه ما بين الخافقين » ، وقال عبد الله بن داود الخريبى الحافظ : كان أبو يوسف قد اطلع على الفقه اطلاعا ، يتناوله كيف يشاء ، كما أخرجه ابن أبى العوام بسنده اليه ، وكان يشهد له أبو حنيفة بالغلبة فى مناظراته مع زفر بن الهذيل المعروف ببالغ الذكاء وقوة الحجاج كما ورد بطرق عنه ، وقوة حفظه مضرب الأمثال ، وسعته فى معرفة الآثار وشدة تمسكه بها موضع اتفاق ، فلا يكون بلوغ مثله لدرجة الاجتهاد المطلق موضع تردد

ومن المعروف تقسيم المجتهدين إلى مجتهد مطلق مستقل غير منتسب ، ومجتهد مطلق منتسب ومجتهد مقيد بمذهب يجتهد فيه على أصول إمامه كما ذكره ابن حجر المكى فى « شن الغارة » ، ونقله بنصه عبد الحى اللكنوى فى « النافع الكبير » وجرى عليه أحمد بن عبد الرحيم الدهلوى فى « الانصاف فى أسباب الخلاف » ، وإن لم يوفيا البحث حقه من التمحيص ، ومع ذلك هو أقرب إلى الصواب مما عمله ابن الكمال الوزير فى سرد درجات للفقه وتوزيع الفقهاء عليها ـ سواء كان له سلف فى ذلك أم لم يكن ـ ولم يصب فى أحد من الأمرين لا فى ترتيب الطبقات ولا فى توزيع الفقهاء عليها ، وإن لقى إستحساناً من المقلدة بعده ، وكان فى نفس الشيخ عبد الحى اللكنوى وقفة فى صنيع ابن الكمال ، وقد شفى ما فى نفسه عمل الناقد العصامى الشهاب المرجانى فى كتابه (ناظورة الحق) من تعقب يهدم الأمرين : الترتيب والتوزيع معا فعاد الأمر إلى نصابه بتحقيقه

فجزاه الله عن العلم خيراً ، وأنقل هنا فى الهامش (١) رسالة ابن الكمال فى طبقات الفقهاء بنصها للاطلاع على الترتيب والتوزيع المردودين كما سأنقل فى آخر كتابى هذا نص تعقب المرجانى على طوله للحاجة الماسة إلى الايقاظ لكثرة المغترين بكلام ابن الكمال . وإنزال أبى يوسف وأمثاله إلى درجة المجتهد فى المذهب كما فعل ابن الكمال حط لمنزلتهم وبخس لحقهم وإخسار فى الميزان عند من يعرف مقادير الرجال ، ولذا قال المرجانى فى أبى يوسف وزفر ومحمد بن الحسن : « وحالهم فى الفقه إن لم يكن أرفع من مالك والشافعى وأمثالهما فليسوا بدونهما » - كما سيأتى - والحق أن الاجتهاد له طرفان أعلى وأدنى وفيما بين الطرفين درجات متفاوتة جد التفاوت ومنازل متخالفة كل التخالف فلا تظهر منزلة الفقيه بمجرد عده من طبقة أهل الاجتهاد المطلق المستقل ، وكم بين الذين حافظوا على الانتساب من هو أعلى منزلة من الذين حاولوا الاستقلال

---

(١) الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين . اعلم أن الفقهاء على سبع طبقات (الطبقة الاولى) : طبقة المجتهدين فى الشرع كالأئمة الأربعة ومن سلك مسلكهم فى تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع من الأدلة الأربعة : الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، على حسب تلك القواعد من غير تقليد أحد فى الفروع والأصول .

(الثانية) : طبقة المجتهدين فى المذهب كأبى يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبى حنيفة - رحمهم الله - القادرين على استخراج الأحكام عن الأدلة المذكورة على حسب القواعد التى قررها أستاذهم أبو حنيفة رحمة الله عليه وعينها فانهم وإن خالفوه فى بعض الأحكام الفرعية لكنهم يقلدونه فى قواعد الأصول ، وبه يمتازون عن المعارضين فى المذهب ويفارقونهم كالشافعى ونظرائه المخالفين لابى حنيفة رحمة الله عليه فى الاحكام غير المقلدين له فى الأصول .

(الثالثة) : طبقة المجتهدين فى المسائل التى لارواية فيها عن صاحب المذهب

على أن الاستقلال بالمعنى الصحيح لايوجد بين الأئمة المتبوعين المعروفين ، فضلا عمن بعدهم لأن أبا حنيفة تابع فى معظم اتجاهه طريقة فقهاء العراق من أصحاب على وابن مسعود رضى الله عنهما وأصحاب أصحابهم ولا سيما ابراهيم النخعى و أما مالك بن أنس فيجرى على منحى ابن عمر وزيد بن ثابت رضى الله عنهما وأصحابهما وأصحاب أصحابهما الى الفقهاء السبعة بالمدينة وأصحابهم ولا سيما ربيعة الرأى ، وأما الشافعى فقد حذا حذو ابن عباس رضى الله عنهما وأصحابه وأصحاب أصحابه بمكة كمسلم بن خالد وغيره مع الاعتراف من البحرين فقه العراق وفقه الحجاز على المنهجين، وكان فى

— كالخصاف وأبى جعفر الطحاوى وأبى الحسن الكرخى وشمس الأئمة الحلوائى وشمس الأئمة السرخسى وفخر الاسلام البزدوى وفخر الدين قاضى خان وغيرهم فانهم لايقدرون على المخالفة للشيخ لافى الفروع ولا فى الاصول لكنهم يستنبطون الاحكام فى المسائل التى لانص فيها عنه على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها .

(الرابعة) : طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كالرازى وأصحابه فانهم لايقدرون على الاجتهاد أصلا لكنهم لاحاطتهم بالاصول وضبطهم للمآخذ يقدرون على تفصيل مجمل ذى وجهين وحكم مبهم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو واحد من أصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم فى الأصول والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع ، وما وقع فى بعض المواضع من الهداية من قوله كذا فى تخريج الكرخى وتخريج الرازى من هذا القبيل.

(الخامسة) : طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كابى الحسين القدورى وصاحب الهداية وأمثالها ، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر بقولهم : هذا أولى ؛ وهذا أصح دراية ، وهذا أصح رواية وهذا أوفق للقياس ، وهذا أرفق للناس .

قديمه محافظا على انتسابه لمالك ، الى أن رد عليه عيسى بن ابان . وفى جديده كان على استقلاله يغلب عليه مسائل محمد . وموافقة المجتهد للمجتهد ليست من تقليده له بل من معرفته للحكم بدليله كمعرفة الآخر ، وليس ادعاء ابن خزيمة وابن المنذر أنهما ما قلدا أحدا منذ بلغا الحلم برافعهما فوق المجتهدين المنتسبين إلى مستوى المستقلين فى الاجتهاد فى الحقيقة ، والاول هو الذى ساعد محمد ابن عبد الحكم فى رده على الشافعى رداً قاسيا . والثانى يرمى بعزو المسائل إلى غير قائليها وبتقوية الضعيف وتضعيف القوى ، وقد نقل عن أبى بكر القفال وأبى على بن خيران والقاضى حسين أنهم قالوا لسنا مقلدين للشافعى بل وافق رأينا رأيه ، وليس هذا برافعهم أيضا إلى طبقة الامام الشافعى رضى الله عنه كما هو ظاهر ، وليس المتأخر نكران جميل المتقدم عليه بسبقه فى تدوين العلم وأخذه عنه ، وقال أبو الوليد الباجى عند تحدثه عمن بلغ درجة الاجتهاد وجمع اليه سائر العلوم ــ فى المذهب المالكى ــ : ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لاسماعيل (١) القاضى كما نقله ابن فرحون ، وأين هذا

(السادسة) : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية ، والروايات النادرة ، كاصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين كصاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع وشأنهم أن لا ينقلوا فى كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة .

(السابعة) : طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين العجاف والسمين ، والشمال من اليمين ، بل يجمعون ما يجدون وهم كحاطب ليل فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل . والحمد لله أولا وآخرا . تمت الرساله فى طبقات الفقهاء لابن الكمال الوزير .

(١) ومع إطراء الباجى لاسماعيل القاضى هكذا يقول داود الظاهرى كلمة فى اسماعيل خارجة عن الانصاف (ز)

من إدعاء ابن عرفة الاجتهاد لبعض شيوخه مع اختلاف المالكية فى ابن القاسم هل هو مجتهد فى المذهب ام مقلد لمالك ثم على ماهو مشروح فى ترجمتى أبى زيد وأبى موسى ابنى الامام التلمسانى المالكى، وترى النووى ينقل فى تهذيب الأسماء واللغات فى ترجمة المزنى عن امام الحرمين قوله :

« ارى كل اختيار للمزنى تخريجا ـ فيلحق بالمذهب ـ فانه لايخالف اقوال الشافعى لا كأبى يوسف ومحمد فانهما يخالفان اصول صاحبهما اه . » فيكون المزنى فى نظره فى طبقة المجتهد فى المذهب ، وابو يوسف ومحمد فوق مرتبة المجتهد فى المذهب لظهور مخالفتهما للامام فى الأصول والفروع وان حافظا على انتسابهما له عرفانا لجميله العظيم عليهما ، واما قول القائل إنهما لا يقولان بقول إلا إذا كان قولا سمعاه منه فسنتحدث عنه فى فصل خاص إن شاء الله تعالى .

ثناء اهل العلم على ابى يوسف

ترجم له الذهبى فى تذكرة الحفاظ فى عداد حفاظ الحديث ثم قال : وله أخبار فى العلم والسيادة قد افردته وافردت صاحبه محمد بن الحسن رحمهما الله فى جزء ، وجزؤه فى مناقب ابى يوسف مطبوع . سرد فيه الذهبى جملة صالحة من مناقبه تحت عنوان . (ثناء الأئمة على ابى يوسف) وقال : ذكر اسد بن الفرات عن محمد بن الحسن قال : مرض ابو يوسف فعاده ابو حنيفه فلما خرج قال : ان يمت هذا الفتى فهو اعلم من عليها واومأ الى الأرض . عباس الدورى سمعت أحمد بن حنبل يقول : اول ما كتبت الحديث اختلفت الى ابى يوسف القاضى فكتبت عنه (١) ثم اختلفت بعد الى الناس . قال :

---

(١) وما كتبه عنه نحو ثلاثة قماطر فى ثلاث سنوات كما سبق (ز)

وكان ابو يوسف اميل الينا من ابى حنيفة ومحمد. ابراهيم بن ابى داود البراسى، سمعت يحي بن معين يقول: ما رايت فى اصحاب الراى اثبت فى الحديث ولا أحفظ ولا اصح رواية من ابى يوسف ... عباس الدورى. سمعت ابن معين يقول: ابو يوسف صاحب حديث صاحب سنة. محمد ابن سماعة، عن يحي بن خالد قال: قدم علينا ابو يوسف واقل ما فيه الفقه، وقد ملأ بفقهه مابين الخافقين. (وسبق تمام كلامه). بشر بن الوليد سمعت ابا يوسف يقول: سألنى الأعمش عن مسألة فأجبته عنها، فقال لى: من أين قلت هذا؟ قلت لحديث حدثتناه انت. فقال يايعقوب انى لأحفظ هذا الحديث قبل ان يجتمع ابواك فما عرفت تأويله الا الآن. ابن الثلجى، سمعت عبد الله بن داود الخريبى يقول: كان ابو يوسف قد اطلع على الفقه او العلم اطلاعا يتناوله كيف يشاء. عمرو بن محمد الناقد قال ما احب ان اروى عن احد من أصحاب الراى الا عن ابى يوسف فانه كان صاحب سنة. حنبل سمعت احمد بن حنبل يقول: ابو يوسف كان منصفا فى الحديث. ابو خازم القاضى عن بكر العمى، عن هلال الراى قال: كان ابو يوسف يحفظ التفسير والمغازى وايام العرب، وكان احد علومه الفقه. قال المزنى: كان ابو يوسف اتبعهم للحديث. احمد بن عطية سمعت محمد بن سماعة يقول: كان ابو يوسف يصلى بعدما ولى القضاء كل يوم مأتى ركعة. عباس سمعت يحي بن معين يقول: كان ابو يوسف يحب اصحاب الحديث ويميل اليهم. عبد الله بن على المدينى، سمعت ابى يقول كنا نأتى ابا يوسف لما قدم البصرة سنة ثمانين ومائة فكان يحدث بعشرة احاديث وعشرة رأى، واراه قال: ماأجد على ابى يوسف الا حديثه عن هشام بن عروة فى الحجر(١)

---

(١) ومن راجع التلخيص الحبير (٢٤٩) وسنن البيهقى (٦-٦١) علم انه لم ينفرد به بل له متابع (ز)

وكان صدوقا اهـ . ما نقلته من هذا الفصل فى جزء الذهبى فى مناقب ابى يوسف وعند الحارثى بسنده عن الحسين بن الوليد : كان ابو يوسف اذا تكلم يدهش الانسان ويحير من دقة كلامه ، ورايته يوما يتكلم فى مسألة غامضة فمر فى تلك المسألة مرور السهم ولم يفهم من حضره من كلامه شيئا من دقته فتعجبنا منه كيف سخر الله له هذا الشأن وكيف سهل له اهـ .

وقال ابو القاسم شرف الدين بن عبد العليم القرتى فى الفصل الذى خصه بمناقب أبى يوسف فى آخر كتابه « قلائد عقود العقيان فى مناقب أبى حنيفة النعمان »: واسند الصيمرى عن الحسن بن أبى مالك قال سمعت ابا يوسف يقول ما صليت صلاة إلا دعوت الله لأبى حنيفة رحمه الله واستغفرت له . قال وكان على بن صالح اذا حدث عن ابى يوسف يقول حدثنى افقه الفقهاء وقاضى القضاة وسيد العلماء ابو يوسف . وقال بشر بن الوليد لمستمليه يوما وقد قال خبركم يعقوب فقال : الا تعظمه الا تفخمه فانى ما رايت مثله . (وقد راى ابن ابى ذئب وشعبة ومن دونهما) . واسند عن الطحاوى قال سمعت ابن أبى عمران يقول : املى علينا على بن الجعد وقال اخبرنا ابو يوسف ـ وكان مجلسه حافلا من الناس ـ فقال رجل يا ابا الحسن اتذكر ابا يوسف ؟ قال فكأنه وقع فى قلب على ابن الجعد انه اراد بذلك مالا ينبغى ان يريد مثله بأبى يوسف ، فقال له على : اذا اردت ان تذكر ابا يوسف فاغسل فمك بأشنان وماء حار ثم قال والله ما رايت مثله (وسبق قول ابن ابى عمران وقد راى الثورى والحسن بن صالح ومالكا وابن ابى ذئب والليث بن سعد وشعبة بن الحجاج) ، وقال القرتى ايضا عن ابى يوسف . ثقة صدوق وثقه النسائى . قال احمد بن كامل الشجرى ـ مؤلف أخبار القضاة وصاحب ابن جرير ـ : لم يختلف يحى بن معين واحمد ابن حنبل وعلى بن المدينى فى ثقته فى النقل ـ وقال ابن حبان فى كتاب الثقات له فى ترجمة أبى يوسف على ذلاقة لسانه فى اصحابنا : « كان شيخا متقنا ولسنا ممن يوهم الرعاع مالا نستحله ولا ممن يحيف بالقدح فى انسان

وإن كان لنا مخالفاً بل نعطى كل إنسان ما كان يستحقه من العدالة والجرح فأدخلنا زفر وأبا يوسف فى الثقات لما تبين عندنا من عدالتهما فى الأخبار، وأدخلنا من لا يشبههما فى الضعفاء بما صح عندنا مما لا يجـــوز الاحتجاج به » ثم ذكر وفاة أبى يوسف ووفاة إبنه يوسف ثم قال : سمعت ابن قحطبة يقول سمعت محمد بن الصباح يقول : وقيل له : لم لم تكتب عن هشيم ؟ قال : لأنى لم أنصرف يوما من مجلس هشيم فسئلت عن مسألة فلم أحسنها فتركت هشيما ، ولزمت أبا يوسف ، وكان أبو يوسف رجلا صالحاً ، وكان يسرد الصوم » اه . وثقات ابن حبان من مخفوظات الظاهرية رقم (٧١١) ، وذكر وكيع القاضى فى أخبار القضاة عن الحسين بن محمد بن أبى معشر عن أبيه : أن أبا يوسف كان مستملى أبى معشر فى الحيرة . وعن محمد بن أشكاب عن عمر بن حفص بن غياث عن أبيه : كان الحجاج بن أرطاة لا يملى علينا وكان أبو يوسف يسأله فاذا قام الحجاج قام الناس إلى أبى يوسف فأملى عليهم عن ظهر قلب وقال حفص وكنت لا أكتب إلا ما وقع فى ألواحى . وقد ذكر أبو عبد الله الصيمرى فى « أخبار أبى حنيفة وأصحابه » وأبو القاسم بن أبى العوام الحافظ فى « فضائل أبى حنيـــفة وأصحابه » مناقب أبى يوسف بافاضة ، والخطيب على انحرافه عن أصحابنا بما أوضحته فى « التأنيب » لم يستطع أن يهمل مناقبه بالمرة بل ذكر جملة صالحة منها بأسانيد من طريق الطحاوى والصيمرى ، ولم يتق الله فى سرد مثالب يرميه بها بأسانيد تالفة ذكرت دخائلها فى مواضع ، ومناقب أبى حنيفة للموفق المكى ومناقبه لصاحب الفتاوى البزازية فيهما بسط لترجمته قد ذكر فى الأول أسانيد الروايات فيسهل على القارىء غربلتها إن كان خبيراً بالرجال ، والثانى خلو عن الأسانيد فلا محيص عن الرجوع إلى

الأصول للعلم بحقائق الروايات ، ولا كلام فى ثقة ابن أبى العوام القاضى الكبير المؤلف لمسند أبى حنيفة وكتابه السابق الذكر ، وهو من أجل أصحاب النسائى والطحاوى توفى فى حدود سنة ٣٣٥ هـ مذكور بكل خير عند أهل العلم ، والقضاعى يروى الكتاب عن القاضى أحمد (١) بن محمد بن عبد الله ابن محمد بن احمد بن يحى بن الحارث السعدى المعروف بابن أبى العوام عن أبيه عن جده أبى القاسم مؤلف الكتاب وأسانيده فى غاية الصحة ، ولا يجهله إلا من كثر جهله أو يتجاهله لحاجة فى النفس نعوذ بالله من متابعة الهوى ، وفى سداسيات الرازى رواية الكتاب عن القضاعى بسنده عن ابن أبى العوام المؤلف ، والجزء الذى أفرده الذهبى فى مناقب أبى يوسف فيه فوائد ، وكذا ترجمة أبى القاسم القرتى لأبى يوسف ، وللعلامة نوح بن مصطفى القونوى صاحب المؤلفات الكثيرة أيضاً جزء مفيد فى ترجمته ، وكذا للزيلى جزء فنكتفى بهذا القدر فى ثناء الائمة عليه رضى الله عنه ونفعنا بعلومه .

مؤلفاته فى غاية الكثرة

وللامام أبى يوسف رحمه الله مؤلفات كثيرة مذكورة فى كتب أهل العلم لكن الذى وصل الينا من كتبه قليل بالنظر إلى كثرة مؤلفاته ، فمما وصل الينا كتاب « الآثار » فى أدلة الفقه روى جلها عن أبى حنيفة ، وله مسند آخر يروى عنه فى الكتب ولم نطلع عليه ، ومما وصل الينا من مؤلفاته كتاب « اختلاف ابن أبى ليلى وأبى حنيفة » وكتاب « الرد على سير الأوزاعى »

---

(١) وهو من ثقات أهل العلم توفى يوم الأحد ٢١ شعبان سنة ٤٠٥ هـ راجع قضاة مصر للكندى ، وتاج التراجم ص ٩٥ ، وظن ابن حجر أنه هو المؤلف بل مؤلف الكتاب هو جده المذكور فى ترجمة النسائى فى تذكرة الحفاظ للذهبى ، وإنما هو راويته (ز)

وكتاب « الخراج » وهو رسالته الى الرشيد فى احكام الأموال ألفها على طلب منه ، ومقدمتها تدل على أنه لم يكن يحابى أحداً فى الحق ، ولم يؤلف احد من أهل طبقته مثل هذا الكتاب ، بل لو قلنا : لم يؤلف مثله لم نكن مغالين ، فمن طالع الكتاب وقارنه بالكتب التى ألفت فى هذا الباب اعترف بذلك ، وعليه شروح تبرز خباياه وتستخرج كنوزه وخفاياه . وينسب اليه كتاب فى المخارج والحيل محفوظ بدار الكتب المصرية وبمكتبة على باشا الشهيد فى الآستانة طبعه جوزيف شخت المستشرق الألمانى باسم محمد بن الحسن ، وقال محمد بن اسحاق النديم : لأبى يوسف من الكتب فى الأصول والأمالى : كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب الصيام ، كتاب الفرائض ، كتاب البيوع ، كتاب الحدود ، كتاب الوكالة ، كتاب الوصايا ، كتاب الصيد والذبائح ، كتاب الغصب ، كتاب الاستبراء ولأبى يوسف إملاء رواه بشر بن الوليد القاضى يحتوى على ستة وثلاثين كتاباً مما فرعه ابو يوسف ، وكتاب اختلاف (علماء) الأمصار ، وكتاب الرد على مالك بن أنس ، وكتاب رسالته فى الخراج إلى الرشيد ، وكتاب الجوامع ، ألفه ليحيى بن خالد يحتوى على أربعين كتابا ذكر فيه اختلاف الناس والرأى المأخوذ به اه . وقال طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد : أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل وهو صاحب ابى حنيفة وأفقه أهل عصره ولم يتقدمه أحد فى زمانه وكان النهاية فى العلم والحكم والرياسة والقدر وأول من وضع الكتب فى أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة وأملى المسائل ونشرها وبث علم ابى حنيفة فى أقطار الارض اه . كما حدث بذلك الخطيب عن التنوخى عنه . فأوليته فى وضع الكتب فى اصول الفقه على مذهب ابى حنيفة لا تنافى اولية الشافعى فى وضع الكتب فى اصول الشافعى ؛ بل صنيع الشافعى فى مناقشة من تقدمه فى مسائل الاصول فى كتبه من أجلى الأدلة على ان اوليته بالنظر إلى مذهبه فقط ، ومع ظهور

هذا يسعى بعضهم فى ارهاق (وضع الكتب فى أصول الفقه على مذهب ابى حنيفة) وبتحميله مالا يحتمله من المعنى . فان كان لا بد من رد هذا القول فليتذرع الى ذلك بنسبة قائله إلى الاعتزال نسأل الله العافية . قال الذهبى فى ترجمة ابى يعلى الموصلى : قال ابو على الحافظ لو لم يشتغل ابو يعلى بكتب ابى يوسف على بشر بن الوليد لأدرك بالبصرة سليمان بن حرب وأباالوليد الطيالسى اه.وهذا دليل على كثرة كتب أبى يوسف كثرة بالغة لأن الرواة عندهم سرعة بالغة فى سماع الكتب وتلقيها ، وكم بينهم من يتم صحيح البخارى فى ثلاثة أيام ، ولولا الكثرة المفرطة فى مؤلفات أبى يوسف لما حال تلقيها دون إدراك الشيخين المذكورين ليعلو سنده بهما ، وكثرة مجلدات بعض الكتب مدعاة لضياعها ، وفى كشف الظنون : ان الأمالى لأبى يوسف فى ثلثمائة مجلد ، ولو كان كل مجلد عبارة عن جزء حديثى لكان الكتاب يعد أيضاً كبيراً جداً بالنظر إلى عصره على أنا رأينا فى كلام القرتبى السالف الذكر مانصه : « ومن مناقب أبى يوسف أنه صنف التصانيف المبسوطة ، ومن ذلك الاملاء ، والأمالى ، وأدب القاضى - أملاه على بشر بن الوليد - والمناسك وغير ذلك . حكى لنا الشيخ يحيى الغزى الواعظ فى المسجد الحرام بجانب الحجر مواجها لميزاب الكعبة المشرفة حين قدم إلى مدينة زبيد فى سنة ثمان وتسعمائة أنه وقف على الأمالى لأبى يوسف رحمه الله تعالى فى ثلاثمائة مجلد فى مدرسة بمدينة غزة من أرض الشام فى خزانة مفردة لها اه ».

ولعلها كانت فى دولاب خاص كما فعلوا بالكواكب الدرارى لابن زكنون بظاهرية دمشق .

وليس عندنا أى نبأ عن هذا الكتاب الضخم ، ولعله ضاع فيما ضاع فى الحرب الضروس التى زالت بها الدولة الجركسية من مصر فى القرن العاشر الهجرى وللسلف مؤلفات يعد بعضها بالمئآت من المجلدات ككتاب (الفنون) لأبى

الوفاء بن عقيل الحنبلي، وكتاب (حدائق ذات بهجة) في التفسير لأبي يوسف عبد السلام القزويني وتفسير أبي الحسن الأشعري وتفسير الجبائي وتفسير القاضي عبد الجبار وغير ذلك، لانجد لها أثراً في الخزانات وكل ذلك مما ضاع في حروب لا تبقي ولا تذر، وكم لمغول الشرق وآل جنكيز من اعتداءات شليمة - قبل أن يسلموا - فقدنا بها معظم المؤلفات العظيمة في الشرق الاسلامي - عوض الله للخلف ماضاع عنهم من تراث السلف - وفي البقية الباقية من التراث غنى وبلاغ وهدى إذا تمسكنا من الاستمساك بها، واهتدينا بهديها، والله الهادي لمن استهداه.

رأيه في مسائل الكلام المتنازع فيها في عصره

روى ابن أبي العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن شجاع عن الحسن ابن أبي مالك: سمعت أبا يوسف يقول: «القرآن كلام الله، من قال كيف ولم، وتعاطى مراء ومجادلة استوجب الحبس والضرب بالسوط المبرح». وبه سمعت أبا يوسف يقول: «لا يفلح من استحلى شيئاً من الكلام». ويقول احفظوا عني هذا ولقد كان يقول: «لو قدرت أن أقاسمكم ماعندي وما في قلبي من العلم لفعلت، وكان ناصحاً وما سمعته قط رخص في شيء من الكلام ولقد كان ينهانا عنه أشد النهي». وبه إلى ابن شجاع: قلت للحسن بن أبي مالك: أروي عنك أن أبا يوسف كان يرى أن من زاد على أن القرآن كلام الله أنه يرى عليه العقوبة بالضرب قال نعم اروِ ذلك عني، سمعت أبا يوسف يقول من سأل عنه عوقب. قلت يا أبا علي فهل توافق أبا يوسف على هذا؟ قال لو خالفت في جميع قوله لوافقته على هذا، من سمعته يسأل عن شيء من هذا فهو رجل سوء لا يؤديه سؤاله الى خير، وسمعت محمد بن شجاع يقول سمعت الحسن بن أبي مالك وبشر بن الوليد يقولان: إن رجلا حكى أن

أبا يوسف قال القرآن مخـــلوق . فأتينا أبا يوسف فقلنا : نحن بطانتك وخاصتك تخبر غيرنا بشيء تنهانا عنه . قال وما هو ؟ فذكرنا له ماحكى . فقال لنا : يامجانين هؤلاء يكذبون على الله عز وجل فكيف لايكذبون على ؟ وقال : أهل البدع يحكون كلامهم ويكذبون على الناس . وقال الطحاوى حدثنى يحيى بن عثمان عن أبى إبراهيم (بن معبد) : ضرب أبو يوسف رجلا من الأبناء كان يرى رأى الجهمية خمسة وثلاثين سوطا وقال : لولا أنه كان من الأبناء لزاده - وهذا ظن الراوى - ، وروى الطحاوى عن على ابن عبد الرحمن بن المغيرة عن سعيد بن ديسم سمعت إبراهيم بن الجراح يقول كنا عند أبى يوسف ومعنا بشر وفى المجلس معنا يوسف بن أبى يوسف فتكلموا فى مسألة فقال ليوسف : ما أنت وذا أقبل على داحك (١) - وكانت عليه جبة وشئ لها قيمة - ، وحدث أبو بكر الخصاف أحمد بن عمرو ابن مهير عن أبيه سمعت الحسن يقول قال أبو يوسف : أعـــلم ما تكون بالكلام أجهل ما تكون بالله عز وجل . وروى الطحاوى عن ابن أبى عمران عن بشر بن الوليد سمعت أبا يوسف يقول : « من طلب غريب الحديث كذب ومن طلب المال بالكيمياء أفلس ومن طلب العلم بالكلام تزندق » . وعن إبراهيم بن الجنيد عن على بن الجعد قال سمعت أبا يوسف يقـــول وسأله رجل فقال يا أبا يوسف يذكرون انك تجيز شهادة من يقول : إن الله لايعلم مايكون حتى يكون . فقال : ويحك هذا استتيبه فان تاب وإلا قتلته وروى أسد بن الفرات عن أبى يوسف أنه قال : « ذروا الخصومة فى الدين والمراء فيه والجدال ، فان الدين واضح بين ، قد فرض الله عز وجل فرائضه وشرع سننه وحد حدوده وأحل حلاله وحرم حرامه فقال (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام دينا) فأحلوا حلال

---

(١) الداح : نقش يلوح به للصبيان يعللون به (ز) .

القرآن وحرموا حرامه واعملوا بمحكمه وآمنوا بالمتشابه منه واعتبروا بالأمثال فيه، فلو كانت الخصومة في الدين تقوى عند الله لسبق اليها رسول الله ﷺ وأصحابه بعده فهل اختصموا في الدين او تنازعوا فيه ، وقد اختصموا في الفقه وتكلموا فيه واختلفوا في الفرائض والصلاة والحج والطلاق والحلال والحرام ولم يختصموا في الدين ولم يتنازعوا فيه فاقتصروا على تقوى الله وطاعته والزموا ما جرت به السنة وكفيتم فيه المؤونة وذعوا ما أحـــدث المحدثون من التنازع في الدين والجدال فيه والمراء فان لزوم السنة عصمة باذن الله تعالى لمن لزمها ، والذي سنها كان أعلم بما في خلافها من الخطأ والزلل وقد أنزل الله عز وجل في كتابه (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم إذاً مثلهم) ولو شاء أنزل في ذلك جدالاً وحجاجاً ولكنه أبى ذلك ونهاهم فقال (ولا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره) وقال (فان حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن) ولم يقل وحاجهم » . وعن إبراهيم بن الجنيد عن علي بن الجعد سمعت أبا يوسف وسأله رجل فقال يا أبا يوسف يذكرون عنك أنك تجيز شهادة من يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على التأويل فقال : « ويحك هـــذا أحبسه وأضربه حتى يتوب » . وتلك الروايات مما أسنده ابن أبي العوام في كتابه ، وعن عثمان بن حكيم أنه رفع إلى الرشيد زنديق فدعا ابا يوسف ليكلمه فقال له الرشيد : كلمه وناظره . فقال له أبو يوسف : « يا أمير المؤمنين ادع ادع بالسيف والنطع واعرض عليه الاسلام فان أسلم وإلا فاضرب عنقه ، هذا لا يناظر وقد ألحد في الاسلام » كما في تاريخ الخطيب ومناقب الموفق . وذكر الذهبي في جزئه عن علي بن الجعد عن أبي يوسف : من قال إيماني كايمان جبريل فهو صاحب بدعة اه وذكر وكيع القاضي عن محمد بن اشكاب عن أبيه وعن الهيثم بن خارجة عن أبي يوسف : بخراسان صنفان

ما على الأرض شر منهما : المقاتلية والجهمية - يعنى المجسمة والجبرية - .
وعلى صرامة أبى يوسف فى السنة وقوة اعتصامه بها وشدته فى أهل البدع
كما رأيت تجد أناسا من النقلة لا يسعهم إلا أن ينالوه ويرموه بالتجهم أو
الارجاء وهو من جميع البدع براء - والارجاء الذى ينسب إليه هو محض
السنة كما أوضحت ذلك فى التأنيب . بل خلاف ما ذهب إليه يوقع فى مذهب
الخوارج أو المعتزلة عند من يعى ما يقال له، ولست أتحدث هنا عن كلام أمثال
العقيلى ممن ضاعت موازين عقولهم فى نقد الرجال اكتفاء بما ذكرت فى بلوغ الأمانى
والتأنيب وتقدمة نصب الراية وفيما علقته على جزء الذهبى فى مناقب أبى
يوسف رحمه الله ورضى عنه وأرضاه وفى ذلك ما يغنى عن الاعادة والله
الهادى للصواب .

اجتماع ابى يوسف بمالك بن انس رضى الله عنهما

اجتمع أبو يوسف بمالك - عالم دار الهجرة - عام حجه مع الرشيد ،وقد
ذكر ذلك وكيع القاضى فى أخبار القضاة وابن أبى العوام فى كتابه السابق
ذكره وابن عساكر فى كشف المغطى ، ومن المعروف أن أبا يوسف لما حج
مع الرشيد سأله أبو يوسف أن يجمعه مع مالك للمناظرة فى مسألة الحكم
بشهادة شاهد واحد ويمين المدعى كما هو مذهب أهل المدينة فأبى مالك
وأناب عنه المغيرة المخزومى أو عثمان بن كنانة من أصحابه فتلا أبو يوسف
آيات الشهادة وقال : لا تسمع أن الله ذكر إلا شاهدين وأربعة شهداء . . ولم
يصح عن النبى ﷺ أنه قضى به وإنما يدور هذا الحديث على سهيل عن أبى
صالح ثم نسيه سهيل فكان يحدث ويقول حدثنى ربيعة عنى فلما نسيه سهيل
بطل الخبر . فقال المغيرة : فلما قضى به رسول الله ﷺ وقضى به على وفلان
فقال أبو يوسف : أنا أكلمك بالقرآن وأنت تكلمنى بأفعال الناس ، أتراك

تعرفني بهذا وبما قضى به علي وغيره (١) ؟! فقال المغيرة : أفأنت كافر بنبي قضى باليمين مع الشاهد أو مؤمن به ؟ فسكت أبو يوسف اه كما أشرت إلى ذلك فيما علقت على (الانتقاء) لابن عبد البر ، وما كان لأبي يوسف غير السكوت تجاه مثل ذلك المناظر ، وقد أفاض محمد بن الحسن في التدليل على قول أصحابنا في موطئه ، وقد أشرت إلى أدلة أصحابنا في ذلك في (النكت الطريفة) إشارة وافية مع ذكر جماعة من كبار المالكية خالفوا مالكا في المسألة ، وفي كتاب ابن أبي العوام عن الطحاوي ثنا ابن أبي عمران ثنا علي بن صالح وبشر بن الوليد جميعا عن أبي يوسف قال قدمت المدينة فأخرج إلى من أثق به صاعا فقال لي : هذا صاع النبي ﷺ فقدرته خمسة أرطال وثلث . قال لنا ابن أبي عمران : الذي أخرج لأبي يوسف هذا الصاع هو مالك بن انس اه وقد بسطنا القول في ذلك في « إحقاق الحق » ، وأما الوقف فقد حكى الطحاوي عن عيسى بن ابان ان ابا يوسف لما قدم بغداد من الكوفة كان على قول أبي حنيفة في بيع الأوقاف حتى حدثه اسماعيل بن علية عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر في صدقة عمر بسهامه من خيبر فقال : هذا مما لا يسع خلافه ولو تناهى هذا إلى أبي حنيفة لقال به ولما خالفه . وروى الطحاوي عن بكار بن قتيبة . قدم أبو يوسف البصرة حاجاً مع هارون الرشيد وهو على مذهب أبي حنيفة في إطلاق بيع الأوقاف فجعل لا يرى أرضاً نفيسة من البصرة فيسأل عنها إلا أخبر أنها وقف رجل من أصحاب النبي ﷺ فدخل قلبه من ذلك شيء ثم صار إلى المدينة فرأى ما هناك من صدقات أصحاب رسول الله ﷺ فقدم بغداد وقد زال عن قلبه كل ما كان

(١) ولسعة علم أبي يوسف في قضايا علي رضي الله عنه وقضايا شريح خاصة كما سبق استنكر قيام مناظره بلميم قضايا علي كرم الله وجهه (ز)

فيه من بيع الأوقاف اهـ وكان أبو يوسف اطلع على الموطأ بمناولة أسد ابن الفرات لنسخته إياه وكان محمد بن الحسن يعد هذا اكتفاء بشم العلم حيث لم يرحل أبو يوسف إلى مالك ورحل هو إليه كما هو معروف لكن لم تكن حاجة أبي يوسف إلى الموطأ كحاجة محمد إليه لسعة دائرة أبي يوسف في معرفة الأحاديث والآثار . وروى وكيع القاضي في أخبار القضاة عن أحمد بن اسماعيل السهمي عن مطرف الأصم : قدم هارون المدينة ومعه أبو يوسف فبعث إلى مالك بن أنس يأمر أمير المؤمنين أن يخرج اليه فكتب اليه مالك : يا أمير المؤمنين إني رجل عليل فان رأى أمير المؤمنين أن يكتب إلي بما أراد فعل . فأراد أن يكتب إليه ، فقال له أبو يوسف : ابعث إليه حتى يجيء اليك ، فبعث اليه فجاء في دار مروان وقد هيء لكل إنسان مجلس فهيء لمالك مجلسه الذي له ، فقال له أبو يوسف : ما ترى في رجل حلف لا يصلي نافلة أبداً ؟ قال : يضرب ويحبس حتى يصلي . قال : فجاء هارون فقال له أبو يوسف ياأمير المؤمنين إني سألت مالكا عن كذا وكذا فقال: كذا . فقال له هارون وترى ذلك ياأباعبدالله؟ قال : لا . قال أبو يوسف : أليس أفتيتني بذلك؟ قال : بلى . ولكن أبا يوسف رجل عراقي إن افتيته بترك النافلة يفتي الناس بترك الفريضة . وأنت لا أخافك على ذلك . فلما خرج مالك خرج معه أبو يوسف يتوكأ عليه (أي لعلته) ومالك يقول له ارجع حتى بلغه منزله . وروى أيضاً عن محمد بن اسماعيل السلمي ومحمد بن العباس الكابلي عن عبدالعزيز بن عبد الله الأويسي . عن مالك بلغني أن أبا يوسف جاءه انسان فقال إني حلفت بطلاق امرأتي لأشترين جارية ، وذلك يشتد علي لمكان زوجتي ومنزلتها عندي فقال له أبو يوسف فاشتر سفينة فهي جارية . لكن المبلغ لم يضبط وانما السؤال عمن يراد حلفه على أن لا يشتري جارية فأمره بالحلف قاصداً بالجارية السفينة . والسهمي يروي عن مالك وغيره بالبواطيل قاله ابن عدي ، ومطرف مضطرب

الحديث والسلمى تكلموا فيه فى نقد ابن ابى حاتم، والكابلى غير مرضى عند ابن المنادى. وعبد العزيز انفرد بتضعيفه ابو داود والخبر على كل حال من البلاغات.

اخذ ابى يوسف المغازى والسير عن محمد بن اسحاق

من المعروف عند أهل العلم سعة اطلاع أبى يوسف على المغازى والسير وقد سبق بيان حفظه لها فى كلام هلال بن يحيى البصرى، وكان جماعا للعلوم يأبى التقصير فى علم من العلوم، وقد لازم أبو يوسف محمد بن اسحاق عندما قدم الكوفة إلى أن استنفد ما عنده من علم المغازى والسير، وانقطع لذلك عن مجلس أبى حنيفه مدة، بل لم يأب الاستعانة بالواقدى فى تعرف المشاهد الأثرية بالمدينة المنورة مساء، ليعرفها الرشيد بعد ذلك نهاراً فى حجه معه، وهو سبب انتقال الواقدى إلى العراق مغدقاً عليه كل خير تقديرا لعلمه الواسع فى أنباء الصدر الأول، مع أن ابن اسحاق والواقدى كلاهما ممن تكلموا فيهم وكان مالك لا يرضى الأول بل كان يتكلم فيه (١) بقسوة، وكان ابن اسحاق غير مرضى أيضا عند أبى حنيفة، وقال ابن رجب فى شرح علل الترمذى: تنسب إلى محمد بن اسحاق غير واحدة من البدع، واستقر الرأى على أنه يؤخذ عنه المغازى بشروط، ولا تقبل عنعنته لكثرة تدليسه، وأطلت الكلام فى الواقدى فى مقدمة طبقات ابن سعد، ويقال أن مجافاة مالك لابن اسحاق ناشئة من طعنه فى نسب مالك كما يقال فى سعد بن ابراهيم مثل ذلك، ولا أظن أن يكون ذلك صحيحا لأن أئمة الدين يجب أن يكونوا أنزه لسانا وجناناً، من أن ينزلوا إلى هذه الدركة، على أن البشر لا يخلو من انفعال نفسانى تبدر منه بسببه بادرة وفلتة يتوب منها بعد لحظة والله أعلم.

---

(١) كان يتكلم فى أناس، وأناس كانوا يتكلمون فيه، راجع تاريخ الخطيب (١ - ٢٢٣) وجامع بيان العلم (٢ - ١٦٠) (ز)

وقد ذكر الموفق المكي بطريق محمد بن موسى الحاسب : (أنبأنا اسحاق ابن أبي اسرائيل ، قال كان أبو يوسف يقول : اختلفت إلى أبي حنيفة في التعلم منه ، ولكن كان لا يفوتني سماع الحديث من المشايخ فقدم محمد بن إسحاق صاحب المغازي الكوفة ، فاجتمعنا اليه وسألناه بأن يقرأ علينا كتاب المغازي فأجابنا إلى ذلك ، فتركت الاختلاف إلى أبي حنيفة ، وأقمت على محمد بن اسحاق أشهراً حتى سمعت الكتاب منه فلما فرغت رجعت إلى أبي حنيفة ، فقال لي يا يعقوب ما هذا الجفاء؟ قلت لم يكن ذاك ، ولكن قدم محمد بن اسحاق المدني هاهنا فاشتغلت بسماع كتاب المغازي منه ، فقال لي يا يعقوب إذا رجعت اليه فسله من كان على مقدمة طالوت ؟ وعلى يدى من كان راية جالوت ؟ فقلت له : دعنا من هذا يا أبا حنيفة فوالله ما أقبح بالرجل يدعى العلم فيسأل أبدر كان قبل أم أحد ؟ فلا يعرفه اه » وهذا كلام لا غبار عليه ، اذ لا لوم على أبي يوسف في ان ينتقي مما عند مثل محمد بن اسحاق في المغازي ، ولا على أبي حنيفة في عدم اطمئنانه الى علم محمد بن اسحاق بالمغازي ،وقد تلقى أبو حنيفة المغازي من مثل الشعبي المعترف بسعة علمه في ذلك عند مثل ابن عمر رضي الله عنهما وإن لم يكن متفرغا لها ـ ، وليس في الخبر المذكور مساس بأحد الجانبين كما لامأخذ في سنده .

لكن مانقله ابن خلكان من الجليس الصالح للمعافى الجريرى بإغفال السند خيانة وغش ولو كان ذكر السند لرأى القارىء فيه كذابا مكشوف الأمر فينبذه نبذ كل افتعال .

ونص مافي الجليس مع السند ـ في المجلس الثالث والخمسين ـ : « حدثنا محمد بن الحسن بن زياد المقرى،حدثنا محمد بن خزيمة بنيسابور،عن المزني عن الشافعي قال : مضى أبو يوسف القاضي ليسمع المغازي من ابن اسحاق أو من غيره فأخل بمجلس أبي حنيفة أياما فلما أتاه قال له أبو حنيفة : ياأبا يوسف

من كان صاحب راية جالوت . قال له أبو يوسف : إنك إمام وان لم تمسك عن هذا سألتك والله على رؤوس الملأ : أيما كانت أولا بدر أو أحد ؟ فانك لا تدرى أيهما كان قبل فأمسك عنه (١) » .

ومبلغ الفرق بين الروايتين ظاهر بين ، هكذا يفعل أخبث الكذبة ، يتزيد مايشاء فى حكاية مروية .

ورواية صاحب الجليس الصالح اختلاق صرف تكذبه شواهد الحال لأن أبا حنيفة هو الذى يحدث أصحابه فى مسانيده عن تفضيل عمر رضى الله عنه أصحاب بدر فيما فرض لهم فى الديوان على باقى أصحاب الغزوات المتأخرة وهو الذى يتلو فى ختماته ليلا ونهاراً قوله تعالى : (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة) المعروف نزوله فى أحد ـ وهذا مما يعلمه صغار أهل العلم فضلا عن إمام الأئمة وشيخ فقهاء الأمة ـ ، وهو الذى أملى على أصحابه « كتاب السير الصغير » فرد عليه الأوزاعى ، وانبرى للدفاع عن أبى حنيفة أبو يوسف نفسه فى كتابه المعروف فكيف يتصور ؟ أن يجهل أبو حنيفة فى نظر أبى يوسف (أبدر كانت قبل أم أحد ؟) مع أن ذلك ليس مما يجهله إلا بعض أطفال الكتاتيب ، أم كيف يظن بأبى يوسف أن يسىء الأدب ؟ مع أستاذه الذى إجلاله له بكل وسيلة مستفيض متواتر ، لماله من اليد البيضاء فى تكوينه العلمى والانفاق عليه مدة طلبه للعلم ، وعرفانه الدائم لهذا الجميل العظيم طول حياته مشهور معروف .

لكن ابن خلكان يلذه تسجيل ماينال من إمام الأئمة من كل مصدر تالف ولا يتحاشى تدوين أسطورة الأباريق الرصاص عن حماد عجرد المكشوف الأمر ، وصلاة القفال التى لا يشك فى اختلاقها سوى قلوب عليها أقفالها فى

---

(١) نقل لى هذا النص من النسخة المحفوظة فى مكتبة الحاج سليم فى اسكدار بالآستانة فضيلة الأستاذ البحاثة السيد محمد حزمى حفظه الله وجزاه عن العلم خيراً (ز)

حين أنه يتفادى نقل مايمس إمامه نفسه . وصاحب (الجليس الصالح) هو الذي يحكي أن المأمون حمل الشافعي على شرب عشرين رطلا من النبيذ ففعل ولم يتغير عقله ، كما في لسان الميزان مع أنه لم يجتمع به في عهد خلافته أصلا ، وهو كذب بحت كهذه الأقصوصة ، ولو ذكر ابن خلكان السند لبرئت ذمته وعلم الجمهور افتعال الرواية بكذاب مشهور في سنده لكنه تولى كبر الفرية وهذا هو الخزي المبين ، والمعافى الجريري ليس من رجال التحري في النقل وكتابه يجمع بين الجـــد والهزل ويحوي طرائف الحكايات والنوادر المضحكات ، ولو في أكبر إمام من الأئمة الاعلام بأسخف سند شأن كتب الأدب لغير المتحرين ، وفي سند الحكاية هنا (محمد بن الحسن بن زياد المقرىء) وهو النقاش المشهور بالكذب صاحب (شفاء الصدور) في التفسير راجع ترجمته في تاريخ الخطيب وميزان الاعتدال ولسان الميزان ، قال طلحة بن محمد الشاهد : كان النقاش يكذب في الحديث والغالب عليه القصص اه وقال البرقاني كل حديث النقاش منكر وليس في تفسيره حديث صحيح . وقال اللالكائي كتابه (إشفاء (١) الصدور) لا شفاء الصدور ، وقال الخطيب . وفي أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة ، وقال الذهبي : انه كذاب ، وأثنى عليه الداني لكن لبعد داره كان غير خبير بأحواله عند أهل النقد . هكذا صنيع هؤلاء في إمام الأئمة ، وفي ذلك عبر .

---

(١) أي جعل الصدور على شفا الهلاك (ز) .

هل اجتمع الشافعي بأبي يوسف
رضي الله عنهما

اجتماعه به ممكن باعتبار معاصرته له ، وقد ورد سؤال الشافعي أبا يوسف عن النبيذ في جامع المسانيد لأبي المؤيد الخوارزمي لكنه خال من السند مع عدم ذكر الحسن بن أبي مالك المذكور كرو عنه في عداد من أخذ عن الشافعي في كتب مناقب الشافعي التي تستقصي ذكر شيوخه ومع جزم شيوخ الرواية أنهما لم يجتمعا أصلا ، ولو ورد ذلك بسند يعول عليه لكنا قلنا إنه يكتفي بامكان اللقي وإن لم يثبت اجتماعهما في غير هذا الخبر ، ولا يستبعد أن يكون الأصل (يوسف) وزيد عليه (أبا) سهوا ، ويوسف هو يوسف بن خالد السمتي ، وهو من شيوخ الشافعي باتفاق . وأما دعوى ابن الجويني مناظرة الشافعي أبا يوسف بمحضر الرشيد في المدينة المنورة في مسائل وفي مكة المكرمة في مسألة في كتابيه « مغيث الخلق » و « المستظهري » فقد بينا وجوه تفنيدها في إحقاق الحق (ص ١٠ و ١١) فلا داعي إلى إعادة الكلام لأن سقوطها في غاية الظهور ، وأما دعوى اجتماعهما في مجلس الرشيد يوم حمل الشافعي إلى العراق سنة ١٨٤ هـ في الرحلة التي يرويها عبد الله بن محمد البلوي وأحمد ابن موسى النجار فلا يتصور صدقها أيضاً لتقدم وفاة أبي يوسف على ذلك التاريخ بسنتين ـ ولا بعث قبل النشأة الأخرى ليتم هذا الاجتماع وليمكن إبعاد أبي يوسف من المجلس سحباً بالرجل كما يهذي به بعضهم . وهنا رحلة أخرى غريبة التلفيق ، وتبيين حالة الرحلتين في « بلوغ الأماني » (ص٢٨) ، ومما يفضح وجوه الاختلاق فيما يرويه البلوي كون وفاة أبي يوسف قبل ذلك التاريخ بسنتين ، ـ كما سبق ـ وعدم اجتماعهما أصلا على تعاصرهما عند النقاد ، وعدم تولي محمد بن الحسن المظالم أصلا ، وكونه قاضياً بالرقة إذ ذاك ، وكونه هو الذي أنقذ الشافعي من المحنة ، وتلقي الشافعي العلم منه بعد ذلك ، وبلوغ

ما سمعه الشافعي منه حمل بختي (١) من الكتب ، وكون الشافعي إذ ذاك في عهد الأخذ والتلقي لا في مرتبة الامامة والقدوة حتى يتصور أن يحسده حاسد وكون الشافعي مقراً بفضله عليه في كل فرصة ، وتأخر ادعاء الشافعي الاجتهاد والقيام بالدعوة إلى مذهبه إلى ما بعد وفاة محمد بن الحسن بست سنوات عند قدومه بغداد ثاني مرة سنة ١٩٥ هـ كما أوضحت ذلك كله في (بلوغ الأماني) و(إحقاق الحق) و (التأنيب) وغيرها فيكون ادعاء اجتماع الشافعي بأبي يوسف ومحمد بن الحسن معا في العراق سنة ١٨٤ هـ في مجلس الرشيد وسعيهما في قتله عند الرشيد من أسخف الكذب وأسقطه ، وان أخرج الرحلة التي تنص على ذلك كله مثل الآبري وأبي نعيم الاصفهاني والبيهقي . فاذا لم يتحاش هؤلاء من تسجيل هذا الاختلاق المفضوح من كل ناحية لا يستغرب أن يغتر به عبد الملك بن الجويني وأبو حامد الطوسي والفخر الرازي فيدونوا في صدد ترجيح مذهبهم تلك الرحلة الكاذبة حاملين بين ضلوعهم نار حقد لا تنطفي ضد أصحاب أبي حنيفة فقهاء الملة لظنهم أن ما في تلك الرحلة صحيح كله ، ولو كان ذلك صحيحاً كما ظنوا لكان اصحاب أبي حنيفة من أسقط خلق الله حقاً لكنهم براء صدقا من تلك التهمة الشنعاء بشهادة نفس تلك الرحلة المفضوحة وبشهادة التاريخ الصحيح وان لم ينتبه إلى ذلك ابن الجويني والغزالي والفخر الرازي لقلة إلمامهم بالمنقول وبأحوال رجال النقل اكتفاء منهم بالمعقول والجدل معولين على نقول هؤلاء ، قال الذهبي في الميزان: عبدالله بن محمد البلوي عن عمارة بن زيد قال الدار قطني : يضع الحديث قلت (أي الذهبي) روى عنه أبو عوانة في صحيحه في الاستسقاء خبراً موضوعاً اه . وقال ابن حجر في اللسان : وهو صاحب رحلة الشافعي طولها ونمقها وغالب ما أورده فيها

---

(١) ويتمنى بعض الناس أن لو خلت الأرض من الرواحل لئلا يحكى أن الشافعي حمل حمل راحلة من الكتب بسماعه لها كلها من محمد بن الحسن (ز)

مختلق اه وفى توالى التأنيس : وأما الرحلة المنسوبة إلى الشافعى المروية من طريق عبد الله بن محمد البلوى فقد أخرجها الآبرى والبيهقى وغيرهما مطولة ومختصرة وساقها الفخر الرازى فى مناقب الشافعى بغير اسناد معتمداً عليها وهى مكذوبة وغالب ما فيها موضوع وبعضها ملفق من روايات ملفقة اه وقال الذهبى : أحمد بن موسى النجار حيوان وحشى قال قال محمد بن سهل الأموى حدثنا عبد الله بن محمد البلوى فذكر محنة مكذوبة للشافعى فضيحة لمن تدبرها اه . وأقره ابن حجر فى اللسان ، وقال ابن كثير فى تاريخه (١٠-١٨٢) (من زعم من الرواة ان الشافعى اجتمع بأبى يوسف كما يقوله عبد الله بن محمد البلوى الكذاب فى الرحلة التى ساقها للشافعى فقد اخطأ فى ذلك وانما ورد الشافعى بغداد فى أول قدمة قدمها اليها سنة أربع وثمانين ومائة ، وانما اجتمع الشافعى بمحمد بن الحسن الشيبانى فأحسن إليه وأقبل عليه ولم يكن بينهما شنآن كما يذكره بعض من لا خبرة له فى هذا الشأن اه) . ويستغرب بعد هذا كله قول النووى فى المجموع (١ - ٨) : « وفى رحلته مصنف مشهور مسموع » كما يستغرب قوله فى تهذيب الأسماء واللغات (١-٥٩) : وبعث أبو يوسف القاضى الى الشافعى حين خرج من عند هارون الرشيد يقرئه السلام ويقول « صنف الكتب فانك اولى من يصنف فى هذا الزمان اه » بعد أن نص أهل الشأن على أن الشافعى لم يجتمع بأبى يوسف أصلا ، وقال السخاوى فى المقاصد الحسنة (٢٢٢) : « وكذلك ما ذكر من أن الشافعى اجتمع بأبى يوسف عند الرشيد باطل فلم يجتمع الشافعى بالرشيد إلا بعد موت أبى يوسف قال شيخنا وكذا الرحلة المنسوبة للشافعى إلى الرشيد وأن محمد بن الحسن حرضه على قتله اه » ومثله فى توالى التأنيس فيكون هذا وذاك من هفوات النووى المعدودة ، وأما ابن غانم فليس من اهل الرواية فلا تستغرب منه كثرة الهفوات فلا نشتغل بتفنيدها ، والذى اراه أن مختلق

تلك الرحلة فى اول الدهر لم يكن دافعه إلى هذا الاختلاق مجردالتحيز للامام الشافعي رضي الله عنه وهو فى رفعة شأنه وذيوع علمه فى غنية عن مناصرة المختلقين الأئمة ، بل قصدذلك المختلق الايقاع بين المسلمين فى الشرق الاسلامى الذى كان ينقسم إذ ذاك الى طائفتين عظيمتين فقط وهما الحنفية والشافعية علما منه بان دس الفتنة بينهما بتلك الصورة المزرية الماسة بكرامة الأئمة يكون حاملا للفريقين على التنابذوالتناحر ، فناشر كتب الفاتنين فى آخر الزمن بعد ظهور وجوه الاختلاق فيها لايكون أقل تبعةمن المختلق الأصلى، فوجب الدفاع عن أئمة الهدى بحجج قاصمة لظهور الفاتنين ، ففعلت بتوفيقه سبحانه وفضحت افتراءات المفترين بأدلة نيرة واضحة المعالم تختنق بها أنفاس عصبة التعصب وتفهمهم خطورة التحزب ، وتحملهم على الإقلاع من الدس بين الأمة بالتحامل على الأئمة فمن يشتبه فى شىء مما سطرناه ، فله أن يردبالحجة ماذكرناه بل نرحب بذلك كل ترحيب ، خاضعين لحكم الدليل القائم ، وأما من يتجنى على مدلولات الألفاظ ونصوص النقول الماثلة أمامه ويقوّلنا مالم نقله فإنما يكون مقرأ بضيق أفق اطلاعه علىسعة دائرة تنطعه وتجريه مع قلة تحريه . فمن لم يربأ بنفسه أن يعد ذكر المرء بالإقلال من الإفتاء مقتصراً على النوازل عين التصريح بغباوته ، وأن يتصور كون الرد على قول القائل : « يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقا وغربا بعداً وقربا انتحال مذهب الشافعى » لأنه قرشى ، والأئمة من قريش ـ بتذكير الخلاف فى نسبه من كتبهم وذكر الكلام فى الحديث ودلالته عندأهل الشأن ، بمعنى الطعن فى النسب ، يكون محروما من سلامة الفكر . والطعن فى النسب هو ذكر مثالب فيه لا تذكير الخلاف لمن يحاول رد إمامة كل إمام من أئمة الهدى المتبوعين ، فإن كان هذا المتهور المتقول يعتقد صحة قول الجوينى ذلك فى (١٦) من المغيث فقد رد إمامة إمامه وإمامة سائر الأئمة أجمعين، وهذا هو المراد حقا ، ويرثى لمن يطلق لسانه بكل عدوان فى أقدس مكان غير متصون مما يوجب تضاعف السيئات والله ولى الهداية

بعض أخباره مع أصحابه وتلطفه مع اهل الحديث

أخرج ابن أبي العوام عن الطحاوى عن بكار بن قتيبة أنه سمع أبا الوليد الطيالسى يقول: لما قدم أبو يوسف البصرة حاجا مع هارون الرشيد اجتمع أصحاب الرأى واصحاب الحديث على بابه فطلب كل فريق منهم الدخول اليه أولا ، فأشرف عليهم فلم يأذن لفريق منهم ولم يعنف فريقا على طلبه الدخول اليه قبل الفريق الآخر ، وقال لهم جميعا : أنا من الفريقين جميعا ، فلا أقدم فرقة على الاخرى ، ولـكنى أسأل الفريقين عن مسألة فأيهم اصاب الجواب، دخل هو وأصحابه أولا . ثم أخرج خاتما كان فى يده فقال: رجل مضغ خاتمى هذا حتى هشمه ، مالواجب لى عليه ؟ قال فاختلف عليـه أصحاب الحديث ، ولم يعجبه قولهم ، وقال له رجل من أهل الرأى - عليه قيمته مصوغا من الذهب يغرمها لصـاحب الخاتم ، و يأخذ الفضة المهشومة لنفسه إلا أن يشاء رب الخاتم أن يحتبسه لنفسه ولا شيء له على هاشمه ، فقال أبو يوسف يدخل أصحاب هذا القول،فدخل أصحاب الرأى ودخلت معهم فسأله المستملى فأملى فى أول مجلس حديثا عن الحسن بن صالح ثم كأنه خطر بقلبه شيء أو كلمه رجل بشيء لم أفهمه ، فقال : ماأخاف على رجل من شيء خوفى عليه من كلامه فى الحسن بن صالح فوقع فى قلبي أنه أراد شعبة فقمت على قدمى ثم قلت : لله على أن لاأجلس فى مجلس يعرض فيه بأبى بسطام ثم خرجت فرجعت إلى نفسى فقلت هذا قاضى الآفاق ووزير أمير المؤمنين وزميله فى حجهومايضره غضبى ولا ينفعـه رضاى،فرجعت فجلست حتى فرغ المجلس ، فأقبل علىإقبال رجل ما كان له هم غيرى فقال لى ياهشام واذا هو يعنيني - لأنى كنت عنده ببغداد - والله ماأردت بابى بسطام سوءاً ولهو فى قلبي أكبر منه فى قلبك فيما أرى ولـكنى لاأعلم أنى رأيت رجلا مثل الحسن بن صالح قال

بكار بن قتيبة فذكرت هذا لهلال بن يحي فقال . انا والله - الذى أجاب أبا يوسف فى مسألة الخاتم التى سأل عنها ، ولقد كان قتيبة - يعنى أبى - حاضر المجلس معنا ، وشاهدى أن أبا يوسف يومئذ أملى علينا بابا من المكاتب فلما فرغ منه قمت اليه من بين الناس فقلت له ليس هذا قولكم فى الصرف أفنغير ذلك القول ونثبت هذا أو نغير هذا ونثبت ذلك القول ؟ فقال أبو يوسف دعوهما فسيأتى من يميز بينهما اه. وأخرج أيضاً عن الحسن بن القاسم بن عبد الرحمن الدمشقى ثنا أحمد بن صالح بن مهران حدثنى عرزم ابن فروة قال . حج أبو يوسف القاضى فلما صار إلى الحجاز أصاب الواقدى بحال ضيقة فحمله معه إلى بغداد فلما دخل على الرشيد سلم عليه وسلم على يحي ابن خالد ، فقال له يحي ياأبا يوسف أى شيء أهديت الينا من مكة قال : أهديت اليك هدية لم يهدها أحد قبلى إلى أحد قبلك قال وما هى ؟ قال أهديت رجلا تسأله عما شئت قال - فهيا بتعجيل البعثة به . قال الواقدى فبعث بى أبو يوسف اليه فما زال يسألنى طول نهاره فلما كان الليل أمر أن يفرش لى إلى جانب فراشه فلما كان السحر دعا بدواة وقرطاس ، وكتب كتابا دفعه إلى بعض خدمه وقال : إذا صلى الشيخ صر معه إلى فلان ، وادفع الكتاب اليه فلما صليت قال الخادم : امض بنا فصار بى إلى رجل أدخلنى عليه ، واوصل الكتاب اليه فقال الرجل للخادم امض لسبيلك وقال لى اقعد ثم دعا بغلمان فأمرهم بفرش أنطاع فجعلوا ينقلون البدر ويضعونها على الانطاع فلما تعالى النهار قلت له : ياهذا إن لى شغلا فان رأيت أن تروج امرى فافعل ، فقال لى : أنا فى حاجتك ، كتب إلى الوزير أن أدفع اليك مائة ألف . فقلت على رسلك أعطنى عشرة آلاف درهم واحبس الباقى عندك . وانصرفت إلى أبى يوسف فأعلمته فقال لى أبو يوسف : لست ارضى لك بها حتى ازدادلك اه. هكذا كانت منزلة الواقدى عند أبى يوسف ومدى نفاذ كلمة أبى يوسف على الوزير ومبلغ تقدير الجميع للعلم فى ذلك العهد .

وأخرج أيضا عن الطحاوى عن عبدة بن سليمان عن إبراهيم بن الجراح قال لما أردت الخروج إلى البصرة قلت لأبى يوسف من الزم بها ؟ فقال لى : حماد بن زيد . وعظم من قدره فلما قدمت البصرة لزمت حماداً ، فوالله ماجرى ذكر أبى يوسف عنده إلا أتبعه بالوقيعة فيه، فبينا أنا عنده إذ أتتـه امرأة تساله أن يكتب لها شرطا ؛ فشق عليه أن يردها ، وشق عليه أن يتشاغل عن أصحاب الحديث ، وكبر الأمر فى قلبه فقلت له ياأبا اسماعيل مرهافلتدفع إلى صحيفتها حتى اكتبها لها ففعل وأمسك عن الحديث لأفرغ من الصحيفة فقلت لاتحتـاج الى هذا ، حدث . ففعل فلما فرغت من الكتاب ناولته الصحيفة فأخذها وقرأها فأعجبته ثم قال : ممن تتعلمون هذا ؟ قلت من الذى لايجرى ذكره إلا وصلت ذلك بالوقيعة فيه ، ولقد أوصانى عند فراقى إياه ان لاألزم أحداً غيرك . فقال . من هو ؟ . قلت أبو يوسف فاستحيا ولم يكن يذكره بعد إلا بخير اه . وفى ذلك عبر من ناحية إنصاف أبى يوسف فى اهل الرواية وسعة صدر ابن الجراح إزاء التطاول على شيخه الى سنوح فرصة يتوصل بها إلى كف حماد عن عدوانه فى حكمة وسداد ، وانطلاق ألسنة الرواة فى أصحابنا من غير مبرر .

واخرج أيضاً عن الطحاوى عن ابى خازم عن الحسن بن موسى عن بشر ابن الوليد قول ابى يوسف فى محمد بن الحسن : اى سيف هو ؟ غير ان فيه صدأ يحتاج الى جلاء ، وفى الحسن بن زياد : هو عندى كالصيد لانى إذا سأله رجل ان يعطيه مايطلق بطنه اعطاه مايمسكه واذا سأله مايمسكه اعطاه مايطلقه ، وفى بشر : هو كابرة الرفاء طرفهادقيق ومدخلها لطيف وهى سريعة الانكسار ، وفى الحسن بن ابى مالك :هو كجمل حمل حملا ثقيلا فى يوم مطير فتذهب يده مرة هـكذا ومرة هـكذا ثم يسلم ، وفى ابراهيم بن الجراح : هو عندى كرجل عنده دراهم مكحلة فـكلما مسها نقصت اه . والدراهم المكحلة هى التى يلصق بها الكحل فيزيد منه الدرهم دانقا او دانقين كما فى المغرب .

بعض كلمات مأثورة عنه

وقال القرتبي : حكى الامام الشعبي فى كفايته أن الامام أبا يوسف لما حضرته الوفاة ناجي ربه فقال . اللهم انك تعلم انى نظرت فى كل حادثة وقعت ، فى كتابك فان وجدت الفرج والا نظرت فى سنة نبيك عليه السلام فان وجدت الفرج والا نظرت فى أقاويل الصحابة فأن وجدت الفرج والا جعلت أبا حنيفة جسراً بينى وبينك اللهم وانك تعلم انى ماالختصم الى اثنان ضعيف وقوى إلا سويت بينهما ولم يمل قلبى الى القوى اللهم وان كنت تعلم ذلك فاغفرلى . وفى مرآة الزمان لسبط ابن الجوزى : كان أبو يوسف يقول ياليتنى لم أدخل فى القضاء على انى بحمد الله تعالى ماتعمدت جوراً ولا حابيت خصما على خصم من سلطان أو سوقة اللهم انك تعلم أنى لم أجر فى حكم حكمت به بين عبادك متعمداً ، ولقد اجتهدت فى الأحكام بما يوافق كتابك وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم وما أشكل جعلت أبا حنيفة بينى وبينك وكان أبو حنيفة يعرف أمرك ولا يخرج عن حكمك .

وأخرج ابن أبى العوام عن الطحاوى حضرت يونس بن عبد الأعلى وعنده أحمد بن أبى عمران فحدثنا يونس عن الشافعى : قال ربما سئلت عن المسألة أعلم علتها بقلبى ولا أقدر على عبارتها بلسانى . فقال له أحمد بن أبى عمران قال غير هذا ؟ قال : لا . قال : فعندنا عن ابى يوسف أحسن من هـذا حدثنا محمد بن شجاع عن الحسن بن ابى مالك قال سمعت ابا يوسف يقول : ربما سئلت عن المسألة أعلم علتها بقلبى ولا أقدر على عبارتها بلسانى فمثلى فى هذا مثل رجل أراه رجل درهما فقال له هو ردىء أو جيد ولو سأله عن العلة لقوله لم يجد عنده أكثر من قوله ردىء أو جيد اهـ

وفى كتاب الموفق المكى بطريق أبى سليمان ، قال أبو يوسف : ربما

فرقت بين المسألتين بمثل الشعرة وربما فرقت بين المسألتين بمثل الجبل وربما عرفت الفرق بين المسألتين بقلبي ولا ينطق به لساني اه.

وقال علي بن حجر سمعت ابا يوسف يقول آخذ في الفرائض بقول علي وزيد رضي الله عنهما فاذا اختلفا أخذت بقول علي لأن اختلافهما في الجد من القضاء، وقال النبي ﷺ: أقضاكم علي اه.

وقال أبو يوسف أيضا: ياقوم أريدوا بعلمكم الله فقل مجلس أتيته أنوي فيه التواضع إلا لم اقم حتى اعلوهم ولا أتيت مجلسا اريد أن اتكبر فيه إلا لم اقم حتى افتضح ألا فاريدوا بعلمكم الله اه. بسند الحارثي اليه، ولفظ وكيع القاضي حدثني علي بن اشكاب عن ابيه سمعت ابا يوسف يقول: «ياقوم أريدوا بعلمكم الله فاني لم اجلس مجلسا قط انوي فيه ان اتواضع إلا لم اقم حتى اعلوهم ولم اجلس مجلسا قط انوي فيه ان اعلوهم إلا لم اقم حتى افتضح»

وقال احمد بن حنبل عن ابي يوسف: صحبة من لايخشى العار عار يوم القيامة، ورؤوس النعم ثلاثة: نعمة الاسلام التي لاتتم نعمة إلا بها، ونعمة الصحة التي لاتطيب العافية الا بها، ونعمة الغنى التي لايتم العيش إلا بها اه

وقال علي بن الجعد عن ابي يوسف: العلم شيء لايعطيك بعضه حتى تعطيه كلك وانت إذا اعطيته كلك فكن من إعطائه البعض على حذر اه وكان ابو يوسف إذا نزل به امر يقول:

امور لو تدبرها حكيم … إذن لنهى وغير ما استطاعا
ولكن الأديم اذا تفرى(١) … بلى وتهتكا غلب الصناعا

---

(١) تشقق (ز)

بعض نماذج من اجوبته واحكامه

أخرج الخطيب : كان أبو يوسف راكباً وغلامه يعدو وراءه فقال له رجل: أتستحل أن يعدو غلامك لم لا تركبه ؟ فقال له : أيجوز عندك أن أسلم غلامى مكارياً ؟ قال : نعم . قال فيعدو معى كما يعدو لو كان مكارياً . وأخرج ابن أبى العوام عن الطحاوى عن جعفر بن احمد بن الوليد عن بشر بن الوليد الكندى أنه سمع أبا يوسف يقول وقد قال له رجل : لى أب نصرانى ضرير فربما لقيته ماضياً إلى الكنيسة وربما لقيته منصرفا عنها أفآخذ بيده ، فقال له أبو يوسف : إن كان ماضياً إليها فلا تأخذ بيده، وان كان منصرفا عنها فخذ بيده. وسمع الحسن بن أبى مالك أبا يوسف يقول : مرضت مرضاً نسيت فيه كل ما كنت أحفظه حتى القرآن ولم أنس الفقه . فقيل له. وكيف ذلك ؟ فقال : علمى بما سوى الفقه علم حفظ وعلمى بالفقه علم هداية ، فأنا فيه كرجل غاب عن بلده سنين ثم دخله بعد ذلك أفتراه تغيب عنه طريق منزله ؟ . وسمع بشر بن الوليد أبا يوسف يقول : لا ينبغى للمرأة أن تكشف رأسها عند عبدها ولا عند عبد ابنها ولا عند عبد أبيها ولو أن رجلا غسل رأس أمه وفلاه كان هذا من برها . وسمع هلال الرأى أبا يوسف يقول : مخاشنة الولاة ذل ، ومخاشنة القضاة فقر ، وسمعه أيضاً يقول : فى كتاب الصك لا أقل من عشرة من الشهود : إثنان يموتان، وإثنان يغيبان ، وإثنان يزوران ، وإثنان يثبتان ، وإثنان لا يؤديان . وعند الموفق رد أبى يوسف شهادة على بن عيسى الوزير حيث بلغه أنه لا يصلى الصلوات فى الجماعة حتى بنى على بن عيسى مسجداً فى صحن داره فكان يشهد الجماعات اه .

وعن الحسن بن أبى مالك أن أبا يوسف أتى بامرأة مرتدة من أصفهان فهاب قتلها ورجع عن قوله فى المرتدة أنها تقتل ؛ إلى قول أبى حنيفة أنها

تحبس ولا تقتل . وعن بشر : كنت يوما عند أبي يوسف فتكلم فى مسألة فقلت له ماهكذا حكم الله فيها فقال : أولله عز وجل فى كل شىء حكم منصوص؟ قلت نعم فقال : ما حكم الله عز وجل فى رجل عدا على ديك ففقأ عينه ؟ فقلت : يقوم صحيحاً غير مفقوء العين ثم يقوم مفقوء العين فيجب على فاقىء العين فضل مابين قيمتيه فهذا حكم الله عز وجل فيها قال : فجمع أبو يوسف أصابع يده اليمنى ثم قال :

أعلمه الرماية كل يوم ولما استد ساعده رمانى

وأشار إلى يده اليسرى . وعن بشر بن الوليد قال أبو يوسف : من قعد على شراب يطلب السكر منه فالقدح الأول منه عليه حرام والمقعد عليه حرام والمشى اليه حرام كما أن الزنى عليه حرام والمشى اليه حرام .

وعن معلى بن منصور أن أبا يوسف حج مع هارون الرشيد فصلى بهم هارون ركعتين وقام ابو يوسف فقال : ياأهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر فقال رجل من أهل مكة ممن صلى : نحن أفقه من أن نعلمّ مثل هذا . فقال له أبو يوسف : لو كنت فقيهاً ما تكلمت فى صلاتك . فقال هارون الرشيد : ما يسرنى بها حمر النعم . وعن أبى بكر الخصاف عن أبيه : لما احتضر أبو يوسف جلسنا عند رأسه فقلنا له فى نفسك شىء من هذا الأمر نعنى القضاء قال : لا والله إلا شيئاً واحداً ادعى نصرانى مرة على الرشيد ضيعة فدعوت بالرشيد وبالنصرانى فجاء الرشيد ، ومصلى يحمل له فجلس عليه ، ولم أدع للنصرانى بمصلى مثله فذاك فى نفسى .

وعن الحسن بن أبى مالك سمعت أبا يوسف فى مرضه الذى مات فيه يقول : والله مازنيت قط ووالله ما جرت فى حكم قط وما أخاف على نفسى إلا من شىء كان منى فقلت له : ماهو ؟ قال : كان هارون الرشيد يأمرنى أن آخذ قصص الناس فأقرأها ثم اوقع لهم فيها بحضره فكنت آخذها

قبل ذلك بيوم فأتصفحها فجمعتها مرة فتصفحتها فاذا فيها قصة لنصرانى يتظلم من هارون أمير المؤمنين فى ضيعة فى يده يزعم انه غصبه إياها فدعوته فقلت هذه الضيعة فى يد من هى ؟ قال فى يد امير المؤمنين فأردت تقريب الأمر عليه فقلت له من يبيع ثمارها ؟ قال : امير المؤمنين قلت فمن يجمع غلاتها ؟ قال : امير المؤمنين . وجعلت كلما اردت منه ان يذكر خصما غير امير المؤمنين رد الخصومة فيها الى امير المؤمنين فجعلت قصته مع قصص الناس فلما كان يوم المجلس جعلت ادعو بالناس رجلا رجلا حتى وقعت قصة النصرانى بيدى فدعوته فدخل فقرأت قصته على امير المؤمنين فقال هذه الضيعة لنا ورثناها عن المنصور فقلت للنصرانى قد سمعت الذى قال أفلك بينة على ما تدعى ؟ قال : لا ، ولكن خذلى بيمينه قال : فقلت لهارون : اتحلف يا امير المؤمنين ؟ قال : نعم فحلف فانصرف النصرانى . قال ابو يوسف فما اخاف على نفسى إلا من هذا قال الحسن فقلت : واى خوف فى هذا وقد فعلت الذى فعلت فقال : من تركى ان اقعده معه فى مجلس الخصم وأسانيد ذلك كله فى كتاب ابن ابى العوام

وقال وكيع القاضى فى اخبار القضاة : اخبرنى ابراهيم بن ابى عثمان عن يحيى بن عبد الصمد : خوصم موسى امير المؤمنين إلى ابى يوسف فى بستانه فكان الحكم فى الظاهر لأمير المؤمنين وكان الامر على خلاف ما يظهر من الحكم ، فقال امير المؤمنين : ماصنعت فى الامر الذى تنازع اليك فيه قال خصم امير المؤمنين يسالنى أن احلف امير المؤمنين أن شهوده شهدوا على حق . فقال موسى : وترى ذاك . قال : قد كان ابن ابى ليلى يراه . قال : قال فاردد البستان عليه . وانما احتال عليه ابو يوسف اه

واخرجه الخطيب ايضا بطريق وكيع القاضى ، وهذه غير قصة الرشيد ، وتوسع الصيمرى فى قصة الرشيد وقال فى آخرها : وقد ادبر الشيخ يقول

استقفه كشربة سويق وتربد وجه امير المؤمنين حين حلف واطرق يفكر فقلت : هلكت وهلك الرجل فقال يحي بن خالد : يا يعقوب رايت مثل امير المؤمنين فى عدله وانصافه لرجل من رعيته انصف من نفسه حتى فعل ما رايت فسرى عن امير المؤمنين وفرح بذلك وقال سبحان الله ولا بد من الانصاف . وقال يحي بن خالد : لو جاءت هذه من الفاروق لكانت حسنة او كما قال . ثم ذكر اغتمام ابى يوسف من عدم تسويته بين الخصمين فى المجلس ، ولابى يوسف أخبار كثيرة فى انه لم يكن يحابى احداً فى القضاء ، بل كان يساوى فى الحكم بين الراعى والرعية والغنى والفقير والملوك والصعاليك وهذا مما رفع شانه وشان القضاء فى الاسلام . وقال الذهبى فى جزئه : ولقاضى القضاة ابى يوسف رحمه الله ورضى عنه اخبار فى السؤدد والكرم والمروءة والجاه العريض والحرمة التامة فى العلم والفضل . وأخبار فى الحط عليه بعضها ليس بصحيح أوردها العقيلى وابن ثابت اه وقد تحدثت عنهما فى موضعه فلا اعيد الكلام عنهما هنا

انقطاع ابى يوسف عن مجلس ابى حنيفة مدة على ظن استغنائه عنه فى العلم

ذكر الزين بن نجيم فى الاشباه والنظائر فى فن الحكايات انه لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير إعلام ابى حنيفة ارسل اليه أبو حنيفة رجلا فساله عن خمس مسائل . ـ ومثله عند الصيمرى والخطيب وغيرهما ـ

الاولى : قصار جحد الثوب وجاء به مقصورا هل يستحق الاجر أم لا ؟ فأجاب ابو يوسف يستحق الاجر فقال له الرجل : اخطات . فقال : لا يستحق . فقال : اخطات . ثم قال له الرجل : ان كانت القصارة قبل الجحود استحق والا لا .

والثانية : هل الدخول في الصلاة بالفرض ام بالسنة ؟ قال بالفرض ، فقال : اخطات . وقال: بالسنة . فقال اخطات . فتحير ابو يوسف فقال الرجل بهما جميعا لان التكبيرة فرض ورفع اليدين سنة .

والثالثة . طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكل ام لا ؟ قال : يؤكل فخطأه . فقال لايؤكل . فخطأه ثم قال : إن كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل ، وترمى المرقة ولا يرمى الكل .

والرابعة : مسلم له زوجة ذمية ماتت وهى حامل منه ففى أى المقابر تدفن ؟ فقال ابو يوسف فى مقابر المسلمين فخطأه فقال . فى مقابر اهل الذمه فخطأه فتحير فقال تدفن فى مقابر اليهود ، ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة ، لان الولد فى البطن يكون وجهه الى ظهر امه .

الخامسة : ام ولد لرجل تزوجت بغير إذن مولاها فمات المولى ، هل تجب العدة من المولى ؟ فقال : تجب فخطأه . فقال : لاتجب . فخطأه . ثم قال الرجل : إن كان الزوج دخل بها لاتجب وإلا وجبت . فعلم ابو يوسف تقصيره فعاد الى ابى حنيفة فقال له تزببت قبل ان تحصرم . وكذا فى إجارات الفيض .

وفى مناقب الكردرى : ان سبب انفراد ابى يوسف انه مرض مرضا فعاده الامام فقال: لقد كنت أؤملك بعدى للمسلمين... فلما برىء اعجب بنفسه وعقد مجلس الامالى ، وقال الامام ابو حنيفة لابى يوسف عند مجيئه الى مجلسه : ما جاء بك الا مسالة القصار سبحان الله من رجل يتكلم فى دين الله ويعقد مجلسا وهو لايحسن مسالة فى الاجارة ثم قال : من ظن انه يستغنى عن التعلم فليبك على نفسه اه

وكان هذا فى مبدأ امر ابى يوسف فلا يدل على انه لم يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق فى منتهى امره . فلا يتمسك بتلك الحكاية على انه مجتهد فى

المذهب لان تدرجه في مدارج الفقه على مراحل الى ان وصل الى درجة الاجتهاد المطلق ، ولا شان فى ذلك لمـــا جرى له فى عهـــد شبابه واغتراره بعلمه ثم نضج علمه فصار خليفة استاذه حقا ، ولا عجب فى ان يغتر الشاب فى او ائل مراحل التفقه ثم يثوب إلى السداد ، وقد وقع مثل هذا للامام الاعظم وكادأن ينقطع من مجلس استاذه حماد بن ابى سليمان ثم عاد اليه ولازمه الى وفاته ، وفى حكاية ذلك طول ، وقد ذكرنا مبلغ شدة ملازمته لمجلس حماد فى « لفت اللحظ الى ما فى الاختلاف فى اللفظ » لابن قتيبة نقلا من تاريخ اصفهان لابى الشيخ مما فيه عبر .

وجه تدوين مذهب أبي يوسف مع مذهب أبي حنيفة

خالف زفر بن الهذيل وأبو يوسف ومحمد بن الحسن أبا حنيفة فى مسائل أصلية وفرعية كما هو ظاهر من كتب المذهب فى الأصول والفروع ، ومع ذلك دونت آراؤهم مع آراء أبي حنيفة فى كتب المذهب وعد الجميع مذهب أبي حنيفة مع هذا التخالف بل نصوا على أن الفتوى فى المذهب على رأى أبي حنيفة مرة وعلى رأى أحد هؤلاء من أصحابه مرة أخرى على اختلاف مداركهم ، واستشكل ذلك حتى سأل أمير مكة الشريف سعد بن زيد رحمهما الله فى شهر شعبان سنة ١١٠٥ هـ قائلا :

ماتقولون فى مذهب أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه وصاحبيه أبي يوسف ومحمد فان كل واحد منهم مجتهد فى أصول الشرع الأربعة : الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، وكل واحد منهم له قول مستقل غير قول الآخر فى المسألة الواحدة الشرعية ، وكيف تسمون هذه المذاهب الثلاثة مذهبا واحداً ؟ وتقولون إن الكل مذهب أبي حنيفة وتقولون عن الذى يقلد أبا يوسف فى مذهبه أو محمداً أنه حنفى وانما الحنفى من قلد أبا حنيفة فقط فيما ذهب اليه

وأجاب عن هذا السؤال الشيخ عبد الغنى النابلسى من فقهاء الحنفية فى عصره برسالة سماها (الجواب الشريف للحضرة الشريفة فى أن مذهب أبى يوسف ومحمد هو مذهب أبى حنيفة) ارتأى فيها ماخلاصته أن آراءهما روايات عن أبى حنيفة فتكون أقوالها من أقوال أبى حنيفة فيكون عدها فى مذهب أبى حنيفة صحيحا .

واستند فى ذلك إلى أقوال مروية عن الامامين فى ذلك ، وليس هذا بجيد وان ارتضاه ابن عابدين لان ذلك تعويل على مايقوله ابن الكمال الوزير فى طبقات الفقهاء من أنهما لايخالفان الامام فى الأصول وهذا خلاف الواقع بل هما يخالفانه فى كثير من المسائل الأصلية والفرعية عن دليل كما هو شأن الاجتهاد المطلق ، وانزالهما إلى مرتبة المجتهد فى المذهب ينافى الحقيقة ، وإن حافظا على انتسابهما له رضى الله عنهم ، بل اطلاق المذهب الحنفى على مجموع آراء هؤلاء اصطلاح ولا مشاحة فيه ؛ بالنظر الى ان مذهب أبى حنيفة فقه جماعة عن جماعة كما سبق .

ومصدر كل رأى من تلك الآراء مجتهد مطلق يتابع دليل نفسه فالامامان وافقاه فيما علما فيه دليل الحكم كما علم هو اجتهاداً لا تقليداً له كما خالفاه فيما بان الدليل لهما على خلاف رأيه ، فالتوافق بينهم فى الرأى لايدل على التقليد بل يدل على معرفة البعض دليل الحكم كمعرفة الآخرين وإلا ما بقى فى الوجود مجتهد مطلق لتوافق المجتهدين فى معظم المسائل ، ومنشأ ادعاء أن تلك الأقوال كلها أقوال أبى حنيفة هو ما كان يجرى عليه أبو حنيفة فى تفقيه أصحابه من احتجاجه لأحد الأحكام المحتملة فى مسألة وانتصاره له بادلة ، ثم كروره بالرد عليه بنقض أدلته وبترجيحه الاحتمال الثانى بادلة أخرى ثم نقضها بترجيح احتمال ثالث بادلة تدريبا لأصحابه على التفقة على خطوات ومراحل الى أن يستقر الحكم المتعين فى نهاية التمحيص ويدون فى الديوان فى عداد

المسائل الممحصة ، فمنهم من ترجح عنده غير مااستقر عليـــه الأمر من تلك الأقوال باجتهاده الخاص فيكون هذا المترجح عنده قوله من وجه وقول أبي حنيفة من وجه آخر من حيث انه هو الذى أثار هذا الاحتمال ودلل عليه أولا وان عدل عنه أخيراً .

ومصداق ذلك ماأخرجه ابن أبي العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن شجاع سمعت الحسن بن أبي مالك وعباس بن الوليد وبشر بن الوليد وأبا على الرازى يقولون :

سمعنا أبا يوسف يقول : ماقلت قولا خالفت فيه أبا حنيفة إلا وهو قول قد قاله أبو حنيفة ثم رغب عنه اه. وحكى الكردرى عن النيسابورى : أن أبا يوسف لما ولى القضاء دخل عليه اسماعيل بن حماد بن الامام ، وتقدم اليه خصمان فلما جاء أوان الحكم قضى برأى الامام . فقال له : كنت تخالف الامام فى هذا . قال انما كنا نخالفه لنستخرج ماعنده من العلم فاذا جاء أوان الحكم مايرتفع رأينا على رأى الشيخ اه. ومثله عن محمد بن الحسن

وأخرج ابن أبي العوام عن ابراهيم بن أحمد بن سهل عن القاسم بن غسان عن أبيه عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن قال : كان أبو حنيفة قد حمل الى بغداد فاجتمع أصحابه جميعا وفيهم أبو يوسف وزفر وأسد بن عمرو وعامة الفقهاء المتقدمين من أصحابه فعلموا مسالة أيدوها بالحجاج وتنوقوا فى تقويمها وقالوا نسال أبا حنيفة أول مايقدم فلما قدم أبو حنيفة كان أول مسالة سئل عنها تلك المسالة فاجابهم بغير ماعندهم فصاحوا به من نواحى الحلقة : ياأبا حنيفة بلدّتك الغربة . فقال لهم : رفقا رفقا ماذا تقولون ؟ قالوا : ليس هكذا القول . قال : بحجة ام بغير حجة ؟ قالوا بل بحجة . قال : هاتوا فناظرهم فغلبهم بالحجاج حتى ردهم الى قوله وأذعنوا أن الخطأ منهم فقال لهم أعرفتم الان ؟ قالوا : نعم . قال : فما تقولون فيمن

يزعم أن قولكم هو الصواب وان هذا القول خطأ ؟ قالوا : لا يكون ذاك قد صح هذا القول فناظرهم حتى ردهم عن هذا القول ، فقالوا يا أبا حنيفة ظلمتنا ، والصواب كان معنا . قال : فما تقولون ؟ فيمن يزعم أن هذا القول خطأ والأول خطأ والصواب فى قول ثالث فقالوا هذا مالا يكون قال : فاستمعوا ، واخترع قولا ثالثا وناظرهم عليه حتى ردهم اليه فاذعنوا وقالوا ياأبا حنيفة علمنا قال : الصواب هو القول الأول الذى اجبتكم به لعلة كذا وكذا ، وهذه المسالة لاتخرج عن هذه الثلاثة الأنحاء ولكل منها وجه فى الفقه ومذهب ، وهذاالصواب فخذوه وارفضوا ماسواه اه . وهكذا كان تدريبه لأصحابه على الفقه وتمرينه على مدارج التفقه ، فمثله يكون كثير الذكر للاحتمالات فى المسائل وقد يترجح عند هذا مالا يترجح عندذاك من أصحابه فيكون هو مثير أغلب تلك الاحتمالات فمعظم تلك المسائل الخلافية من تذكير الامام لأصحابه فلا يكون مانع من اطلاق المذهب الحنفى على مسائل أبى يوسف ومحمد أيضاً بملاحظة حال معظمها كما فى الحديث الشريف (الحج عرفة) . وقد أخرج ابن أبى العوام أيضاً عن محمدبن أحمد بن حماد عن ابن شجاع عن الحسن بن أبى مالك أنه سمع أبا يوسف يقول : كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال : ماعندكم فيها من الآثار ؟ فاذا روينا الآثار وذكرنا وذكر هو ماعنده نظر فان كانت الآثار فى أحد القولين أكثر أخذ بالأكثر ، فاذا تقاربت وتكافأت نظر فاختار اه .

وهو الذى كان يقول لأصحابه : لايحل لأحد ان يقول بقولى مالم يعلم من أين قلت اه . وهذه الطريقة هى التى ملأت الآفاق فقها وغوصا ، ولم تكن صدور الفقهاء من غير هؤلاء تتسع للاخذ والرد المتواصلين فى المسائل هكذا. بل كان اغلبهم يكتفون باملاء ماعندهم بدون مناقشة فى الغالب مقتصرين فى الأجابة على النوازل والوقائع ؛ إلا ان الشافعى كان ارتوى من

المعينين الحجازية والعراقية فكان يتلقى الأخذ والرد بصدر رحب فلأ العالم بالمسائل التقديرية وخدم نضوج الفقه كافأ الله الجميع على جميلهم فى خدمة الفقه ورضى عنهم اجمعين ، ولـكل وجهة .

بعض انباء أبى يوسف مع الخلفاء

لما اتصل أبو يوسف برجال الخليفة لأول مرة رغب يحي بن خالد فى معرفة ما لأبى يوسف من الالمام بسير الملوك الماضية وأنباء الأمم الخالية وأيام العرب وأنباء الاول وما الى ذلك من المعارف التى يحتاج اليها فى الحياة الجديدة فأحس بذلك أبو يوسف ولم يسترسل معه فى الـكلام بل اقتصد فى الحديث وتفرغ فى خاصة نفسه لتلك المعارف حتى حاز خبرة واسعة فيها بذكائه وقوة حافظته فى مدة يسيرة إلى أن سنحت فرصة التحدث مع الوزير فى موضوع منها فنال لديه كل إعجاب ودهش بواسع اطلاعه فى هذه المعانى أيضا وظن به ان له اشتغالا قديما بتلك المعارف زيادة على ماله من المعلومات الواسعة فى سائر العلوم فحاز كل إجلال كما هو معروف فى كتب التاريخ .

وأخرج ابن أبى العوام عن ابى عبد الله محمد بن هارون بن محمد العباسى عن أبيه عن أبى يحي بن أبى ميسرة عن سعيد بن عثمان الزيات عن أبيه قال قام رجل الى هارون الرشيد فى مدينة أبى جعفر يوم الجمعة وهو على المنبر فقال : والله ما قسمت بالسوية ولا عدلت فى الرعية ولقد فعلت وفعلت . فأمر به فأخذ ثم أدخل عليه بعد الصلاة وبعث الى أبى يوسف قال أبو يوسف فدخلت عليه وهو جالس ، والرجل بين العقابين والجلادون خلفه بالسياط فأقبل على فقال : يا يعقوب كلمنى هذا بما لم يكلمنى به أحد . فقلت يا أمير المؤمنين قد قيل للنبى صلى الله عليه وسلم فى قسم قسمه انهذه لقسمة ما أريد

بها وجه الله ، فعفا وصفح . وقيل له وقد قسم قسما : عدل . فقال صلى الله عليه وسلم : ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ فعفا وصفح ، وقيل له أشد من هذا ، خاصم اليه الزبير ورجل من الأنصار فقضى للزبير فقال الآخر : يارسول الله أأن كان ابن عمتك ؟ . فعفا وصفح . قال : فسكن غضبه وأمر بالرجل فأطلق اه .

وبه إلى ابي يحي بن ابي ميسرة عن محمد بن داود العباسي : كنا ببغداد وحضر شهر رمضان فكنا نحضر دار هارون الرشيد كل عشية فاذا صلينا العصر خرج الاذن لعبيد الله بن العباس ولداود بن عيسى ولعبد الله ابن سليمان ، ثم يخرج الاذن بعدهم لأبي يوسف القاضي ولابن عمران الطلحي ولحسن اللؤلؤى فلا يزالون فى الفقه بين يدى هارون الرشيد فاذا طلعت الشمس اذن لنا فدخلنا فأقبل الرشيد عليهم يوما فقال : سلوا فألقى عليه حسن اللؤلؤى مسألة من المعقدات فأقبل عليه ابو يوسف فقال : ليس هذا ما يسأل عنه امير المؤمنين ولكن يا امير المؤمنين قال ابو حنيفة فى مسألة كذا كذا واحتج بكذا ، وقال ابن ابى ليلى فيها كذا واحتج بكذا فباى القولين ياخذ امير المؤمنين ؟ قال الرشيد : بقول ابى حنيفة لأن حجته فيها اقوى . قال وقال ابن ابى ليلى كذا فى مسالة كذا وحجته كذا فباى القولين ياخذ امير المؤمنين . قال الرشيد بقول ابن ابى ليلى لأن حجته فيها اقوى .

فلما انصرفنا اقبل ابو يوسف على اللؤلؤى فقال يا ضعيف مثل هذه المسالة المعقدة تلقى على الخلفاء لو القيت هذه على بعضنا ماقام بها ، فقال له اللؤلؤى فلم قال : سلونا . قال : وكان الرشيد اذا صلى مسح بيده موضع سجوده ثم مسح به وجهه . فقال له الحسن : هذا الذى يفعله امير المؤمنين بدعة فمن اخذه ؟ قال : رأيت آبائى يفعلونه فانا أقتدى بهم . فاقبل عليه ابو يوسف

فقال : هذا لا علم له . ثم اقبل على اللؤلؤى فقال : الم تسمع ؟ ان النبى ﷺ رقى رجلا فوضع يده على ريقه ثم على الأرض ثم قال : ريق بعضنا بتربة ارضنا يشفى مريضنـــا باذن الله . فلما انصرف امر هارون بحجب اللؤلؤى عنه .

وعن الحسن بن زياد : كنا يوما بباب ابى يوسف ونحن ننتظره اذ اقبل من دار الرشيد وهو يبتسم فقال : حدثت مسالة فى دار امير المؤمنين اليوم رفع إلى امير المؤمنين ، ان قاضيا بأرمينية اختصم اليه جاريتان فى جرتين وقد استقيتا ماء من بعض المواضع فوضعتا جرتيهما لتستريحا فسقطت جرة كل واحدة على جرة صاحبتها فانكسرتا فاختصمتا إلى القاضى فقالت كل واحدة منهما سقطت جرة هذه على جرتى فانكسرت فجعل القاضى ينظر اليهما لا يعرف المدعية منهما من المدعى عليها فقال للقيم : اخرهما عنى فاخرهما ، ثم صاحتا فادناهما فلما اقتصتا قصتهما عليه نظر اليهما ثم قال القيم: اخرهما عنى فصاحتا فقال للقيم : اذهب فاشتر لهما جرتين وأرحنى منهما ، فلما كان العشى قال لرجل كان يأنس به ويختلف اليه ماذا يقول الناس ويخوضون فيه من امرنا ؟ قال يقولون ان القاضى لم يحسن يحكم فى جرتين حتى غرمهما ، فقال: سبحان الله اولا يرضون منى ان أحكم فيما احسن واغرم فيما لا احسن .

قال ابو يوسف فقلت يا امير المؤمنين هذا رجل عاقل فزده فى ارزاقه للغرامات فزاده الف درهم فى كل شهر .

قال الحسن بن زياد فقلنا لأبى يوسف كيف الجواب فى هذه المسالة ؟ قال ان كانت الجاريتان وضعتا الجرتين فى مستراح للمسلمين فكل واحدة منهما جاعلة جرتها فى حقها غير جانية على صاحبتها وان كانتا وضعتا الجرتين فى

غير مستراح المسلمين فكل واحدة جانية على صاحبتها وعلى كل واحدة قيمة جرة صاحبتها ، وان كانت احداها فى مستراح والأخرى فى غيرمستراح فالتى فى غير المستراح جانية على التى فى المستراح .

وعن أسد بن الفرات : كان أبو يوسف ينظر بين خصمين بحضرة هارون الرشيد فتوجه القضاء على احدهما قال فجثا الرشيد واقبل ببصره نحو أبى يوسف حتى أنفذ القضاء ثم قال هكذا أفعل أنا وسائر من معى حتى ينفذ قضاء يعقوب .

وذكر الصيمرى ما رفع إلى أبى يوسف من قتل مسلم عمداً لذمى وقيام البينة على ذلك وحبس القاتل وهجو بعضهم لأبى يوسف بأبيات يرميه فيها بقتله المسلم بالكافر وبلوغ الأمر إلى الرشيد ورغبته فى إسقاط القصاص وإسقاط أبى يوسف القصاص بعدم تمكن ولى الدم من اثبات أن القتيل كان يؤدى الجزية ، ومنع القود لهذا السبب .

وقتل المسلم بسبب قتله لذمى مسألة خلافية أدلتها مشروحة فى الكتب المبسوطة ، وقال القرتبى : إنما أمر بحبس القاتل لينظر فى امره هل يتبين من حال المقتول ما يوجب القصاص فيقتص من قاتله أو يظهر ما يسقط القصاص فلا يقتص منه فلما ظهر ما يسقط القصاص منع القصاص اه .

وأقام النكير على من يزعم من المخالفين : إن كان ثبت عنده وجوب القصاص فكيف اسقطه بهذه الحيلة وان لم يثبت فكيف اوجبه اولا ؟ وعد القرتبى هذا تهجما على مقام الاجتهاد ثم سرد أدلة المسألة بتوسع فأفاد وأجاد . وغاية ما فى الأمر موافقة رغبة الرشيد لحكم الشرع المسقط للقصاص ، فلو كان أبو يوسف بت فى القصاص لما حبسه بل كان نفذ فيه الحكم فى الحال .

قال ابن عبد البر : « ابو يوسف قاضى القضاة قضى لثلاثة من الخلفاء ولى

القضاء فى بعض ايام المهدى ثم للهادى ثم للرشيد وكان الرشيد يكرمه ويجله وكان عنده حظياً مكينا » وروى ابن عبد البر عن ابن جرير : « ان ابا يوسف كان فقيها عالما حافظا . . كثير الحديث ، تحامى حديثه قوم من اهل الحديث من أجل غلبة الرأى عليه وتفريعه الفروع والمسائل فى الأحكام مع صحبة السلطان وتقلده القضاء اه » . ثم قال ابن عبد البر : « كان يحيى بن معين يثنى عليه ويوثقه وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبى حنيفة وأصحابه اه » وحيث لم يرحل ابن عبد البر الى الشرق خفى عليه كثير من أقوال المشارقة فى ذلك ، وقد سبق نقل كثير منها ، وضيق صدر النقلة نحوهم له أسباب مشروحة فى التأنيب .

كلمة فى المخارج والتدابير الفقهية

فى التخليص من المآزق

ينسب إلى أبى يوسف كثير من الحيل فى تخليص الناس من الحرج ، وذكرت فيما علقت على (زغل العلم) للذهبى : أن التحيل المفضى الى الغاء الحكم فى تشريع الأحكام لايصدر إلا ممن ضعف دينه ومرض يقينه وأما تطلب المخلص من المآزق من غير ابطال حق واحقاق باطل بتدابير لطيفة لا تصطدم مع النصوص فمما ندب الله ورسوله اليه وجرى سلف الأئمة وخلفهم عليه ، وتبيين وجوه ذلك يدل على براعة وقوة ذكاء بشرط أن لا يؤدى الى ما أسلفناه.

وأجرأ المتفقهين على التوسع فى التحيل أدومهم صلة بالقضاء ، ومن وجوه التحيل الذميم الافتاء باقوال شاذة لا تدعمها الحجج ، وبروايات ضعيفة لا تقوى أمام النقد مهما بهرجها المموه وزخرفها ، ومن يقع منه هذا بقلة ورع فالله حسيبه .أما ما يعزى لأبى يوسف من أنه اتصل بالرشيد بحيل شرعية

أجابه بها فولاه القضاء فكذب مختلق عليه - كتخصيص مالك الرشيد برخص (فى كتاب السر المعزو اليه) - لأنه ولى القضاء فى عهد (المهدى) والهادى واستمر عليه فى زمن الرشيد كما ذكره السمعانى وغيره ، ولم يكن من خلاله المحاباة كما يظهر من مقدمة (كتاب الخراج) له ومن سيرته المعروفة .

وقد الف الذهبى فى ترجمته جزءاً خاصا يثنى فيه على علمه وزهده وورعه ويطريه مع أن الذهبى عرف بالاقتصاد فى تراجم هؤلاء (حتى ذكر تلميذه التاج السبكى فى الطبقات الكبرى (١ - ١٩٧) استطالته على كثير من أئمة الشافعيين والحنفيين) . ويقول محمد بن الحسن فى بيع العينة : هذا كأمثال الجبال عندى ذميم ، وقد حملوا تجويز أبى يوسف هذا البيع على صورة عدم عود العين الى صاحبه فأصبحا على اتفاق فى المسألة .

وساق الخطيب بطريق المعافى النهروانى إفتاء ابى يوسف لام جعفر كما تحب وتوارد هدايا منها واباءه قسمتها بين الحضور بسند فيه الحسين بن القاسم الكوكبى وهو اخبارى كثير الانفراد بالمناكير يقول عنه ابن حجر فى اللسان: اخبارى مشهور رأيت فى اخباره مناكير كثيرة بأسانيد جياد ثم قال منها ماذكره المعافى عنه . وساق خبراً تالفا . وهذا ممن لم يعلم الخطيب من حاله الا خيراً . فانه يجد عنده مايشاء . وساق المعافى ايضا بطريق محمد بن الحسن ابن زياد النقاش إباء ابى يوسف تقسيم هدية حضرت منها ايضا ، والنقاش كذاب مشهور ، وساق أيضا بطريق المعافى عن محمد بن ابى الأزهر افتاء أبى يوسف فى بيع نصف جارية وهبة نصفها للرشيد تخليصا لصاحبها من الحنث فى حلفه أنه لايبيعها ولا يهبها مع حشد طرائف حول تلك الأحدوثة فى صفحتين مع أن ابن أبى الأزهر هذا يقول عنه الخطيب نفسه فى (٣-٢٨٨) كان كذابا قبيح الكذب ظاهره . وما ذكره العقيلى أنه كان يعطى اموال اليتامى مضاربة ليجعل الربح لنفسه فى سنده احمد بن على الأبار وله

تعصب غريب عند أصحـــابنا كما يظهر من رواياته عند الخطيب، ورواية المتعصب المعادى مردودة عندهم، على أن يد القاضى فى أموال اليتامى يد أمانة فلا تضمن عند هلاكها من غير تعد، وكذلك اموال اليتامى تأكلها الزكاة فى مذهبه فاذا ضارب بها تكون يده يدضمان فيكون ضامنا اذا هلكت وتكون الزكاة عليه دون اليتيم فاذا تفضل بالربح عليه يكون إحسانا على احسان كما هو عادته، على أن التصرف فى مال اليتيم وأكله بالمعروف مدركهما مما هو مشروح فى شروح البخارى أخذاً من الكتاب والسنة، والخلاف فى ذلك مشهور، فلا لوم على فرض ثبوت ذلك التصرف الا عند من ضاق أفق اطلاعه بقصر باعه. وعند الموفق أنه سئل عمن حلف ماله صدقة ان لم يفعل كذا قال يخرج ماله الى من يثق به فيفعل الشيء فيرده صاحبه عليه فقال قائل: لعنت اليهود حرمت عليهم الشحوم وأكلوا أثمانها فقال ابو يوسف بالكع أين هذا من ذاك؟! إن اليهود أرادوا أن يحتالوا لما حرم الله عليهم حتى يحلوا لأنفسهم، وهذا ماله، هو له حلال يريد أن يحتال حتى لا يحرم عليه اه ودفع الحرج على منازل انما يفقهها الفقهاء.

وقد محص هذا البحث تمحيصا شاملا فضيلة الاستاذ المبدع النابغة السيد محمد أبى زهرة: (١) أستاذ الشريعة فى كلية الحقوق بالقاهرة، فى كتابه عن أبى حنيفة كما هو شأنه فى بحوثه.

---

(١) وكم لفضيلته من أياد بيض على العلم بمؤلفاته الممتعة. فمنها «أبو حنيفة» و«مالك» و«الشافعى» و«ابن حنبل» رضى الله عنهم فى مجلدات ضخام، كل مجلد منها فى ترجمة إمام، من هؤلاء الاعلام، وقد درس حياتهم دراسة فاحصة عن كل صغير وكبير من أحوالهم، وأودع ما استخلصه من بحوثه الشاملة عن كل منهم فى تلك الكتب الخالدة بحيث يشفى غلة الباحثين عن أحوال هؤلاء الأئمة المهديين، وما هذا الا فتح جديد، واتجاه سديد يحمل النشىء الحديث على الاهتمام بالتراث المتوارث عن أئمة الاسلام فاستحق مؤلفها البارع المفضال بذلك كل ثناء وإجلال، فجزاه الله عن العلم خيراً، ولا أراه ضيراً ولا ضيرا، وزاده توفيقا وتسديدا (ز).

وبما قلت فى تعليقى على (زغل العلم) : روى الذهبى فى جزئه الذى ألفه فى ترجمة محمد بن الحسن بطريق الطحاوى عن أحمد بن أبى عمران عن محمد بن سماعة انه قال سمعت محمد بن الحسن يقول «هذا الكتاب ليس من كتبنا وانما ألقى فيها» . يريد كتابا فى الحيل كان يتداوله من قل ورعهم من الناس فى ذلك العهد(١) ، ولم يكن اسم المؤلف مذكورا فى الكتاب فظنوا أنه من كتب أصحاب أبى حنيفة وليس كذلك وقال شمس الائمة السرخسى فى المبسوط (٣٠ ــ ٢٠٩) . «كان أبو سليمان الجوزجانى ينكر ذلك ويقول : من قال ان محمدا رحمه الله صنف كتابا سماه الحيل فلا تصدقه ، وما فى أيدى الناس فانما جمعه وراقو بغداد . وقال : إن الجهال ينسبون علماءنا رحمهم الله الى ذلك على سبيل التعيير ، فكيف يظن بمحمد رحمه الله انه سمى شيئا من تصانيفه بهذا الاسم ليكون ذلك عونا للجهال على ماينسبون . وأما أبو حفص رحمه الله فكان يقول هو من تصنيف محمد رحمه الله وكان يروى ذلك عنه وهو الأصح» . وأطال السرخسى الكلام فى التدليل على جواز التخليص من المآزق من الكتاب والسنة ـ والحيلة ليست بمعنى المكر عندهم بل بمعنى التدبير اللطيف المخلص من مصادمة النص والمخرج من الحرج ـ فالجوزجانى وأبو حفص الكبير البخارى ركنان عظيمان فى رواية كتب محمد بن الحسن ، والذى أرى أن نفى ذلك واثبات هذا غير متواردين على كتاب واحد ، فالمنفى هو كتاب مزور فيه مسائل تنافى حكمة التشريع ، فأصحابنا براء منه ، والمثبت هو ما تلقاه أبو حفص الكبير من محمد بن الحسن من مسائل فى المخارج تخلص من المآزق بدون ابطال حق ولا احقاق باطل ومن غير إخلال بحكمة التشريع ، فالجوزجانى صادق فى نفى نسبة الكتاب المزور الى محمد ، وابو حفص صادق فى اثبات المسائل الحكيمة المخلصة من المآزق على الوجه المشروع .

وابو حفص الكبير احمد بن حفص بن زبرقان العجلى البخارى من لدات

(١) ثم ركبوا لنسبة الكتاب الى أبى حنيفة سندا من الكذابين والمجاهيل فى زمن متأخر . راجع التأنيب (١٢١ و١٢٢) (ز) .

الامام الشافعي رضي الله عنه رحل من بخارى الى العراق قديما فسمع من محمد مالم يسمعه الجوزجاني وسمع الجوزجاني من محمد مالم يسمعه ابو حفص ـ مثل كتاب السير الكبير ـ لتقدم عوده الى بخارى على إخراج هذا الكتاب للناس ، فيكون النفي والاثبات غير متواردين على كتاب واحد، ويظهر من المسائل التي يرويها شمس الائمة عن ابي حفص انه ليس فيها ما يجافي الحكمة والسداد . وأبو حفص هذا إمام عظيم رحل قديما الى العراق كما سبق وحمل علما جما الى بخارى ونشر العلم بها حتى أصبحت بخارى بيمن مسعاه قبة الاسلام في العلوم حيث سمعوا منه جامع الثوري ومصنفات ابن المبارك ووكيع وتفقهوا عليه حتى أصبحت كل قرية من قرى بخارى فيها جماعة من الفقهاء، من أصحابه . وذكر السمعاني في باب الخيزاخزي : انها نسبة الى خيزاخز ـ قرية بخارى ـ فيها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبي حفص الكبير . وهو من أوائل شيوخ البخاري صاحب الصحيح في مبدأ أمره قبل رحلاته ، ففي تاريخ الخطيب في (٢ ـ ٧) : انه حفظ كتب ابن المبارك وكتب وكيع وعرف كلام هؤلاء ـ يعني فقه أهل الرأي ـ وهو ابن ست عشرة سنة . وفيه أيضا (٢ ـ ١١) : أنه سمع جامع الثوري من أبي حفص هذا ، وذكر حكاية تشهد للبخاري بجودة الحفظ وهو شاب . وابنه أبو عبدالله محمد المعروف بابي حفص الصغير من الذين رافقهم البخاري في الطلب ، وقد أثنى عليه الذهبي في سير النبلاء . وترجم له اللكنوي في الفوائد البهية ، وهو صاحب القصة في اخراج البخاري من بخارى لا أبوه لتقدم وفاته ، وله مؤلفات منها كتاب الرد على أهل الأهواء (١) قال أبو بكر محمد بن جعفر النرشخي في « تاريخ بخارى » الذي ألفه سنة ٣٣٢ هـ لنوح بن نصر بن احمد بن اسماعيل الساماني عند وصفه لموضع في بخارى يقال له (در حقره) بمعنى : باب سبيل الحق . « كان

(١) وما في دار الكتب المصرية بهذا الاسم ليس من مؤلفاته وإن ظن ذلك (ز)

أبو حفص الكبير البخارى يسكن فى هذا المحل ، وكان رحل منه الى بغداد وعاد بعد أن تفقه على محمد بن الحسن الشيبانى وكان جامعا بين العلم والزهد ولم يكن له مثيل فى تلك الديار وكان من مفاخر بخارى ، وبه انتشر العلم فى بخارى حتى أصبحت قبة الاسلام ، وبه نال الائمة وعلماء الأمة هناك غاية الاحترام » . ثم ذكر كيف كان الأمراء يهابونه وحكى ماجرى للامير محمد ابن طالوت من زيارته له ودخوله عليه بعد الاستئذان وخروجه من غير ان يقدر ان يكلمه بكلمة أمامه من مهابته وقوله إنى دخلت الى الخليفة وغيره من العظماء لكنى لم أهب أحداً من الخليفة هيبتى له ، وذكر كثرة تلاوته للقرآن الكريم حتى إنه لم تنقص تلاوته من نصف ختمة كل يوم الى وفاته ، ونقل عن محمد بن سلام البيكندى حافظ بخارى انه رأى فى المنام رسول الله ﷺ قادما الى بخارى وهو يركب جملا كما وصف فى الخبر وعلى رأسه قلنسوة بيضاء والناس فى غاية الفرح من مقدمه عليه السلام فأنزلوه فى دار ابى حفص وأنه رأى أبا حفص قاعداً أمام رسول الله يقرأ عليه كتابا والرسول ﷺ يستمع اليه ويصدقه . ثم نص على أن أبا حفص توفى سنة ٢١٧ هـ ودفن فى تل يقال له تل أبى حفص ، وأن هناك مساجد وصوامع يسكنها المجاورون وأن الناس يتبركون بتلك البقعة وأن علماء العراق كانوا يحيلون مشكلات المسائل عليه وعلى أصحابه ، وذكر مبلغ اقباله على العلم والتعليم والعبادة وذكر ايضا مبلغ علو كعب ابنه أبى حفص الصغير فى العلم . وقد ترجم ابو نصر احمد بن محمد بن نصر القباوى هذا التاريخ الى الفارسى سنة ٥٢٢هـ ولخصه محمد بن زفر بن عمر سنة ٥٧٤هـ والترجمة الفارسية مطبوعة فى باريز سنة ١٨٩٢ م وقطعة من الأصل العربى مطبوعة هناك أيضا ، ومن يجهل مبلغ جلالة هذا الامام فى العلم والورع يجب أن لا يجعل جهله معياراً لمعرفه منازل العلماء . فليراجع الأصل والترجمة فى ذلك ، (٥٤ - ٥٦) من شاء .

وفاة الامام ابى يوسف رضى الله عنه

أخرج ابن أبي العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن أحمد بن القاسم البرتى عن بشر بن الوليد : توفى أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى رحمه الله يوم الخميس وقت الظهر لخمس خلون من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين ومائة وحكى الخطيب عن خليفة بن خياط و يعقوب بن سفيان وأبى حسان الزيادى الاتفاق على هذه السنة إلا أن يعقوب ذكر ربيع الآخر بدل ربيع الأول والعمدة ماذكره بشر بن الوليد لأنه كان من أصحابه الملازمين له بخلاف يعقوب الفسوى ، واما ذكر سنة ١٧٢ ﻫ فى كلام الهيثم بن عدى كتاريخ وفاته فسبق قلم وكذا ذكر ١٨١ ﻫ فيما يعزى عند الصيمرى إلى شباب العصفرى ـ وهو خليفة بن خياط ـ وحكى الصيمرى عن الواقدى بطريق ابن سعد انه يقول توفى سنة ١٨٢ ﻫ فيكون مع الجمهور .

وأخرج الخطيب بطريق البرقانى عن عبد الرحمن الخلال عن محمد بن أحمد ابن يعقوب عن أبيه : سمعت شجاع بن مخلد يقول : حضرنا جنازة أبي يوسف القاضى ومعنا عباد بن العوام فسمعت عباداً يقول : ينبغى لأهل الاسلام أن يعزى بعضهم بعضا بأبي يوسف . وساق ابن أبي العوام عن الطحاوى (١) عن ابن أبي عمران عن داود بن وهب قال حدثنى عبدالرحمن القواس ـ قال ابن أبي عمران سمعت ابن الثلجى يقول ما كان ببغداد أفضل منه يعنى القواس ـ قال قال معروف الكرخى ما خبر أبي يوسف القاضى ؟ قلت له مريض . فقال لى :

---

(١) كتاب الطحاوى فى أخبار أبي حنيفة وأصحابه من أمتع ماألف فى هذا الباب وقد امتلأت كتب المناقب بالنقل عنه فندعو الله سبحانه أن يوفق لاخراجه إلى الناس ، وكتاب ابن ابى العوام معد للطبع كما أن كتاب الصيمرى كذلك وهما من انفع الكتب فى هذا الموضوع (ز) .

إن حدث به حدث فأخبرني ولا تخفه عني . قال فمضيت من ساعتي لأتعرف خبر أبي يوسف فلما صرت عند باب دار الرقيق إذا بجنازة أبي يوسف ، والناس معها فمضيت مع الجنازة وقلت إن رجعت إلى أبي محفوظ فاتتني الجنازة ولم يدركها هو ، لبعد ما بينهما فلما انصرفت أتيت معروفا الكرخي فأخبرته وقلت له لو رجعت اليك لم تدركها ، فرأيته قد اغتم على تخلفه عنها فقلت : وما يغمك من هذا ؟ قال : إني رأيت في ليلتي هذه كأني أدخلت الجنة فرأيت قصراً - ووصف من حسنه - فقلت لمن هذا القصر ؟ قالوا ليعقوب القاضي . فقلت بأي شيء استحق هذا ؟ قالوا : بتعليمه العلم وبكثرة وقيعة الناس فيه اه .

وساقه الخطيب بسند آخر ، وآخره : ثم أتيت معروفا فأخبرته فاشتد ذلك عليه وجعل يسترجع . فقلت له ياأبا محفوظ ما آسفك على مافاتك من جنازته ؟ فقال : رأيت كأني دخلت الجنة ، فاذا قصر قد بني وتم شرفه وجصص وعلقت أبوابه وستوره وتم أمره . فقلت لمن هذا ؟ فقالوا : لأبي يوسف القاضي فقلت لهم وبم نال هذا ؟ فقالوا بتعليمه الناس الخير وحرصه على ذلك ، وبأذى الناس له اه .

وفي مبشرة لأبي رجاء عند ابن عبد البر والخطيب والصيمري وابن أبي العوام وغيرهم : « رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت : ماصنع الله بك ؟ قال : غفر لي . قلت : وأبو يوسف قال : هو أعلى درجة مني قلت : فما صنع أبو حنيفة . قال هيهات هو في أعلى عليين »

وأخرج ابن أبي العوام عن الطحاوي عن ابن ابي عمران عن الحسين ابن عبدويه الوراق قال : لما أخرجت جنازة أبي يوسف كان فيمن شهدها أبو يعقوب الحريمي فجعل الناس يقولون : مات الفقه مات الفقه فأنشأ أبو يعقوب يقول :

ياناعى الفقه إلى اهله	ان مات يعقوب وما يدرى
لم يمت الفقه ولكنه	حول من صدر إلى صدر
القاه يعقوب إلى يوسف	فزال من طهر إلى طهر
فهو مقيم فاذا ماثوى	حل وحل الفقه فى قبر اه

وعن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن يعقوب بن الفرجى عن أبى حسان الزيادى الحسن بن عثمان : قال كان هارون الرشيد قاضيه أبو يوسف وكان أبو يوسف قد استخلف ابنه يوسف على القضاء فكان يقضى معه وهو خليفة أبيه فلما مات أبو يوسف أقر هارون ابنه يوسف على القضاء إلى أن مات يوسف . وعن محمد بن جعفر بن الامام عن الحسن بن حماد الحضرمى سجادة يقول : سمعت يوسف بن أبى يوسف يقول وليت القضاء وولى أبى من قبلى وكان ولايتنا ثلاثين سنة ما بلينا أن نقضى بين جد وأخ اه .

وقال وكيع القاضى أخبرنى أحمد بن أبى خيثمة عن المفضل بن غسان عن على بن صالح : استقضى أبو يوسف لموسى (الهادى) فكان يقضى فى كل شىء . وكان شريك بالكوفة فشكاه أبو يوسف وعافية الى المهدى وقالوا : انه لا ينفذ كتبنا ولا يلتفت الينا . فهذا يدل على أن أبا يوسف استقضى فى أيام المهدى لموسى على بابه . قال على بن صالح : وقد كان أبو يوسف خرج معنا مع موسى أيام المهدى الى جرجان فولى المهدى يوسف القضاء مكان أبيه ونحن بجرجان . وقال وكيع القاضى أخبرنى إبراهيم بن أبى عثمان عن عبد الله بن عبد الكريم الحوارى : كان يوسف بن ابى يوسف عفيفا مأمونا صدوقا قرأ عليه أبو يوسف أكثر كتبه وكان أعلم بتدبير القضاء وأضبط له من أبى يوسف ولم يكن له اتساع فى النظر ولا الحفظ . قال القاضى : وقد حمل عن أبى يوسف الحديث اه . ومشى الرشيد أمام جنازة أبى يوسف وصلى عليه بنفسه ودفنه فى مقبرة أهله وقال حين دفن : ينبغى

لأهل الاسلام أن يعزى بعضهم بعضا ، ومدفنه فى مقابر قريش بكرخ بغداد وبقربه دفن محمد الأمين وزبيدة كما دفن الامام موسى الكاظم رضى الله عنه فيها بعد ، وضريح أبى يوسف عامر يزار فى الكاظمية رضى الله عنه وأرضاه ، وابنه يوسف القاضى توفى فى رجب سنة اثنتين وتسعين ومائة كما فى الثقات لابن حبان رحمه الله وارضاه ، وترجم له الخطيب . وقال الحافظ عبد القادر القرشى روى كتاب الآثار عن أبيه عن أبى حنيفة وهو مجلد ضخم اه . وهو مطبوع من نسخة منقوصة ، وفى ترجمته رسالة مطبوعة فى بغداد لشاب أديب لكن لم أظفر بها لأتمتع بها ، وهذا عمل مشكور منه حفظه الله وكافأه على مسعاه .

وأبو يوسف هذا واحد من تلاميذ أبى حنيفة الأئمة ، وقد قال ابن حجر المكى الشافعى . « تلمذ له كبار من الأئمة المجتهدين والعلماء الراسخين عبد الله بن المبارك والليث بن سعد والامام مالك بن أنس » وقال أيضا : « قال بعض الأئمة . لم يظهر لأحد من أئمة الاسلام المشهورين ، مثل ما ظهر لأبى حنيفة من الاصحاب والتلاميذ ، ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به » وقال المجد بن الاثير فى جامع الأصول : شطر الأمة على مذهبه من أقدم عهد . وقال على القارى فى شرح المشكاة ان ثلثى الأمة المحمدية على مذهبه . ودال على هذا ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

وصية أبي حنيفة لأبي يوسف

وهي من عيـــون الوصـايا

يروى أبو يوسف عن أبي حنيفة وصية فى اعتقاد أهل السنة يتداولها المتكلمون من أصحابنا كما يتداولون من روايات أبي يوسف عن أبي حنيفة رسالته الى عثمان بن مسلم البتى عالم البصرة فى مسألة الإرجاء ، ولأبى حنيفة وصية أخرى وجهها الى أبي يوسف بعد أن ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والاقبال على الناس ، يعرفه فيهـا كيف يسوس النـاس وقد ذكرت بنصهافى مناقب الموفق المكى ومناقب صاحب الفتاوى البزازيه وفى الأشباه والنظائر لابن نجيم وغيرها ، وقد رسم له استاذه فيها طريق المعاملة مع النـاس على أحكم أسس وأتم جمع ونفع ولا تزال ترشد المجتمع العلمى الى طرق النجاح والتوفيق فى التعليم والارشاد ؛ فلم أرض إخلاء الكتاب من تلك الوصية (١) القيمة للغاية وأبو حنيفة يقول فيها :

« يايعقوب وقر السلطان وعظم منزلته ، واياك والكذب بين يديه ولا تدخل عليـه فى كل وقت وفى كل حـال مالم يدعك لحاجة عليه ، فـانك إن أكثرت الاختلاف اليه تهاون واستخف بك ، وصغرت منزلتك فى عينه فكن منه كما أنت من النار تنتفع بها وتتباعد عنها ولا تدن منها فانك تحترق وتتأذى منها فان السلطان لا يرى لأحد مايرى لنفسه ، واياك وكثرة الكلام بين يديه ، فانه يأخذ عليك ماتفوه به ليرى من نفسه بين يدى حاشيته أنه أعلم منك وأنه يخطئك فتصغر بذلك فى أعين قومه ، ولتكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك ، ولا تدخل عليه وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك إن كنت ادون حالا منه لعلك تترفع عليه فيضرك ، وان كنت اعلم منه لعلك تنحط عنه فتسقط بذلك من عين السلطان ، واذاعرض عليك

---

(١) ويوجد فرق يسير بين الفاظ رواتها ونحن جرينا مع الموفق (ز)

شيئا من أعماله فلا تقبل منه الا بعد أن تعلم أنه يرضاك ويرضى مذهبك فى العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب مذهب غيرك فى الحكومات ، ولا تواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب اليه فقط ، وتباعد عن حاشيته ليكون محلك وجاهك باقيا ولا تتكلم بين يدى العامة الا بما تسأل عنه ، واياك والكلام فى المعاملة والتجارة الا بما يرجع الى العلم كى لا يوقف منك على رغبة فى المال ، فإنهم يسيئون الظن بك ويعتقدون ميلك الى أخذ الرشوة منهم وبسط اليد اليها ، ولا تضحك ولا تتبسم فيما بين العامة ، ولا تكثر الخروج الى الأسواق ، ولا تكلم الصبيان المراهقين فانهم فتنة ، ولا بأس أن تكلم الأطفال وتمسح رؤوسهم ، ولا تمش فى قارعة الطريق مع المشايخ من العامة فانك إن قدمتهم أزرى ذلك بعلمك وان أخرتهم ازدرى بك من حيث إنهم أسن منك فان النبى ﷺ قال « من لم يوقر كبيرنا ولم يرحم صغيرنا فليس منا » ولا تقعد على قوارع الطريق واذا دعاك ذلك فاقعد فى المسجد ، ولا تقعد على الحوانيت ولا تأكل فى الأسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات ومن أيدى السقائين ولا تلبس الديباج والحلى وانواع الابريسم ، فان ذلك يفضى الى الرعونة ، ولا تكثر الكلام فى بيتك مع أهلك فى الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك . ولا تكثر لمسها ومسها ولا تتقرب بها الا ان تذكر الله تعالى وتستخير فيه ولا تتكلم بأمر نساء الغير بين يديها ولا بأمر الجوارى ، فانها تنبسط اليك فى كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الأجانب ولا تتزوج امراة كان لها بعل او اب او ام او بنت إن قدرت الا بشرط ان لا يدخل عليها أحد من اقاربها فان المرأة اذا كانت ذات مال يدعى ابوها ان جميع مالها له وانه عارية فى يدها ولا تدخل بيت ابويها ما قدرت واياك ان ترضى ان تزف فى بيتهم فانهم يأخذون اموالك ويطمعون فيك غاية الطمع واياك ان تتزوج بذات البنين والبنات ، فانها

تدخر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم ، فان الولد أعز عليها منك ، ولا تجمع بين امرأتين فى دار واحدة ، ولا تتزوج الا بعد أن تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها ، واطلب العلم أولا ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج ، فانك ان اشتغلت بطلب المال فى وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ، ودعاك المال الى شراء الجوارى والغلمان وتشتغل بالدنيا ، واياك ان تشتغل بالنساء قبل تحصيل العلم ، فيضيع وقتك ويجتمع عليك الولد ويكثر عيالك ، فتحتاج الى القيام بحوائجهم وتترك العلم ، واشتغل بالعلم فى عنفوان شبابك ووقت فراغ قلبك وخاطرك ، ثم اشتغل بالمال ليجتمع عندك ، فان كثرة الولد والعيال تشوش البال ، فان جمعت المال فاشتغل بالتزوج ، وعليك بتقوى الله واداء الأمانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة ولا تستخف بالناس ووقرهم ، ولا تكثر معاشرتهم الا بعد أن يعاشروك ، وقابل معاشرتهم بذكر المسائل ، فانه ان كان من تعاشره من اهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهله اجتنبك . واياك أن تكلم العامة فى أصول الدين والكلام ، فانهم قوم يقلدونك فيشتغلون بذلك ، ومن جاءك يستفتيك فى المسائل فلا تجب الا عن سؤاله ولا تضم اليه غيره ، فانه يتشوش عليه جواب سؤاله ، وان بقيت عشر سنين بلا كسب ولا قوت فلا تعرض عن العلم ، فانك اذا أعرضت عنه كانت معيشتك ضنكا على ما قال تعالى (ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا) وأقبل على متفقهتك كأنك اتخذت كل واحد منهم ابناً وولداً لتزيدهم رغبة فى العلم ، ومن ناقشك من العامة والسوقة فلا تناقشه ، فانه يذهب ماء وجهك ، ولا تحتشم أحداً عند ذكر الحق وان كان سلطانا ، ولا ترض لنفسك من العبادات إلا بأكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها ، فان العامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها بأكثر مما يفعلونها اعتقدوا فيك السوء وقلة الرغبة فيها واعتقدوا أن علمك لا ينفعك الا ما نفعهم الجهل الذى هم فيه ،

واذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من أهلها ليعلموا انك لا تقصد جاههم، والا يخرجون عليك بأجمعهم ويطعنون فى مذهبك، والعامة يخرجون عليك وينظرون اليك باعينهم فتصير مطعونا عندهم بلا فائدة ، ولا تفت ان استفتوك فى المسائل ولا تناقشهم فى المناظرات والمطارحات ، ولا تذكر لهم شيئا الاعن دليل واضح ، ولا تطعن فى أساتذتهم فانهم يطعنون فيك ، وكن من الناس على حذر ، وكن لله تعالى فى سرك كما أنت له فى علانيتك ، ولا يصلح أمر العالم الا بان يجعل سره كعلانيته ، واذا ولاك السلطان عملا مما يصلح لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد أن تعلم أنك لو لم تقبل قبله غيرك ويتضرر به الناس وبعد ان تعلم أنه انما يوليك ذلك لعلمك، واياك أن تتكلم فى مجلس النظر على خوف او وجل ، فان ذلك مما يورث الخلل فى الألفاظ واللكن فى اللسان ، واياك أن تكثر الضحك فانه يميت القلب ولا تكثر محادثة النساء ومجالستهن فانه يميت القلب أيضا ، ولا تمش الا على الطمأنينة والسكون ولا تكن عجولا فى الأمور ، ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان البهائم تنادى من خلف ، واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة عادة كى يتحقق عند الناس ثباتك ، وأكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليتعلموا ذلك منك ، واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوات ، تقرأ فيه القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على ما أودعك من الصبر وما أولاك من النعم واتخذ لنفسك أياما معدودة من كل شهر تصوم فيها ليقتدى غيرك بك فى ذلك ، ولا ترض لنفسك من العبادات بما ترضى به العامة ، وراقب نفسك وحافظ على العلم لتنتفع فى دنياك وآخرتك بعلمك ولا تشتر بنفسك ولا تبع بل اتخذ لك غلاما مصلحا يقوم بأشغالك وتعتمد عليه فى أمورك ولا تطمئن الى دنياك والى ما أنت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ، ولا تشتر الغلمان المرد ، ولا

تظهر من نفسك التقرب إلى السلطان وإن قربوك فانهـــم يرفعون اليك الحوائج فان قمت بها أهانوك وان لم تقم بها عابوك ، ولا تتبع النـاس فى خطاياهم ، بل اتبعهم فى صوابهم ، وإذا عرفت إنسانا بالشر فلا تذكره به بل اطلب له خيراً فاذكره به الا فى باب الدين فانك إن عرفت فى دينـه ذلك فاذكره للناس كيلا يتبعوه ويحذروه ، قال عليه الصلاة السلام : اذكروا الفاجر بمـا فيه حتى يحذره الناس(١) وان كان ذاجاه ومنزلة الذى ترى منه الخلل فى الدين فاذكر ذلك ولا تبال من جاهه فان الله تعالى معينك وناصرك وناصر الدين ، فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر أحد على اظهار البدعة فى الدين ، وإذا رأيت من سلطانك مالا يوافق العلم فاذكر ذلك مع طاعتك اياه ، فان يده أقوى من يدك تقول له أنا مطيع لك فى الذى أنت مسلطان فيـه على غير أنى أذكر من سيرتك مالا يوافق العلم . فاذا فعلت ذلك مع السلطان مرة كفاك لأنك إذا واظبت عليه ودمت لعلهم يقمعونك فيكون فى ذلك قمع للدين ، وافعل ذلك مرة أو مرتين ليعرف منك الجد فى الدين والحرص فى الأمر بالمعروف ، فاذا فعل ذلك مرة أخرى فادخل عليه وحدك فى داره وانصحه فى الدين وناظره ان كان مبتدعا ، وان كان سلطانا فاذكر له ما يحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام فان قبل ذلك منك والا فاسأل الله تعالى أن يحفظك منه واذكر الموت واستغفر لاساتذتك ومن أخذت عنهم العلم وداوم على تلاوة القرآن وأكثر من زيارة القبور والمشايخ والمواضع المباركة ، واقبل من العامة مايعرضون عليك من رؤياهم فى النبى صلى الله عليـه وسـلم وفى رؤيا الصالحين فى المسـاجد والمنازل المباركة والمقابر ، ولا تجالس أحداً من أهل الأهواء إلا على سبيل الدعوة الى الدين والصراط المستقيم ، ولا تـكثر اللعن والشتم ، وإذا أذن المؤذن

(١) تقوى بطرق فى نظر على القارى. (ز)

فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك العامة ، ولا تتخذ دارك فى جوار السلطان وما رأيت على جارك فاستره عليه فأنه أمانة عندك ، ولا تظهر أسرار الناس ومن اشتشارك فى شيء فأشر عليه بما تعلم أنه يقربك الى الله تعالى ، واقبل وصيتي هذه ، فانك تنتفع بها فى أولاك وأخراك إن شاء الله تعالى ، واياك والبخل فانه يفتضح به المرء ولا تك طامعا ولا كذابا ، ولا صاحب تخاليط ، بل احفظ مروءتك فى الامور كلها ، والبس من الثياب البيض فى الأحوال كلها . وكن غنى القلب مظهراً من نفسك قلة الحرص والرغبة فى الدنيا ، وأظهر من نفسك الغنى ولا تظهر الفقـــر وان كنت فقيراً ، وكن ذا همة فان من ضعفت همته ضعفت منزلته . واذا مشيت فى الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا بل داوم النظر إلى الأرض ، واذا دخلت الحمام فلا تساوى الناس فى أجرة الحمام والمجلس بل ارجح على ماتعطى العامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم الأمتعة الى الحائك وسائر الصناع بل اتخذ لنفسك ثقة يفعل ذلك ولا تماكس بالحبات والدوانق ، ولا تزن الدراهم بل اعتمد على غيرك ، وحقر الدنيا المحقرة عند أهل العلم فان ماعندك خير منها وول أمورك غيرك ليمكنك الإقبال على العلم ، فذلك أحفظ لحاجتك ، وإياك أن تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والحجة من أهل العلم والذين يطلبون الجاه ويتسوقون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم يقصدون تخجيلك ولا يبالون منك وإن عرفوك على الحق ، وإذا دخلت على قوم كبار فلا ترتفع عليهم مالم يرفعوك لئلا يلحق بك منهم أذية ، واذا كنت فى قوم فلا تتقدم عليهم فى الصلاة مالم يقدموك على وجه التعظيم ، ولا تدخل الحمام الا وقت الظهـــيرة او بالغدوات ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك فى الحق ، فانهم إن فعلوا مالا يحل وأنت عندهم ربما لا تملك منعهم ويظن النـاس أن ذلك حق لسكوتك فيما بينهم وقت الاقدام عليه ،

وإياك والغضب فى مجلس العلم ، ولاتقص على العامة فان القاص لابد له أن يكذب وإذا أردت اتخاذ مجلس العلم لأحد من أهل العلم فإن كان مجلس فقه فاحضر بنفسك واذكر فيه ماتعلمه كيلا يغتر الناس بحضورك فيظنون أنه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذكر منه ذلك وإلا فلا تقعد أنت ليدرس بين يديك بل اترك عنده من أصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكمية علمه ، ولا تحضر مجالس الذكر أو من يتخذ مجلس عظة بجاهك وتزكيتك له ، بل وجه أهل محلتك وعامتك الذين تعتمد عليهم مع واحد من أصحابك ، وفوض أمر الخطابة فى المناكح الى خطيب ناحيتك ، وكذا صلاة الجنائز والعيدين ، ولا تنسنى من صالح دعائك ، واقبل هذه الموعظة منى ، وانما أوصيك لمصلحتك ومصلحة المسلمين اهـ » . وهذه من أبدع الوصايا وأجمع العظات تعم شؤون الحيـــاة كلها كما تشمل جميع ما به صلاح أمور الآخرة وهى أحسن وصية جامعة من عالم لتلميذه ، فلم أرض إخلاء الكتاب منها اكتفاء بشهرتها بين أهل العلم .

تعقب الشهاب المرجانى لكلام ابن الكمال
فى طبقـــات الفقهـــاء

سبق أن ذكرنا نص رسالة ابن الكمال الوزير فى طبقات الفقهاء فى هامش (ص ٢٥ ـ ٢٧) ووعدنا فى صلب هذا الكتاب هناك نقل نص تعقب المرجانى فى آخر الكتاب لما فى ذلك من الفوائد فها أناذا أفى بوعدى وأعرض ذلك التعقب لأنظار الباحثين وأقول : قال الشهاب المرجانى فى كتابه (ناظورة الحق) :

اعلم أن المجتهد ضربان أحدهما « المجتهد المطلق » وهو صاحب الملكة الكاملة

فى الفقه ، والنباهة وفرط البصر والتمكن من الاستنباط المستقل به من أدلته كأبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وزفر ومالك والشافعى وأحمد والثورى والأوزاعى ، وثانيهما ، المجتهد فى مذهب إمام ، قالوا هو الذى يتحقق لديه أصول إمامه وأدلته ويتخذ نصوصه أصولا يستنبط منها الفروع وينزل عليها الأحكام نحو مايفعله بنصوص الشرع فيما لم يقدر على استنباطه من الأدلة ، وهذه الطائفة وإن لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وتقاصروا فى الفقه عن شأو أولئك ، لكنهم ليسوا بمقلدين بل هم أصحاب النظر والاستدلال والبصارة فى الأصول والخبرة التامة بالفقه ، ولهم محل رفيع فى العلم وفقاهة النفس ونباهة الفكر وقدرة وافية فى الجرح والتعديل والتمييز بين الصحيح والضعيف وقدم عالية فى الحفظ للمذهب والنضال عنه والذب وتلخيص المسألة وبسط الأدلة وتقرير الحجة وتزييف الشبهة ، وكانوا يفتون ويخرجون ، ثم من بعدهم طوائف متفاوتة فى العلم بين ثقة وضعيف فى الرواية وكامل وقاصر فى الفقه والدراية ، وقد جعل أحمد بن سليمان الرومى المعروف بابن الكمال(١) أحد الفضلاء المشاهير فى الدولة العثمانية ـ فقهاء الأصحاب على ست طبقات ، الطبقة الأولى : المجتهدون فى الشرع كالأئمة الاربعة ومن يحذو حذوهم فى تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة من غير تقليد لأحد لافى الفروع ولافى الاصول ، والثانية : المجتهدون فى المذهب كأصحاب أبى حنيفة الثلاثة ومن سلك مسلكهم فى استخراج الأحكام على القواعد التى قررها شيخهم وأستاذهم فهم وإن خالفوه فى بعض الأحكام لكنهم يقلدونه فى قواعد الأصول وبه يمتازون عن المخالفين له فى الأصول والفروع ، والثالثة : المجتهدون فى المسائل كالخصاف والطحاوى والكرخى

(١) ولى مشيخة الاسلام وتوفى سنة ٩٤٠ هـ (ز)

وشمس الأئمة الحلوانى وشمس الأئمة السرخسى و فخر الاسلام البزدوى وفخر الدين قاضيخان وأمثالهم الذين لا يقدرون على المخالفة لا فى الأصول ولا فى الفروع ، وإنما يستنبطون الأحكام فيما لا نص فيها عن المجتهد فى الشرع على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها ، والرابعة : المقلدون الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلا ، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم المآخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين وحكم محتمل لأمرين منقول عن أحد المجتهدين وهم أصحاب التخريج كالرازى وأضرابه ، والخامسة : أصحاب الترجيح كأبى الحسين القدورى وصاحب الهداية ، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض بقولهم هذا أصح رواية ، وهذا أوفق للقياس وأرفق بالناس ، والسادسة : المقلدون القادرون على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية وغيرها كصاحب الكنز والمختار والوقاية والمجمع وغيرهم ، والسابعة : المقلدون الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال عن اليمين بل يجمعون ما يجدون كحاطب ليل ، فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل . هذا ما ذكره وقد أورده التميمى فى طبقاته بحروفه ثم قال : وهو تقسيم حسن جداً ، وأقول : بل هو بعيد عن الصحة بمراحل فضلا عن حسنه جدا ، فانه تحكمات باردة وخيالات فارغة ، وكلمات لا روح لها وألفاظ غير محصلة المعنى ، ولا سلف له فى ذلك المدعى ، ولا سبيل له فى تلك الدعوى ، وإن تابعه من جاء من عقبه من غير دليل يتمسك به وحجة تلجئه إليه ، ومهما تسامحنا معهم فى عد الفقهاء والمتفقهة على هذه المراتب السبع - وهو غير مسلم لهم - فلا يتخلصون من فحش الغلط والوقوع فى الخطأ المفرط فى تعيين رجال الطبقات وترتيبهم على هذه الدرجات فليت شعرى مامعنى قوله ؟ إن أبا يوسف ومحمداً وزفر وإن خالفوا أبا حنيفة فى الأحكام لكنهم يقلدونه فى قواعد

الأصول، ما الذي يريد من الأصول؟ فان أراد منه الأحكام الاجمالية التي يبحث عنها في كتب أصول الفقه فهي قواعد عقلية وضوابط برهانية يعرفها المرء من حيث إنه ذو عقل وصاحب فكر ونظر، سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد، ولا تعلق لها بالاجتهاد قط، وشأن الأئمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لا يعرفوها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة، وحالهم في الفقه إن لم يكن أرفع من مالك والشافعي وأمثالهما فليسوا بدونهما وقد اشتهر في أفواه الموافق والمخالف، وجرى مجرى الأمثال قولهم (أبو حنيفة أبو يوسف) بمعنى أن البالغ إلى الدرجة القصوى في الفقاهة هو أبو يوسف ليس إلا، وقولهم: (أبو يوسف أبو حنيفة) بمعنى أن أبا يوسف بلغ الدرجة القصوى من الفقاهة ولم يقصر عنها، والقصر على كلا التقديرين إفرادي، وقال الخطيب البغدادي: قال طلحة بن محمد بن جعفر: أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل وأفقه أهل عصره، ولم يتقدمه أحد في زمانه وكان على النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض. وقال محمد بن الحسن: مرض أبو يوسف وخيف عليه فعاده أبو حنيفة فلما خرج من عنده قال: إن يمت هذا الفتى فانه أعلم من على الأرض. وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والثناء عليه، وقال الربيع بن سليمان كتب إليه الشافعي وقد طلب منه كتبا فأخره فكتب اليه:

قل للذي لم تر عيـ ـن من رآه مثله
حتى كأن من رآ ه قد رأى من قبله
العلم ينهى أهله أن يمنعوه أهله
لعله يبذله لأهله لعله

فأنفذ إليه الكتب، وقال إبراهيم الحربي: قلت لأحمد بن حنبل من أين لك هذه

المسائل الدقيقة ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن . وقال الحسن بن أبى مالك لم يكن أبو يوسف يدقق هذا التدقيق الشديد . وقال عيسى بن أبان : هو أفقه من أبى يوسف . وقد قال عبد الرحمن بن خلدون المالكى فى مقدمته : ان الشافعى رحل إلى العراق ولقى أصحاب الإمام أبى حنيفة وأخذ عنهم ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق واختص بمذهب ، وكذلك أحمد بن حنبل أخذ عن أصحاب أبى حنيفة مع وفور بضاعته فى الحديث فاختص بمذهب . انتهى . ألا ترى أنه لما ادعى بعض الشافعية ترجح القول بمفهوم الصفة على القول بنفيه بكون الشافعى قائلا به مع سلامة طبعه ، واستقامة فهمه وغزارة علمه وصحة النقل عنه لكثرة أتباعه رده ابن الهمام وآخرون بأن هذه الكمالات كلها متحققه فى محمد بن الحسن مع تقدم زمانه وعلو شأنه وهو قائل بنفيه (١) ، وأما زفر فقد قال فيه أبو حنيفة رحمه الله : هذا إمام من أئمة المسلمين وإنه أقيس أصحابى . وقال المزنى : هو أحدهم قياسا . وكفى بذلك شهادة له ، ولكل واحد منهم أصول مختصة به تفردوا بها عن أبى حنيفة وخالفوه فيها ، ومن ذلك أن الأصل فى تخفيف النجاسة تعارض الأدلة عند أبى حنيفة رحمه الله ، واختلاف الأئمة عندهما ، بل قال الغزالى إنهما خالفا أبا حنيفة فى ثلثى مذهبه ، ونقل النووى فى كتابه تهذيب الأسماء واللغات عن أبى المعالى الجوينى : أن كل ما اختاره المزنى أرى أنه تخريج ملتحق بالمذهب فانه لا يخالف أقوال الشافعى لا كأبى يوسف ومحمد فانهما يخالفان أصول صاحبهما ، وأحمد بن حنبل لم يذكره الإمام أبو جعفر الطبرى (ابن جرير) فى عداد الفقهاء وقال إنما هو من حفاظ الحديث ، وذلك مشهور ، وقال ابن خلدون : وأما أحمد بن حنبل فمقلده قليل لبعد مذهبه عن الاجتهاد وقال

---

(١) بل فى البرهان للجوينى وقفة فى الاحتجاج بلغة الشافعى فى حين أن كون محمد ابن الحسن حجة فى اللغة مما اعترفوا به حتى إن ابن تيمية معترف بذلك ، ومفهوم الصفة أمر لغوى (ز)

إن الحنفية أهل البحث والنظر ، وأما المالكية فليسوا بأهل نظر انتهى . فكيف يكون هو من المجتهدين فى الشرع دون أبى يوسف ومحمد وزفر رحمهم الله ضراغم غابات الفقه وليوث غياض النظر ، غير أنهم لحسن تعظيمهم للاستاذ وفرط إجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه تشمروا على تنويه شأنه ، وتوغلوا فى انتصاره والاحتجاج لأقواله ، وروايتها للناس ، ونقلها لهم وردهم إليها ، والافتاء عند وقوع الحوادث بها وتجردوا لتحقيق فروعها وأصولها وتعيين أبوابها وفصولها وتمهيد قواعد محكمة ، ومقاييس متقنة يستفاد بها الاحكام ، واستنباط قوانين صحيحة ، وطرائق قويمة يتعرف بها المعانى ، فى تضاعيف الكلام ، وأجروا ذلك فى تصحيح مذهبه وبيانه لمن يتمسك به لاعتقادهم أنه أعلم وأورع وأحق للاقتداء به والاخذ بقوله وأوثق للمفتى وأرفق للمستفتى (١) على ما قال مسعر بن كدام : من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت أن لا يخاف عليه ولم يكن فرط على نفسه فى الاحتياط انتهى . ومقامه فى الفقه مقام لا يلحق شهد له بذلك أهل جلدته وخصوصا مالك والشافعى . ومن ذلك الوجه امتازوا عن المخالفين كالأئمة الثلاثة والاوزاعى وسفيان وأمثالهم لا لأنهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق فى الشرع ، ولو أنهم أولعوا بنشر آرائهم بين الخلق وبثها فى الناس والاحتجاج لها بالنص والقياس لكان كل ذلك مذهبا منفردا عن مذهب الامام أبى حنيفة مخالفا له . هذا . وإن أراد منه الادلة الاربعة وأصول الشريعة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فى الاخذ عنها والاستنباط منها فلا سبيل الى ذلك لأن أصول الشريعة مستند كل الائمة وملجؤهم فى اخذ الاحكام فلا يتصور مخالفة غيره له فيها . فان قيل لعل مراده انهم يقلدون أبا حنيفة فى كون قول الصحابى والمراسيل حجة دون الاستصحاب والمصالح المرسلة وأمثال ذلك . قلت :

---

(١) كل ذلك بأدلة نيرة أقاموها لا تقليدا له (ز)

هذا ليس من التقليد فى شيء بل إنما وافق رأيهم فى ذلك رأيه وقامت الحجة عندهم كما قامت عنده ألا ترى أن مالكا لا يلزمه تقليد أبى حنيفة من قوله بحجية المراسيل ولا الشافعى من القول بنفى الحجية عن المصالح المرسلة ولا تقليد بعضهم لبعض من الاتفاق فى كون الاجماع وخبر الواحد والقياس حجة فانه إنما أنكر حجية الاجماع بعض المبتدعة وحجية القياس داود الظاهرى وغيره من الشذوذ. وقد نقل عن أبى بكر القفال وأبى على بن خيران والقاضى حسين من الشافعية انهم قالوا: لسنا مقلدين للشافعى بل وافق رأينا رأيه. وهو الظاهر من حال الإمام أبى جعفر الطحاوى فى أخذه بمذهب أبى حنيفة رحمه الله واحتجاجه له وانتصاره لأقواله على ما قال فى أول كتاب شرح الآثار: اذكر فى كل كتاب ما فيه من الناسخ والمنسوخ وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض وإقامة الحجة لمن صح عندى قوله منهم ربما يصح فيه مثله من كتاب أو سنة أو إجماع أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم رضى الله عنهم. ثم إن قوله فى الخصاف والطحاوى والكرخى انهم لا يقدرون على مخالفة أبى حنيفة لا فى الاصول ولا فى الفروع ليس بشيء فان ما خالفوه فيه من المسائل لا يعد ولا يحصى، ولهم اختيارات فى الاصول والفروع، وأقوال مستنبطة بالقياس والمسموع، واحتجاجات بالمنقول والمعقول، على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافيات والاصول وقد انفرد الكرخى رحمه الله عن أبى حنيفة رحمه الله وغيره فى أن العام بعد التخصيص لا يبقى حجة أصلا وإن خبر الواحد الوارد فى حادثة تعم بها البلوى ومتروك المحاجة عند الحاجة ليس بحجة قط. وانفرد أبو بكر الرازى رحمه الله فى أن العام المخصوص حقيقة إن كان الباقى جمعاً وإلا فمجاز، أفليس هذا من مسائل الاصول؟ ثم إنه عد أبا بكر الرازى الجصاص من المقلدين الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلا، وهو ظلم عظيم فى حقه وتنزيل له عن

رفيع محله وغض منه وجهل بين بجلالة شأنه فى العلم وباعه الممتد فى الفقه وكعبه العالى فى الأصول ورسوخ قدمه وشدة وطأته وقوة بطشه فى معارك النظر والاستدلال ، ومن تتبع تصانيفه والأقوال المنقولة عنه علم أن الذين عدهم من المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعده كلهم عيال لأبى بكر الرازى . ومصداق ذلك دلائله التى نصبها لاختياراته ، وبراهينه التى كشف فيها عن وجوه استدلالاته ، نشأ ببغداد ، التى هى دار الخلافة ومدار العلم والرشاد ، ومدينة السلام ومعقل الإسلام ، ورحل فى الأقطار ، ودخل الأمصار ولقى العلماء أولى الأيدى والأبصار ، وأخذ الفقه والحديث عن المشايخ الكبار . وقال شمس الأئمة الحلوانى فيه : هو رجل كبير معروف فى العلم ، وإنا نقلده ونأخذ بقوله اه . فكيف يصح تقليد المجتهد للمقلد ؟ وذكر فى الكشف الكبير مايدل على أنه أفقه من أبى منصور الماتريدى ، وقال قاضيخان فى التوكيل بالخصومة : يجوز للمرأة المخدرة أن توكل - وهى التى لم تخالط الرجال بكراً كانت أو ثيبا كذا ذكره أبو بكر الرازى رحمه الله ، وفى الهداية : ولو كانت المرأة مخدرة قال الرازى يلزم التوكيل منها ثم قال : وهذا شيء استحسنه المتأخرون . وقال ابن الهمام رحمه الله هو الامام الكبير أبو بكر الجصاص أحمد بن على الرازى رحمه الله يعنى أنه على ظاهر إطلاق الأصل وغيره عن أبى حنيفة رحمه الله لافرق بين البكر والثيب المخدرة والمبرزة ، والفتوى على ما اختاروه من ذلك ، وحينئذ فتخصيص الرازى ثم تعميم المتأخرين ليس إلا لفائدة أنه المبتدىء بتفريع ذلك وتبعوه انتهى كلامه . وقد أكثر شمس الأئمة السرخسى فى كتبه النقل عن أبى بكر الرازى والاستشهاد به والمتابعة لآرائه . ثم الحلوانى ومن ذكره بعده وعدهم من المجتهدين فى المسائل كلهم

تنتهى سلسلة علومهم إلى أبى بكر الرازى (١) فقد تفقه عليه أبو جعفر الاستروشنى - وهو أستاذ القاضى أبى زيد الدبوسى - وأبو على حسين بن خضر النسفى - وهو أستاذ شمس الائمة الحلوائى ، ومعلوم أن السرخسى من تلاميذه ، وقاضيخان من أصحاب أصحابه ، فلعله نظر الى قولهم : انه كذلك فى تخريج الرازى فظن أن وظيفته فى الصناعة هى التخريج فحسب ، وأن غاية شأوه هذا القدر ، وقد خرج أبو حنيفة وأصحابه قول ابن عباس رضى الله عنهما فى تكبيرات العيدين أنها ثلاث عشرة تكبيرة بحمل أنها على هذا العدد باضافة التكبيرات الأصلية ، والشافعى وأتباعه بحملها على الزوائد ، وخرج أبو يوسف قول الشعبى رحمه الله : إن للخنثى المشكل من الميراث نصف النصيبين بأن ذلك ثلاثة من سبعة ومحمد بأنه خمسة من اثنى عشر ، وخرج أبو الحسن الكرخى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله فى تعديل الركوع والسجود وجعله واجبا ، وابو عبد الله الجرجانى خرجه وحمله على السنة ، ونظائر ذلك كثيرة ، وقعت من كبار المجتهدين فما ضرهم ذلك فى اجتهادهم ، ولا نزلهم من شأنهم فكيف ينزل أبا بكر الرازى الى الرتبة النازلة عن منزلته ثم انه جعل القدورى وصاحب الهداية من أصحاب الترجيح وقاضيخان من المجتهدين مع تقدم القدورى على شمس الائمة زمانا وكونه أعلى منه كعبا

---

(١) ولقد أحسن المرجانى الدفاع عن أبى بكر الرازى . وهو ممن له قدم راسخة فى الاجتهاد حقا ويد بيضاء فى معرفة الحديث ورجاله صدقا وأحاديث سنن أبى داود التى تعد كافية للمجتهد كانت على طرف لسانه على توسعه فى رواية باقى الاحاديث كما يشهد لهذا ذلك أحكام القرآن وشروحه على النسختين من الجامع الكبير ومختصر الطحاوى ومختصر الكرخى ومختصره لاختلاف العلماء وشرحه على أدب القضاء للخصاف . وقصته مع أبى بكر الأبهرى المالكى بشأن القضاء تجعل له اعلى مقام فى العلم والورع ، وكتابه فى الاصول لا نظير له فى كتب الاقدمين فضلا عن كتب المتأخرين فمن حاول أن يناطحه فليشفق على رأسه ولا مانع من أن يكون له بعض هفوات معدودة عند بعض الناظرين أو بعض شذوذ كشذوذ مجاهد «ز»

وأطول باعا فكيف لا من قاضيخان وأما صاحب الهداية فهو المشار اليه فى عصره والمعقود عليه الخناصر فى دهره وفريدوقته ، ونسيج وحده ، وقد ذكر فى الجواهر وغيره : أنه أقر له أهل عصره بالفضل والتقدم كالامام فخر الدين قاضيخان والإمام زين الدين العتابى وغيرهما ، وقالوا إنه فاق على أقرانه حتى على شيوخه فى الفقه وأذعنوا له به فكيف ينزل شأنه عن قاضيخان بمراتب ؟ بل هو أحق منه بالاجتهادوأثبت فى أسبابه وألزم لأبوابه . هذا . ثم لم يحصل من بيانه فرق بين أهل الطبقة الخامسة والسادسة ، وليت شعرى بأى قياس قاسهم ووجد هذا التفاوت بينهم ، وهو قليل الممارسة فى الباب ، كليل المؤانسة بمن ذكره فى الكتاب ، ولا يعرف كثيرا منهم ، وربما يجعل الواحد اثنين ويعكس الامر ، ويقدم على ماهو عليه ويؤخر ، وينسب كثيرا من الكتب إلى غير أصحابها ، فكيف يعرف طبقاتهم ويميز فى الفقه درجاتهم ، والحال أن العلم بهذه الكلية كالمتعذر بالنسبة إلى أجلة الفقهاء ، وأئمة العلماء ، فانهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها على ما يشير إليه قوله تعالى (وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها) يريد والله أعلم أن كل آية إذا جرد النظر إليها قال الناظر : هى أكبر الآيات وإلا فلا يتصور أن يكون كل آية أكبر من الأخرى من كل جهة للتناقض . ولكن لما كان الغالب على فقهاء العراق السذاجة فى الألقاب وعدم التلون فى العنوانات ، والجد فى الجرى على منهاج السلف فى التجافى عن الألقاب الهائلة والأوصاف الحافلة ، والتحاشى عن الترفع وتنويه النفس وإعجاب الحال تدينا وتصلبا ، وتورعا وتأدبا ، كما كان الغالب عليهم الخمول والاجتناب عن ولاية القضاء وتناول الأعمال السلطانية لأن منازع الأتباع ما كانت مفارقة عنهم ولا شعارهم متحولا إلى شعار غيرهم فكانوا يذهبون مذهبهم فى الاكتفاء بالتميز عن غيرهم بأسماء ساذجة يتبذلها العامة ويمتهنها السوقة من الانتساب إلى الصناعة أو القبيلة أو القرية أو المحلة أو نحو ذلك كالخصاف

والجصاص والقدورى والثلجى - والطحاوى - والكرخى والصيمرى فجاء المتأخرون منهم على مناهجم فى الاكتفاء بها وعدم الزيادة عليها فى الحكاية عنهم . وأما الغـالب على أهل خراسان ولا سيما ما وراء النهر فى القرون الوسطى والمتأخرة فهو المغالاة فى الترفع على غيرهم وإعجاب حالهم والذهاب بأنفسهم عجبا وكبرياء والتصنع بالتواضع سمعة ورياء يستصغرون الأحاديث عمن سواهم ولا يستكرمون فى معمورة الأرض مثوى غير مثواهم ، قدتصور كل منهم فى خلده أن الوجود كله يصغر بالاضـافة إلى بلده فلا جرم جرى عرق منهم فى علمائهم فلقبوا بالألقاب النبيلة ، ووسموا بالأوصاف الجليلة مثل شمس الأئمة ، وفخر الاسلام ، وصدر الشريعة ، واستمرت الحال فى أخلافهم على ذلك المنوال من الإتراف والغلو فى تنويه أسـلافهم والغض من غيرهم فاذا ذكروا واحداً من أنفسهم بالغوا فى وصفه وقالوا الشيخ الامام الأجل الزاهد الفقيه ونحو ذلك ، وإذا نقلوا كلاما عن غيرهم فلا يزيدون على مثل قولهم : قال الكرخى والجصاص ، وربما يقتدى بهم من عداهم ممن يتلقى منهم الكلام فيظن الجاهل بأحوال الرجال ، ومراتبهم فى الكمال ، وطبقات العلماء ، ودرجات الفقهاء ، ظن السوء ، فيأخذ بالاستدلال بنباهة الأوصاف على نباهة الموصوف فيحمله ذلك على الانكار لمن عداهم ، واستخفاف رجال الله سواهم ، وقد كان ابن الكمال على ولاية عمل الافتاء من جهة الدولة فأحوجه ذلك إلى مراجعة كتب الفتاوى والاكثار من مطالعة ما فيها فى تحصيل أربه ، والتخلص عن كربه ، ووقع فى نظره فيما سار به أهل ما وراء النهر من رفع أنفسهم ، والوضع من غيرهم ، فنزع إليهم ، وصار ذلك طبيعة له وسببا لاندفاعه إلى هذه التحكمات الباردة ، والتعسفات الشاردة ، فكان ما فعله حداً لمن بعده من المقلدة ، فلا يجاوزون ما ذكره ، ولا يتعدون طوره : فى تنزيل العالى عن درجته ، ورفع غيره فوق رتبته ، فلو

نقل إليهم شيء عن كبار العلماء ربما يقولون إنه ليس من المجتهدين ، لأنه ليس بمذكور فى طبقاتهم .

وغير مستور عن أهل الشأن أن ما أورده الرجل منهم فى كتابه كنغبة من دأماء ، وتربة فى يهماء . وعن عائشة رضى الله عنها قالت . «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم » . صححه الحاكم وغيره ، وكلهم أئمة الدين ودعاة الحق فى الأرض ، ولكن الله فضل بعضهم على بعض ، وهذه فوائد وفصول ، وقواعد وأصول ، لأرباب البصيرة والتحصيل ، والله الهادى إلى سواء السبيل ، وهو حسبي ونعم الوكيل . (١)

وهنا انتهى ببعض تصرف ما وعدت بنقله من « ناظورة الحق فى فرضية العشاء وإن لم يغب الشفق » للمحقق الشهاب المرجانى ، والكتاب مطبوع فى قزان (البلغار القديم شمالى وولجا) سنة ١٢٨٧ هـ لكن مطبوعات تلك الجهات أعز من كثير من المخطوطات ، والعثور عليها غير ميسور منذ أمد بعيد ، فرأيت عرض هذا البحث الممتع لأنظار الباحثين على طوله ، لما فيه من الفوائد الجمة ، والتحقيقات المهمة ، مع ازدياد أهمية هذا الموضوع — موضوع طبقات الفقهاء على مضى الزمن لكثرة الطامحين غير الواقفين عند حدودهم ، الجامحين المحوجين الى كبح جماحهم ، بلجامهم من حجج توقفهم عند طورهم . حتى أصبح التفرغ لتمحيص هذا البحث المتشعب ضروريا لم شتاته ، وتنسيق متفرقاته وذلك مرهون بتوفيق الله عز وجل . وهو الموفق لاخراج كل أمل . إلى ساحة الفعل والعمل

---

(١) وعد الأستاذ المرجانى المتون المعتبرة فى المذهب هى أمثال مختصر الطحاوى ومختصر الكرخى ومختصر الحاكم الشهيد ومختصر القدورى فخالف ابن الكمال أيضا فيما قاله عن متون فى الفقه للمتأخرين وتوسع فى بيان درجات الكتب فى المذهب فأجاد وأفاد . فياحبذا لو أعيد طبع كتاب الشهاب المرجانى هذا ، لما فيه من تحقيقات بديعة (ز)

ومؤلف الكتاب هو العلامة النظار ، الجوالة فى فيا فى البحوث والأنظار ، العالم البحاثة المغوار ، الفقيه الاصولى المتكلم المؤرخ الشيخ شهاب الدين بن بهاء الدين المرجانى ؛ ولد فى قرية مرجان فى قزان سنة ١٢٣٣ هـ وتلقى العلم من والده ثم رحل الى سمرقند وبخارى سنة ١٢٥٤ هـ وتخرج فى العلوم على شيوخ تلك البلاد ، ففاز بنيل المراد واستفاد من خزاناتها العامرة . أيام ازدهارها بالكتب النادرة ، حتى تمكن من تأليف كثير من الكتب النافعة فى الفقه والاصول والتوحيد والتاريخ ، وطبع كثير منها فى قزان و اصطنبول والقاهرة وتوفى فى بلده فى ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٦ هـ عن ٨٣ سنة تغمده الله برضوانه وأسكنه فسيح جنانه ، وكان له صولات وجولات فى العلم ، وبعض شذوذ فى الفهم ، مغمور فى بحر إجادته لكثير من البحوث المهمة ؛ مما يهم علماء هذه الأمة ، وكان لا يتقيد فى اللغة بالمسموع ، بل كان يطلق عنان قلمه كما يشاء فى كل موضوع ؛ سامحه الله وإيانا بمنه وكرمه .

* * *

ولا بأس أن أتحدث فى الختام ، عن الحبر الهمام الشيخ أحمد بن عبدالرحيم الدهلوى رحمه الله ، لكثرة تعرضه لمباحث الاجتهاد وتاريخ الفقه والحديث فى كتبه باندفاع وجرأة ، على كدورة فى تفكيره ، وتحكم فى تصويره مع ضيق دائرة اطلاعه على كتب المتقدمين وقلة دراسته لأحوال الرجال وتاريخ العلوم والمذاهب مسترسلا فى خيال أدى به الى الشطط فى كثير من بحوثه وتقريراته

وكتبه لها روعة وفيها فوائد بيد أن له فيها انفرادات لا تصح متابعته فيها لما عنده من اضطراب فكرى ينأى به عن الاصابة فى تحقيق الموضوع ، ويشطح به التابع والمتبوع . وفى كثير من الأحوال تجد عنده عبارات

مرصوصة لامحصل لها عند أهل التحصيل ، فأشير هنا إلى منشأ هذا الاضطراب الفكرى عنده ليكون من لم يدرس حياته على بينة من أمره ، وأما التوسع فى بيان مافى انفراداته من الشطط فيحتاج الى تفرغ خاص .

وله رحمه الله خدمة مشكورة فى إنهاض علم الحديث فى الهند ، لكن هذا لا يبيح لنا السكوت عما ينطوى عليه من أعمال تجافى الصواب ، فأقول : كان رحمه الله نشأ على مذهب الحنفية فى الفروع والمعتقد ، وعلى مذاق العارف الشيخ أحمد بن عبد الأحد السرهندى المعروف بالامام الربانى فى القول بالتوحيد الشهودى ، وألم بالحديث والفلسفة على عادة أهل بلده ، ثم رحل إلى الحجاز فتلقى الأصول الستة من الشيخ أبى طاهر بن إبراهيم (١) الكورانى الشافعى بالمدينه المنورة ولازمه ، وعكف على كتب والده التى تحاول الجمع بين الآراء المتراكلة للحشوية والاتحادية والفلاسفة والمتكلمين فمال إلى مذهبه فى الفقة والتصوف فعاد الى الهند منحرفا عن مشرب أهل بيته ، ومذهب أسرته ، فى التصوف والفقه والاعتقاد مرتئيا التوحيد الوجودى ، ولسان حاله يقول :

عقد الخلائق فى الإله عقائداً وأنا اعتقدت جميع مااعتقدوه

فافترقت الكلمة هناك باندفاعه فى دعوته الى آرائه فى المذهب الفقهى ومحاولته الجمع بين آراء الحشوية والفلاسفة والقائلين بوحدة الوجود وإذاعته

---

(١) كلامه فى الأمم » فى اعتقاد الشافعى والتنبيه بعده يرشدك إلى مسلكه فى العقيدة وكتابه « جلاء الفهوم فى رؤية المعدوم » يدلك على مسلكه الفلسفى ، ومن تابع مثله لابد من أن تضيع مواهبه ؛ وتضطرب أفكاره ومذاهبه ، وإن اعتدل بعض اعتدال فيما بعد فى « قصد السبيل » (ز) .

القول بالتجلي فى الصور (١) والظهور فى المظاهر ، ظنا منه أن ذلك من عقيدة الأكابر . مع أن هذا وذاك من باب القول بالحلول ، فيكون منبوذاً عند الفحول من أرباب العقول ، وكم لهذا القول السقيم ، من نظائر فى العهد القديم .

وعبقات حفيده مما زاد فى الطين بلة ، وفرق كلمة الملة ، الى لامذهبية وحشوية وحنفية متنافرة متنابذة فى الأصول والفروع حتى دار الزمن فأخذت اللا مذهبية تنمو وتترعرع فى تلك البلاد ، وإن رجع الجد فيما بعد الى المذهب بمبشرة يذكرها فى « فيوض الحرمين » « والتفهيمات الإلهية » - راجع مقدمة فيض البارى (٢٤) .

وكان الجد جيد الاهتمام بمتون أحاديث الأصول الستة لكنه كان يكتفى بها من غير نظر فى أسانيدها ، والواقع أن الاكتفاء بمتونها يقصر المسافة إلى حد الاقتصار على مجلد واحد فى الحديث ، لكن أهل العلم فى حاجة ماسة إلى النظر فى الأسانيد حتى فى الصحيحين فضلا عن السنن فى باب الاحتجاج بها على الفروع كما هو طريقة أهل العلم فكيف يستباح ترك النظر فى الأسانيد فى باب الاعتقاد ؟ واكتفاؤه بمتون الستة من غير نظر إلى الأسانيد جرأة على التحكم فى مذاهب الفقهاء ومسانيد الأئمة بما هو خيال بحت يذوب أمام التاريخ وتحقيق أهل الشأن .

ومن إغراباته عده انشقاق القمر عبارة عن ترائيه هكذا للأنظار ، وليس سحر الأعين من شأن رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

ومنها حمله لمشكلات الآثار على وجوه مبنية على تخيل عالم يسميه عالم المثال تتجسد فيه المعانى فى زعم بعض المتصوفة أخذاً عن المثل الأفلاطونية ، وهذا العالم خيال لم يثبت وجوده فى الشرع ولا فى العقل ، فتكون

---

(١) راجع (الجنائز) من حجة الله البالغة (ز) .

إحالة حل المشكلات على هذا العالم إحالة على خيال، بل نفيا لمعانى الآثار بسبب إلقائها فى مجاهل عالم المثال، مع كون حمل الشيء على مالا يفهمه أهل التخاطب فى الصدر الأول محض خيال وضلال، فلا يبقى مجال لحل المشكلات غير النظر فى الأسانيد ورجالها وفى وجوه الدلالة المعتبرة عند الأئمة البررة، ومنها جعله المتقدم القريب من النبع الصافى كدر الروايات، والمتأخر المستقى من موارد كدرة صافى المرويات، وعدم تمييزه بين رصانة التأصيل المؤدية الى قلة مخالفة المتأخر من أهل المذهب مهما علت منزلته فى العلم رواية ودراية، وبين كثرة الاضطراب فى التأصيل المستلزمة لكثرة مخالفة المتأخر الخاضع للمذهب وإن كان قصير الباع، غير واسع الاطلاع.

ومنها تحكمه فى أصول المذهب، وتقوله أنها صنع يد المتأخرين، وذكره الزيادة على النص بخبر الآحاد فى هذا الصف مع ذكره مناظرة الشافعى محمداً فى ذلك مناقضا نفسه وناقضا لما أبرمه قبل لحظة، وهذا من الدليل على مبلغ وعيه وعلى ضيق دائرة اطلاعه وعدم خبرته بكتب المتقدمين المبثوث فيها كثير من أصول المذهب بالنقل عن أئمتنا القدماء، فأين هو من الاطلاع على كتاب الحجج الكبير أو الصغير لعيسى بن أبان؟ وفصول أبى بكر الرازى فى الأصول، وشامل الإتقانى؟ وشروح كتب ظاهر الرواية؟ التى فيها كثير جداً مما يتعلق بأصول المذهب المنقولة عن أئمتنا، فلا يصح أن يعول على مثله فى هذا الموضوع.

ومنها اختياره لقدم العالم كما حكاه المحقق الكشميرى عن بعض رسائله فى بدء الخلق من فيض البارى، وهذا داهية الدواهى، والأغرب من هذا استدلاله على ذلك بحديث أبى رزين فى العماء عند الترمذى، رافضا تأويل الراوى مع أن فى سنده حماد بن سلمة ووكيع بن حدس فحماد مختلط دس

فى كتبه ربيباه ماشاءا من الاباطيل فى التشبيه ، وتحاماه البخارى مطلقا ومسلم فى غير روايته عن ثابت ، وشيخه يعلى بن عطاء ليس بذاك القوى ، ووكيع بن حدس أو عدس على الاختلاف مجهول الصفة ، فبمثله لا يحتج فى حيض النساء ، فأنى لمثل هذا الخبر أن يكون حجة ؟ فى إثبات المكان له تعالى أو إثبات قدم العالم المنافى لكتب الله المنزلة . ومن تكون بضاعته هكذا فى الحديث كيف يتحاكم إليه فى أدلة الأحكام ؟ على أنه جنح فيما بعد عن الجموح وعاد إلى الجادة بالآخرة ، فى مبشرة رآها فى المدينة المنورة ، حيث قال فى فيوض الحرمين (٤٨) : « عرفنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فى المذهب الحنفى طريقة أنيقة هى أوفق الطرق بالسنة ... » فخاب أمل من يسعى فى هدم المذهب بمعاوله فى (الانصاف) و (عقد الجيد) و (حجة الله البالغة) وغيرها ، وهذه الاشارة العابرة كافية هنا فى التنبيه الى شطحاته ، ولعل الله سبحانه يوفقنا لغربلة الآراء فى هـــذا البحث المتشعب فى فرصة أخرى ، وما ذلك على الله بعزيز .

وقد تم تحرير هذه الرسالة بفضل الله جل شأنه فى القاهرة حرسها الله يوم الخميس الرابع والعشرين من المحرم من سنة ١٣٦٨ هـ وأنا الفقير اليه تعالى محمد زاهد بن الحسن بن على الكوثرى خادم العلم بدار السلطنة العثمانية سابقا غفر الله لى ولوالدى ولمشايخى ولرجال أسانيدى فى العلوم ولقرابتى ولسائر المسلمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكان ختام طبعه بتوفيق الله تعالى فى ٢١ من صفر الخير سنة ١٣٦٨ هـ فى مطبعة الأنوار الزاهرة فى القاهرة لصاحبها الشاب الورع الحاج محمود سكر رعاه الله ووفقه لكل مافيه رضاه وأسعده فى الدارين .

مباحث الكتاب

بعض الكتب المذكورة فى الكتاب

والزيلى ٣٢ ، مؤلفات الجصاص ٩١ ، مؤلفات نافعة فى الأئمة ألفها الاستاذ الكبير محمد أبو زهرة ٦٩ ، معرفة التاريخ والعلل لابن معين ١٢ ، مناقب الشافعى للفخر الرازى ٤٧ ، ناظورة الحق للمرجانى ٢٤ ، النافع الكبير للكنوى ١٧ ، النجوم الزاهرة فى قضاة القاهرة لسبط ابن حجر ٤ .

التصويب

١٢ — ٢٣ : النواحى ، ١٦ - ٢٣ : الصيمرى . . علمهما ، ٢٨ - ٢ : (ثم) × ٣٢ — ٣ : ٣٣٥ ، ٣٤ — ٢ : (و) × ، ٣٩ — ٢٢ : بتعليم ، ٤١ — ١٥ : عنعنته ، ٤٥ — ٥ : كراو ، ٤٩ - ٩ : ما الواجب ، ٦٤ — ١ : اعدل ، ٦٩ — ٢٤ : النشء ، ٧١ — ١١ : يتقولون ، ٧١ — ١٠ : فى بخارى ، ٧٤ — ١٠ : ذلك ، ٧٧ — ٢٣ : (١) ،